سلسلة الأعمال الكاملة

د. سعد الدين إبراهيم

المجلد الحادي عشر

(خطوات نحو السلام)

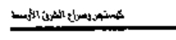


٢٢

كيسنجر وصراع الشرق الأوسط

دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
عبده غريب

mohamed khatab





كيسنجر

و

صراع الشرق الأوسط

الدكتور سعد الدين إبراهيم

الناشـــر

دار قبـــاء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)

عبده غريب

DL

الكتاب : [illegible] الشرق الأوسط

المؤلف : د. سعد الدين إبراهيم

رقم الإيداع : ٥٣٢٢ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولي : I.S.B.N

[illegible]

تاريخ النشر : ٢٠٠٠

الناشر : [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

التوزيع : [illegible] (القاهرة)

[illegible]

المطبعة : [illegible]

[illegible]





مقدمة طبعة الأعمال الكاملة

ظهر كتابي بعنوان كيسنجر وصراع الشرق الأوسط لأول مرة في بيروت، عام ١٩٧٤، من دار الطليعة للنشر أي منذ أكثر من ربع قرن. وقد تلقفه القراء في حينه، واحتفوا به ونفدت الطبعة الأولى منه بسرعة، وكذلك الطبعات التالية. ومع نشوب الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) لم يعد الكتاب متاحاً في الأسواق؛ بل ونفدت النسخ الشخصية التي كانت لدي، نتيجة للطلب الملح للأصدقاء والزملاء والدارسين. ولأغراض إعادة طبع كتاب كيسنجر وصراع الشرق الأوسط ضمن مشروع نشر أعمالي الكاملة، التي تقوم به دار قباء مشكورة، تحت إشراف الزملاء الدكتور محمد عثمان الخشت، وحمدي النحيي، وأشرف بيومي، كان لابد أن نبحث في المكتبات العامة لبيروت، حتى وجدت نسخة منه تم تصويرها وإرسالها للقاهرة.

والأمانة فإنني نادراً ما أعود إلى قراءة كتبي إلا للضرورة الملحة، ولم أكن قد عدت إلى تصفح كتاب كيسنجر وصراع الشرق الأوسط لأكثر من خمسة عشر عاماً. وفقط بمناسبة هذه الطبعة، أخذت بضع دقائق للاطلاع على بعض ما كنت قد كتبته منذ ٢٦ عاماً.

وكالعادة، حينما يعود المرء إلى أثر قديم فقد اكتشفت، براحة، وببساطة، وربما وبسذاجة بعض ما جاء في الكتاب - على الأقل بمعايير سنة ٢٠٠٠. لقد انطوى الكتاب على جرعة مدرسية مفرطة للمدرسة التي ينتمي لها هنري كيسنجر في العلاقات الدولية، فهماً وممارسة. فقد كان هذا الرجل أستاذاً مطبقاً، وممارساً ناجحاً للعلاقات الدولية.

وهنري كيسنجر من القلائل الذين جاءوا من الحقل الأكاديمي، ومارسوا ما كانوا يدرسونه لطلابهم، في مجالات تطبيقية، ولأهم وأقوى دولة في القرن العشرين.

ويكاد يكون هو الأول والأوحد الذي شغل معاً منصبي مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية، في نفس الوقت، أثناء الولاية الثانية

للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (١٩٧٢ – ١٩٧٤)، واستمر في نفس المنصب أثناء فترة رئاسة فورد (١٩٧٤ – ١٩٧٦). لقد جاء وقت، أثناء اهتزاز رئاسة نيكسون (بسبب فضيحة ووتر جيت)، ومع عدم خبرة فورد، خرج كيسنجر كأقوى شخصية سياسية في الولايات المتحدة، وربما في العالم.

ولكن الذي وجدته في الكتاب ينطوي على دراسة، وربما سذاجة، هو ما يشبه الإدانة الأخلاقية لمفهوم كيسنجر في إدارة العلاقات الدولية، على أساس "المصالح" و (interest) "سياسة القوة" (power politics). فحينما كتبت الكتاب، كنت مازلت أعيش أجواء ومفاهيم ومعتقدات الحقبة الثورية للعالم الثالث، وهي الحقبة التي بدأت معي شخصياً بثورة يوليو، وأعقبتها ثورات التحرير من الجزائر إلى كوبا إلى فيتنام، ثم ثورات الشباب في العالم الأول نفسه، والتي شهدت وشاركت فيها بنفسي كزعيم للطلبة المصريين، ثم للطلبة العرب في الولايات المتحدة وكندا في الستينيات. وكان هذا هو نفس الطريق الذي أدى بي إلى الانخراط في صفوف الثورة الفلسطينية، والانحياز لها، حينما اصطدمت بجمال عبد الناصر (بسبب مشروع وليم روجرز)، ثم بالنظام الأردني عام ١٩٧٠. إن المعايشة في تلك الأجواء والمشاركة فيها مع عنفوان الشباب، جعلني أؤمن بحتمية انتصار أي مد ثوري، وجعلني أستخف أو أسخر من مقولات كيسنجر المفرطة في البرجماتية والواقعية. لقد كنت شاباً ثورياً رومانسياً، ومع ذلك فتدريبي العلمي كعالم اجتماع سياسي كان يشدني بعيداً عن هذه الرومانسية تدريجياً، فأحاول أن أكون موضوعياً محايداً.

إن الذي رأيته في استراتيجية ومخططات كيسنجر نحو مصر وانتشاله في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، هو أن يستدرجنا لكي ندور في الفلك الأمريكي. لقد كانت مصر ترنو إلى شيئين، الأول، هو استعادة ما تبقى من أرض سيناء المحتلة. والثاني، هو مساعدات اقتصادية ومالية ضخمة لإعادة البناء والتعمير بعد ست سنوات من الحرب والدمار (١٩٦٧-١٩٧٣). ولوح كيسنجر للرئيس السادات والقيادة المصرية بما يفيد أن الولايات المتحدة تستطيع المساعدة في تحقيق الرغبتين المصريتين. وقد رأيت، فيما رأيت وقتها، أن القيادة المصرية على وشك اقتلاع العلم والانجراف إلى الفلك الأمريكي، خاصة بعد أن كانت قد أحرقت

خصوصاً مع القوة الأعظم الأخرى في العالم، وهي الاتحاد السوفيتي. وإذ كانت إسرائيل بالفعل تدور في الفلك الأمريكي، وتعتمد على الولايات المتحدة في التسليح والمساعدات الاقتصادية والدعم الدبلوماسي، ورأيت أن مصر إنما استدرجت لتفعل نفس الشيء، فسنكرر بصدد النموذج "التركي - اليوناني" في العلاقة مع الولايات المتحدة. فرغم العداوة التاريخية بين تركيا واليونان، إلا أن كلاً منهما صديق متحالف مع الولايات المتحدة، ويعتمد عليها لدرجة التبعية. لذلك كانت الولايات المتحدة هي ضابط الإيقاع في بحر إيجة وفي قبرص وإدارة الصراع التركي - اليوناني. ولم أكن، كقومي عربي يساري، أريد لمصر أن تتحول إلى تابع لأمريكا مثل إسرائيل، ومثل اليونان وتركيا. لقد كنت مثل كل جيلي من أبناء مصر الناصرية، حريصاً على استقلالية مصر وقيادتها، أو ريادتها للوطن العربي. ورأيت في مخططات كيسنجر خطراً واضحاً على استقلالية مصر وقيادتها وريادتها للوطن العربي. وكنت أخشى ألا تكون القيادة المصرية منتبهة إلى ذلك المخطط الكيسنجري الرهيب.

إن مصدر الهواجس أو المخاوف في معتقداتي وإدراكاتي هو الاكتشاف المتأخر أن القيادة المصرية كانت في الواقع تريد أن تتحالف مع الولايات المتحدة، وأن تدور في فلكها، مثلما كان الحال، وما يزال، مع إسرائيل وتركيا واليونان. وقد قيل ذلك تلميحاً وبالمواربة في أواخر السبعينيات، إلا أنني سمعته بأذني مباشرة من الرئيس الراحل أنور السادات، في لقاء معه باستراحته الصيفية بالإسكندرية، وبحضور السيدة قرينته جيهان السادات، في أواخر أغسطس عام ١٩٨١ - أي بعد ظهور كتابي بسبع سنوات.

كان فحوى موقف الرئيس السادات هو أن ينافس إسرائيل على المساحة الأمريكية، بدلاً من أن يترك لها هذه المساحة تماماً تسرح فيها وحدها. وكان الرجل يعتقد أنه حتى إذا حصل من هذه المساحة على ربع أو نصف ما تحصل عليه إسرائيل، فهو (ومصر) هو الكاسب في النهاية. لأن ذلك أجدى من الخروج من المساحة الأمريكية (والغربية) صفر اليدين. وكان الرئيس السادات يعتقد منذ بداية السبعينيات أن الاتحاد السوفيتي ليس نداً حقيقياً للولايات المتحدة قدراً وحجم

البلدين. بل إنه قال لي في أغسطس ١٩٨١، إن الاتحاد السوفيتي في طريقه للانهيار، وهو ما حدث فعلاً بعد ذلك بتسع سنوات (راجع كتابي بعنوان) رد الاعتبار للسادات"، ضمن الأعمال الكاملة.

خلاصة الأمر أن نصيحتي لأولي الأمر في مصر والوطن العربي بالحذر من المخططات الكيسنجرية. كانت نصيحة للطرف الخطأ. وكان التحذير بالتالي بلا معنى. لقد كان الرئيس السادات يريد أن يكون حليفاً لأمريكا. وكان يعتقد أنه بذلك يخدم مصر والأمة العربية - ويبدو أن مدرسة السادات الواقعية قد ثبتت صحتها فأمريكا أصبحت هي القوة الأعظم الأولى والوحيدة في العالم ورغم أن إسرائيل ما تزال محظيتها الأولى في المنطقة. إلا أن تقارب مصر الساداتية فيها قد أعطى لمصر مساحة معقولة على الساحة الأمريكية. فإلى جانب تحريرها الكامل التراب المصري، وكان أحد أهداف السياسة الخارجية المصرية في السبعينات، فإن مصر حصلت على مليارات الدولارات كمساعدات واستثمارات، وكان ذلك هو الهدف الثاني للسياسة الخارجية المصرية. لقد أصبحت مصر موجودة وبثبات على الساحة الأمريكية. ولو جاز قياس ذلك، مثلاً، بحجم المساعدات الاقتصادية الرسمية الأمريكية للبلدين. فهي بنسبة ٣ لإسرائيل و ٢ لمصر فبينما تحصل إسرائيل على ٣ مليار دولار تحصل مصر على ٢ مليار دولار سنوياً. ويعني ذلك ثلثي ما تحصل عليه إسرائيل منذ عام ١٩٧٨. بينما كان صفراً منذ عام ١٩٦٥. لقد بلغت جملة المساعدات الأمريكية لمصر منذ بدأ العلاقات التقارب معها وإلى الوقت الراهن (عام ٢٠٠٠) حوالي أربعين مليار دولار وهو ما لم تحصل عليه أي دولة أخرى في العالم خلال نفس الفترة. باستثناء إسرائيل.

ولعل النموذج السوري هو الأقرب لما كنت أطالب مصر الساداتية به عندما كتبت "كيسنجر وصراع الشرق الأوسط" عام ١٩٧٤، أي رفض الصلح مع إسرائيل، ورفض الاستدراج للتبعية والدوران في الفلك الأمريكي. والنحن في عام ٢٠٠٠، ولم تحرر سوريا بعد شبراً واحداً من أرضها المحتلة في الجولان (منذ عام ١٩٦٧)، ولم تحصل بعد على دولار واحد من المساعدات الأمريكية، وسوريا الأسد تناضل في عام ٢٠٠٠ لكي تحصل على ما حصل عليه السادات منذ عام ١٩٧٧، رغم أنه كان

معروضاً عليها منذ ٢٣ سنة. لقد كسب السادات لمصر الكثير بمبادراته حرباً وسلماً، وبواقعيته وبرجماتيته. وفي هذا التقى السادات مع كيسنجر تماماً ولا عجب أنه كان يلقبه "بالصديق العزيز هنري" وفي المناسبة الوحيدة التي قابلت فيها كيسنجر مع الأمير الهاشمي الحسن بن طلال في ربيع ١٩٩٦. قال الرجل لي إنه "يعتبر السادات من أعظم زعماء القرن العشرين".

محمد الحسن إبراهيم

١٢ / ٣ / ٢٠٠٠



مقدمة الطبعة الأولى

منذ حرب أكتوبر اقترن لمعان اسم هنري كيسنجر في الشرق الأوسط والعالم العربي. وقد سجل هذا اللمعان هالة ضخمة أحاطته بها الصحافة الغربية عامة، والأمريكية على وجه الخصوص. وقد تلقفت صحافتنا هذه الهالة ونفخت فيها بالمزيد من المبالغة التي تستهويها لغتنا العربية، بما عُرف عنها من سخاء، ويغذيها كُتابنا، بما عُرف عنهم من خيال شرقي خصيب. وزادت "أسطورية" هنري كيسنجر عند ما أخذ بعض القادة العرب يكيلون له من المديح والإطراء. فقد وصفه الرئيس السادات بأنه "ساحر" و"رجل دولة من الطراز الأول" و"صانع المعجزات"، إلى آخر ذلك من آيات الإكبار والإجلال.

والواقع الذي لا شك فيه هو أن كيسنجر مفكر ذكي، واستراتيجي ماهر وصاحب منهج متكامل في العلاقات الدولية. هناك آخرين قبله تدفع بهم الجامعات ومراكز البحوث في الولايات المتحدة. ولكن الفريد في حالة كيسنجر هو أن الأقدار قد أتاحت له أن يصل إلى مركز السلطة؛ وبالتالي مكنته من أن يضع كثيراً من أفكاره النظرية في محك التطبيق العملي. في الماضي كانت سياسة أمريكا الخارجية أو غيرها من الدول تصاغ حولها النظريات في الأوساط الأكاديمية، ولكن بلا فرصة حقيقية لاختبارها، أو وضعها موضع التنفيذ العملي. كذلك كان العكس صحيحاً أي أن سياسة أمريكا الخارجية كانت ترسم وتنفذ من البيت الأبيض أو الخارجية والبنتاجون، ولكن - عادة - بلا نظرية استراتيجية متكاملة. كيسنجر مثل أحد اللحظات التاريخية الفريدة التي تجتمع فيها، منذ سنة ١٩٦٩، النظرية والتطبيق في آن واحد. هذا التفرد التاريخي من ناحية، ونبوغ كيسنجر من ناحية أخرى، هو شيء يستحق أن نقف عنده وندرسه بعناية.

ولكن هذا الكاتب راعه أن الهالة الأسطورية التي نسجتها صحافتنا وقادتنا من حول هنري كيسنجر قد صاحبها، وربما سببها، ضحالة مسرفة في تحليل شخصية الرجل وأفكاره. هذا التضخم قد يكون مقبولاً إذا لم يكن لهنري كيسنجر

مثل هذا الدور المهم في رسم وتنفيذ سياسة أمريكا في هذه المنطقة الحيوية من العالم كذلك قد يكون هناك بعض العذر إذا لم يكن متوفراً مادة كافية عن خلفية الرجل والمؤثرات التي تساقطت على شخصيته، وما أنتجته هذه الشخصية من أفكار وقد كان هذا هو الحال مع كثير من راسمي السياسة الأمريكية في الماضي. ولكن في حالة هنري كيسنجر فإن العكس صحيح تماماً. إن كتبه ومقالاته ومحاضراته كلها متوفرة ومنشورة، وهي تعكس بصدق وأمانة مذهب الرجل الاستراتيجي ونظرياته التكتيكية والمطلوب من المفكرين والكتاب العرب أن يتوافروا على هذه المسائل درساً وتمحيصاً. ويقدموها لصانع القرار وكذلك للقارئ العربي بطريقة تحليلية مقنعة - لأنها كلها في النهاية لا تخدم إلا مصالح أمريكا في العالم وفي المنطقة. إننا نعتقد مبدئياً أن هناك تعارض وتناقض بين المصالح الأمريكية ومصالح العرب القومية. ولكننا لا نلزم القارئ أو غيرنا من الكتاب وصانعي القرارات بأن يتفقوا معنا في هذا الاعتقاد. لا شك أن بينهم من يعتقد بإمكانية التلاقي والتوفيق في المصالح العربية والأمريكية. ولكن حتى هؤلاء لا بد لهم من فهم عقلاني عادي ومتزن للمفاهيم الأساسية التي ترتكز عليها سياسة أمريكا الخارجية كما يهندسها - تصميماً وتنفيذاً - هنري كيسنجر بل إن حاجة هؤلاء المتفائلين إلى مثل هذا الفهم العقلاني للرجل وأفكاره لهي أشد وأحوج.

من أجل هذه الغاية نقدم هذه الدراسة إلى القارئ وإلى صانع القرار العربي على حد سواء. إنها ليست بحثاً شاملاً جامعاً لكل ما يمكن أن يقال عن هنري كيسنجر وأفكاره ولكنها بمثابة مدخل إلى عقل الرجل وطريقته في الأداء. وأملنا أن ينهض غيرنا من الزملاء لمواصلة البحث والكتابة في تلك الجوانب التي لم يسعفنا الوقت لتغطيتها في هذا البحث.



الفصل الأول

كيسنجر: الشخصية والأسلوب



أ - تمهيد : الفرد والتاريخ

إن مصالح الدول، وخاصة العظمى منها، لا تتغير من يوم إلى يوم. إنها أكثر ديمومة وثباتاً من الأفراد - بما فيهم رئيس ومنفذي سياسة هذه الدول أنفسهم. فإذا صح لنا أن نتفق على هذا المبدأ، رغم الثبات النسبي لمصالح الدول، فإن منظورنا إلى شخصيات رجال الدولة - ومنهم هنري كيسنجر - يمكن أن يأخذ حجمه الطبيعي بلا زيادة مفرطة تضفي عليه صفات عبقرية، وبلا نقصان مخل يبخس أهمية ودور الفرد في صناعة التاريخ. الذي نقصده بهذه المقولة هو الآتي: هناك حتمية تفرض حدوداً قصوى وحدوداً دنيا للمصالح القومية لكل دولة في المجتمع الدولي. هذه الحتمية في تحديد المصالح هي نتاج للظروف التاريخية والجغرافية والبنيوية والطبقية لمجتمع هذه الدولة. ولكن في إطار هذه الحتمية هناك متسع للحركة والمناورة، وهناك النظرة المتزمتة وكذلك النظرة المرنة، في إدراك الواقع وإضفاء التفسيرات عليه. هنا يأتي دور الفرد سواء كان بطلاً أو زعيماً، قائداً أو رجل دولة، عالماً أو شاعراً، تكنوقراطياً أو فلاحاً.

وحين نتصدى لدراسة رجل مثل هنري كيسنجر فإن هذه المقولة لا بد أن تظل حية ناصعة. لقد كثرت الإشارة إلى أوجه التشابه بين كيسنجر ومترنيخ - وزير خارجية الإمبراطورية النمساوية في أوائل القرن التاسع عشر (١٨٠٩ - ١٨٤٦) كذلك يحلو لمعلقين آخرين تشبيه كيسنجر شخصية بسمارك المستشار البروسي وبطل الوحدة الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر. ورغم مآخذنا على عمق هذين التشبيهين، إلا أنهما يؤديان الغرض المطلوب في توضيح مقولة الحتمية التاريخية، ودور الفرد في صناعة الأحداث[١]. فمترنيخ رغم ذكائه الخارق وعبقريته الدبلوماسية، وقدرته على المناورة والمراوغة، إلا أنه كان محكوماً بإطار حتمية تاريخية محددة، جعلت دوره في صياغة مستقبل أوروبا، رغم كل دراميته، دوراً محدوداً. لقد احتل مترنيخ مقعد المسؤول عن سياسة دولته الخارجية بالنمسا من

(١) لمزيد من التفاصيل حول تشبيه كيسنجر بكل من مترنيخ وبسمارك، انظر:
Stephen Graubard, Kissinger: Portrait of a Mind (New York: Norton & Co., 1973), pp. 13-33.



بمرحلة الغروب كإمبراطورية. إن كل عوامل التفكك والشيخوخة في الجسم الإمبراطوري كانت على أشدها وبالتالي كان الزوال نحوها كنتيجة عظمى هو مسألة سنوات أو عقود معدودة. كل ما يستطيع فرد أن يفعله في مثل هذه الظروف – مهما كانت عبقريته – هو أن يزجر حركة التاريخ بضع لحظات، أو أن يجعل الأفول تدريجياً وقوياً، أو أن يخفف من وقع التهاوي والسقوط. وهذا تقريباً ما حاوله مترنيخ. لقد قرأ حركة التاريخ بوعي، وأدرك الحدود الممكنة لدور النمسا في مجابهة المد النابليوني. فهو مثلاً قد أصر على عدم مقاومة نابليون عسكرياً تحت شعار "القومية Nationalism" لعلمه أن ذلك حتى وإن أتاح للنمسا الانتصار في معركتها ضد نابليون، إلا أنه سيفجر – فيما بعد – تناقضات رهيبة في داخل الإمبراطورية النمساوية نفسها، حيث تتعدد القوميات. لذلك فضّل مترنيخ أن يصور المعركة كحرب ضد ديكتاتور جامح. لا تقف أطماعه عند حد، رغم محاولات الاسترضاء والإقناع. في نفس الوقت لم ير مترنيخ أي مانع من أن تشن روسيا حربها ضد نابليون كمعركة قومية تحيي فيها كل مشاعر الوطن الروسية. كذلك لم يمانع التصور الإنجليزي الرائج بالحرب ضد نابليون كمعركة ضد "الشر" في العالم، وأنه بمجرد التخلص من نابليون يمكن لهذا العالم أن يتنفس الصعداء، ويستمتع بجيل من السلام. مترنيخ أدرك ما يمكن أن تفعله النمسا في ظل حتمية الزوال التاريخي. إلا أن ذلك لم يمنعه من محاولة استخدام الآخرين، وأن يغذي لديهم تصورات مختلفة لا يؤمن هو بها في قرارة نفسه. كذلك الحال مع بسمارك، أن الظروف التي تبوأ فيها مسرح التاريخ الأوربي، كانت تمثل بالنسبة للأمة الألمانية عكس تلك التي أحاطت بالنمسا. ظروف هذه الأخيرة كانت حركة هبوط تاريخي. أما بالنسبة لألمانيا فقد كانت حركة صعود تاريخي، ومع حركة الصعود هذه ظهر بسمارك ليعطي للتاريخ دفعة، وليضفي على الحركة إطاراً. مترنيخ وبسمارك كلاهما تصرف ولعب دوره في نطاق حتمية التاريخ: أحدهما ربما أخّر مسيرة التاريخ لحظة أو لحظات، والآخر ربما قدمها لحظة أو لحظات. لم يكن لمترنيخ مهما كانت قدرته أن يوقف حركة التاريخ أكثر من ذلك بكثير، ولم يكن لبسمارك مهما كانت

قدراته لن يدفع عجلة التاريخ بأسرع من ذلك بكثير. الذين تمكنوا بعد معارك وحاولوا أن يقفزوا فوق هذه الحتمية لصالحهم ولحساب ألمانيا سببوا دماراً مروعاً في حربين عالميتين. إن دور الفرد في صناعة التاريخ محدود ونسبي في الأجل البعيد، بمعنى أنه لا يحدث تحولات كيفية أو طفرات في حركة التاريخ. ولكن الفرد في موقع القيادة في دولة كبرى يمكن أن يكون له أثر كبير من الناحية المطلقة، وفي الأجل القصير فما نشير إليه هنا "كلحظة تاريخية" قد يمثل سنوات، وقد يعني الآلاف أو ملايين الأرواح، وملايين الدولارات. فالقصف الجوي بمئات الآلاف من الأطنان من القنابل لهانوي وشمال فيتنام في الأيام القليلة التي سبقت توقيع "اتفاقية السلام" كان قرارا اتخذه فرد أو أفراد، وقد نتج عنه فقد الآلاف الضحايا وتشريد الآلاف الأسر وتدمير مئات القرى - وهو جهد إنساني ليس بالشيء الهين في الأجل القصير ومع ذلك فإن هذا القرار سيطويه التاريخ في الأمد الطويل، وربما لن يزيد مصيره عن هامش بسيط في سجلات تاريخ البشرية الحافل.

ورغم محدودية أثر الفرد في صنع الأحداث، ورغم أن قوى هيكلية أكبر (Structural Forces) هي التي تتحكم، إلا أن دور الفرد يمكن أن يكون حاسماً بالقدر الذي ينجح له ذكاؤه وبصيرته أن يقدر حجم هذه القوى الهيكلية النافذة حق قدرها. وأن يرى كل البدائل الممكنة في إطار ظرف تاريخي معين، ويختار من بينها السبيل الأمثل لمصلحته أو لمصلحة الفئة أو الطبقة التي يمثلها في بلده. لذلك يصبح من المهم في تحليل شخصية أي قائد أو صانع للقرارات أن لا ينظر إليه معزولاً عن خلفيته الاجتماعية، وأصله الطبقي، والمناخ الفكري الذي نشأ في ظله، والقوى الحاملة التي أوصلته إلى موقع السلطة. ومع ذلك يبقى عنصر شخصي يحدث ربما بسبب تكوينه أو رده إلى أي من هذه المتغيرات الهيكلية. ومثل هذا العنصر هو الذي يجعل شخصاً مثل كيسنجر مختلفاً عن وليم روجرز وعن زملائه وزيري الخارجية اللذين سبقاه في المنصب، وعن ماكجورج بندي ووالت روستو الأكاديميين من نيو انجلند مثل كيسنجر، واللذين شغلا منصب مستشار الرئيسين كينيدي وجونسون لشئون الأمن القومي على التوالي. ما نريد أن نقوله هنا هو أنه رغم وجود

المحددات المختلفة الهيكلية والحتمية التاريخية، فإن لهذه وتلك القدر الأعظم في صياغة القرارات الكبرى، إلا أن شخصية الفرد الذي يسهم في صنع القرار يظل لها أثر - ربما محدود - ولكنه مهم ومحسوس.

ب - الأبعاد الشخصية في السياسة الخارجية

يقول جوزيف دي ريفيرا[1] أن نقاط القوة والضعف الشخصي في صانع القرار، وكذلك ميوله واستعداداته وتعصباته، تؤثر بدرجة حاسمة في الطريقة التي يدرك بها الواقع ويفسر بها أي أزمة خارجية، وبالتالي في ردود فعله وأسلوب معالجته لهذه الأزمة. ويؤكد ريفيرا أن هذه التأثيرات النفسية قد لا يعيها صانع القرار نفسه وإذا لفت أحد نظره إليها فقد ينفيها أو يقلل من قيمتها.

هناك جوانب عديدة للشخصية ذات فعالية مهمة في تشكيل سلوك الفرد صانع القرار وهذه الجوانب هي في نفس الوقت متغيرات، أي تتفاوت درجة وطبيعة كل منها بين رجل سياسة وآخر.

- هناك مثلاً متغير "الأفضليات" لدى صانع القرار:

١ - فهو قد يفضل مخاطر من النوع الكبير أو المتوسط أو الصغير.

٢ - بعض صانعي القرارات يفضلون أن يأخذوا المبادأة في مجابهة المشكلات، وأن يتحكموا في جدول أعمالهم بينما بعضهم الآخر يفضل أن يدع العالم الخارجي بحوادثه يتحكم في جدول أعمالهم، أي أنهم ينتظرون المشكلات إلى أن تأتي إليهم تطرق بابهم بدلاً من العكس.

٣ - هناك من صناع القرارات من يفضل الابتكار والتجديد في معالجة المسائل، وآخرون يفضلون الطرق والوسائل المعتادة والتي أثبتت جدواها في الماضي.

(1) J.H. de Rivera: The Psychological Dimension of Foreign Policy (Columbus, Ohio: Charles Merrill Co., 1968) p. 166.

• البُعد أو المتغير الثاني الذي يتباين فيه صانعو القرارات هو بعد "القدرات" (abilities):

١- يتفاوت صانعو القرارات في قدرتهم على امتصاص وهضم كميات كبيرة من المعلومات في آن واحد وهم بصدد معالجة مشكلة معينة.

٢- قد يتمتع صانع القرار بالقدرة على مقاومة الميل الطبيعي لمعظم الناس على تبسيط المسائل - إلى أبيض وأسود - تبسيطاً مخلاً وخاصة في وقت الأزمات. وهناك صناع قرارات آخرون لا يتمتعون بهذه القدرة.

٣- هناك من يستطيعون إعادة تنظيم أفكارهم بسهولة في ضوء الوقائع الجديدة، وهناك من لا يتمتعون بهذه القدرة.

• البُعد أو المتغير الثالث هو مشكلات "المزاج" (temper) أو طبيعة الشخصية:

١- بعض صناع القرارات قد يعتبرون أي اختلاف في الرأي بمثابة تهديد لسلطتهم أو تطاول على ذواتهم، وبعضهم يجد في اختلاف الآراء من حوله فرصة لأغناء معرفته بالبدائل وهو بصدد اتخاذ القرار.

٢- بعض صناع القرارات قد يتصرفون بهدوء دائماً لدى مواجهتهم لأي مشكلة، وبعضهم قد ينفعل وجدانياً وينغمس في المشكلة بكل أحاسيسه.

٣- بعض صناع القرارات قد يتصفون بمزاج حاد تتخلله ثورات غاضبة، وبعضهم على النقيض من ذلك تماماً.

• البُعد أو المتغير الرابع خاص "بقواعد الأداء" (rules of performance):

١- قواعد خاصة بتصريف ما يصل إلى مكتب صانع القرار.

٢- قواعد خاصة بأولويات تصريف المشكلات المختلفة.

٣- قواعد خاصة بدرجات الانضباط وحدود التسامح مع المساعدين (كأن لا يسمح لأي منهم بارتكاب أكثر من خطأ، وبارتكاب الخطأ الثاني لابد أن يترك مركزه)

- المتغير الخامس الذي يتفاوت فيه صانعو القرارات هو "الأسلوب العام للأداء" (General Style):

١- بعض صناع القرارات قد يصرحون علانية بأفكارهم ومفاهيمهم وتوقعاتهم وبعضهم الآخر لا يفعل ذلك على الإطلاق، تاركاً غيره من الأصدقاء والأعداء على السواء في حالة تخمين دائمة لما يدور في عقله ومخيلته.

٢- بعض صناع القرارات يميلون إلى تقديم أي مقترحات من خلال نظرية متكاملة متسقة وثابتة؛ وآخرون يفعلون نفس الشيء ولكن من خلال اعتبارات عملية وبرجماطية، وأحياناً انتهازية، وذلك بحسب الظروف الراهنة.

٣- بعض صناع القرارات يميلون إلى الابتكار والتجديد في إطار الأوضاع الدولية العامة السائدة وبعضهم يميل إلى تغيير هذه الأوضاع من أساسها.

٤- بعض صناع القرارات لا يجدون غضاضة أو صعوبة في التعامل مع قادة من دول ديموقراطية أو ديكتاتوريات أو إقطاعيين أو فوضويين أو ثوريين؛ وبعضهم يجد صعوبة كبيرة في التعامل مع بعض هذه التوجهات.

٥- بعض صناع القرارات يميلون ويحبذون تقسيم العمل، وتفويض مساعديهم في تصريف كثير من الأمور الجزئية ولكن محتفظين لأنفسهم بالإشراف الكلي والتحكم العام؛ والبعض الآخر يميل إلى المركزية الكاملة في جزئيات الأمور وكلياتها.

إن شخصية الفرد هي نتاج الدوافع الداخلية من ناحية، ومؤثرات البيئة الاجتماعية والثقافة وتراكم الخبرات من ناحية أخرى. والشخصية في نفس الوقت هي الجهاز الذي يعكس "حاجات" الفرد التي ربما ترجع أصولها إلى مصادر مادية أو اجتماعية أو حالة تطبيق هذا التعميم على صانعي القرارات فإن شخصيته العملي يأخذ الصورة التالية: حاجات الفرد قد تنعكس في طريقة تصريفه لسياسة الخارجية حيث يتم إشباع هذه الحاجات من خلال تبني مواقف وأنماط معينة من السلوك. فبحسب تركيب الشخصية قد يكون لدى الفرد ميول عدوانية حادة تبحث

من مخرج تتنفس فيه فإننا كلي هذا الشخص في موقع رسم السياسة الخارجية لبلاده فقد يعطيه ذلك فرصة لإشباع هذه الميول العدوانية من خلال مواقف عدائية أو هجومية حيال دول أخرى. هذا يعني أن مواقف السياسة من الشئون الخارجية لا يكفي في شرحها أنها مجرد ردود فعل خالصة للحوادث الخالية؛ بل لا بد أن نضيف عنصراً آخر وهو الضغوط والحاجات الدفينة التي تتمثل في شخصية صانع القرار، والتي تدخل بدورها في صبغ ردود فعله للأحداث الخارجية.

من الطبيعي أن نتوقف هنا قليلاً ونحذر من المبالغة في تقدير أثر العوامل الشخصية في صناعة وإخراج سياسة معينة، وذلك لسببين نرجو ألا يغيبا عن القارئ طوال مطالعته لهذه الدراسة. السبب الأول هو أن هذه الاعتبارات الشخصية يصعب قياسها بشكل دقيق. والسبب الثاني هو وجود مؤسسات ضبط وانتقاد وتوجيه ومحاسبة، تعمل في حقل السياسة الخارجية، وتضع حدودية حول حركة صانع القرار في معظم البلاد. فربما كانت الحتمية التاريخية تفرض إطاراً معيناً - كما أسهبنا في صدر هذا البحث - بأن الاعتبارات البنائية والمؤسسية في المجتمع معينة تفرض بدورها حدوداً يصعب على صانع القرار تجاوزها.

ومع هذا فإن شخصية صانع القرار لها تأثير - وإن كان محدوداً - إلا أنه مهم ومحسوس في رسم السياسة الخارجية وفي التعامل مع غيره من صناع القرارات في الدول الأخرى. ومن التعميمات التي توصل إليها علماء النفس والاجتماع السياسي في هذا الصدد ما يلي:

١- كلما ازداد انشغال صانع القرار في جزئيات الموقف كلما ازداد تأثير العوامل الشخصية على طريقته في اتخاذ القرارات، والعكس صحيح. هذا بالطبع راجع إلى أن زيادة الانشغال في جزئيات الموقف تعني بين ما تعني زيادة الوقت والتفكير المخصص من جانب الفرد للتعامل مع مسألة معينة؛ وهذا بالتالي يعطي فرصاً أكبر لنضج عمليات الإسقاط النفسي (projection)، والتعبير عن حاجات الشخصية (Personality Needs) من خلال الحدث الدولي موضع الاهتمام.

٢- هناك تناسب عكسي بين كمية المعلومات المتوفرة عن حدث دولي معين وتأثير شخصية صانع القرار في تحديد ردود فعله. هذا يعني أنه كلما كان

هناك قدر أكبر من المعلومات عن مسألة خارجية كلما قل تأثير العوامل الذاتية فهذه العوامل تجد فرصتها العظمى في التأثير على صناعة القرار في غياب معلومات يقينية وتحليلات مفصلة وعقلانية، الأمر الذي يترك المجال فسيحا لكل التوهمات والتخيلات بمجال صانع القرار ليشطح وينطح [٣].

٣- كلما ارتفع مستوى أدوات جمع المعلومات وتحليلها. وكلما تعددت مراكز صياغة البدائل في السياسة الخارجية كلما قلت الفرصة التي تسمح فيها الشؤون الدولية بإشباع حاجات شخصية صانع القرار، والعكس صحيح.

٤- كلما زاد اعتقاد صانع القرار بأهمية تأثيره على الأحداث كلما زادت محاولاته الشعورية في التقليل من أهمية العوامل الشخصية في التعامل مع هذه الأحداث.

٥- كلما عظمت درجة المسئولية التي يشعر بها صانع القرار تجاه نتائج سياسته، كلما حاول جاهداً ـ على الأقل شعورياً بأن يحيد العوامل الشخصية.

٦- كلما تعددت جهات المحاسبة ومارست وظائفها بحرية، كلما زادت المحاولات الشعورية لصانع القرار بتحييد العوامل الشخصية في رسم السياسة الخارجية.

٧- كلما زاد تراكم تقاليد معينة في رسم السياسة الخارجية تجاه أطراف معينة، كلما قلت الفرصة أمام صانع القرار بأن يشبع حاجات شخصية من خلال السياسة الخارجية إلا إذا تصادف وكانت هذه الحاجات بعكس التقاليد المتراكمة.

هذا الاستعراض المقتضب لبعض الأبعاد النفسية في السياسة الخارجية يعطينا ما يكفي من الأرضية لفهم هنري كيسنجر كفرد، وكأسلوب في رسم سياسة أمريكا الخارجية، وخاصة خلال حرب أكتوبر وما تبعها

---

(٣) انظر: Sidney Verba "Assumptions of Rationality and Non - Rationality in Models of the International System" in The International System (ed.) by Klaus Knorr and S. Verba (Princeton: Princeton University Press, 1961) pp. 99 - 103.

ج- حياة هنري كيسنجر قبل الوصول إلى السلطة.

الروائيون وكُتاب السير الشخصية قد يجدون في حياة هنري كيسنجر من التناقضات والمفارقات ما يكفي لصنع حبكات درامية من الطراز الأول فهو من أصل غرب أوربي، ومع ذلك وصلت درجة إهماله، إن لم يكن احتقاره، لغرب أوربا درجة أعلى من أي مسئول سياسة خارجية أمريكي منذ الحرب العالمية الثانية. وهو أكاديمي قضى زهرة شبابه ومعظم رجولته في الوسط العلمي، ومع ذلك وصلت حدة غضب الجامعيين عليه، وبالذات من زملائه السابقين في هارفارد درجة لم يسبق لها مثيل. وهو مخطط بارد لا يدخل في رسمه للاستراتيجية الأمريكية أي اعتبارات مثالية. ولا يتردد عن استعماله أبشع أساليب القتل والدمار لتحقيق غايات هذه الاستراتيجية. ومع ذلك فهو المسئول الأمريكي الوحيد الذي حصل على جائزة نوبل للسلام. وهو لاجئ، فر هارباً من وحشية التعصب النازي، ومع ذلك فهو قليل التعاطف مع الشعب الفلسطيني الذي أجبره التعصب الصهيوني على اللجوء بل إن سياسته هي التي عرضت شعوباً أخرى في فيتنام وبنجلاديش وغيرهم لأهوال التشرد واللجوء. وهو يهودي، ومع ذلك يثق به بعض الزعماء العرب ثقة لا حد لها ويخلق فيه بعض المتطرفين اليهود في إسرائيل وأمريكا شكا لا حد له.

هذه الشخصية، التي أحاطت بها المفارقات منذ نشأتها، ما زالت حتى هذه الكتابة تتوالى من حولها سخريات التاريخ. لقد عمل كيسنجر بعض الوقت لحساب نلسون روكفلر المليونير الأمريكي وحاكم ولاية نيويورك آنذاك. وكان هذا الأخير هو الذي قدم كيسنجر لرتشارد نكسون في سنة ١٩٦٩. وزكى ترشيحه كمستشار للأمن القومي، ورغم احتقار كيسنجر لنكسون كسياسي وكمفكر، إلا أنه قبل الوظيفة حينما عرضت عليه. لقد عمل مع نكسون بانسجام منذ ذلك الحين، وحققا معا عديدا من الانتصارات الأمريكية في حقل السياسة الخارجية أهمها معاهدة الوفاق مع الاتحاد السوفييتي، واستئناف العلاقات مع الصين، وتوقيع اتفاقية صلح مع فيتنام الشمالية، والتخلص من الحكم الديموقراطي الماركسي في شيلي، وإنقاذ إسرائيل من هزيمة عسكرية، وتقليص النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط. ومع كل هذه الانتصارات الأمريكية التي حققها الثنائي نكسون -

كيسنجر إلا أن فضيحة ووترجيت قد وصل غليانها في أغسطس ١٩٧٤ نقطة الاحتراق الشامل، التي التهم رئاسة ريتشارد نيكسون، وأجبرته على الاستقالة مصطلماً مهموماً بالعار، تلاحقه ملايين اللعنات من أبناء شعبه. ريتشارد نيكسون هذا هو نفس الرجل الذي باعه كيسنجر لبعض الزعماء العرب كصديق لهم وكرسول للعدالة والسلام في العالم وفي الشرق الأوسط.

وعلى هذا "الأساس" خرجت ملايين مخدوعة من المصريين الطيبين، وفي مقدمتهم رئيسهم، من القاهرة إلى الإسكندرية، يستقبلون "الرسول" و"صاحبه". لقد تهاوى نيكسون إلى قاع القاع، وبقي كيسنجر على قمة السياسة الخارجية الأمريكية، وهو الآن يبشر بعض الزعماء العرب برسول جديد للعدالة والسلام اسمه جيرالد فورد ونائب له اسمه نلسون روكفلر.

إن أهم عنصر يقفز إلى الذهن عند تحليلنا لشخصية كيسنجر هو "الحاجة إلى الانجاز" (Need for achievement) إن طموح كيسنجر كان وما يزال هو أن يترك بصمته المميزة على الصفحة التاريخية. إن فهمه الذاتي لدوره هو أنه وكيل وأداة لتيار معين في التاريخ المعاصر. قال كيسنجر في وصف إدارة نيكسون عند تسلمها الرئاسة في أوائل سنة ١٩٦٩ وهو كأحد أقطابها:

"لقد جاءت هذه الإدارة إلى الحكم في لحظة سيعتبرها المؤرخون خطاً فاصلاً (بين عهدين) في سياسة أمريكا الخارجية"[1].

هذه العبارة على دلالتها في تضخيم الذات، تعتبر معتدلة ومتواضعة، كمؤشر لجنون الحاجة إلى الإنجاز في شخصية كيسنجر.

لقد كانت حياة كيسنجر إلى ما قبل وصوله إلى مقعد السلطة سلسلة متصلة من أزمات التعامل مع رفاقه. هذه الأزمات على حدتها لم تصل إلى درجة ترك جراح قاتلة لذات كيسنجر ولكنها أدت إلى ازدياد درجة التعويض النفسي عنده من خلال الرغبة الجامحة في الانجاز في الجزء الأول من حياته كان كيسنجر أشبه "بالمنبوذ"

---

(1) نص تصريح صحفي ألقاه في سان كليمنتي (كاليفورنيا) يوم ٣١ يوليو ١٩٧٠، ورد في كتاب
David Landau, Kissinger: The Uses of Power (Boston, Houghton Mifflin, 1972), p. 135

أو بالفرد "الهامشي" (marginal man) كما يعرفه علماء الاجتماع، فقد ولد في عام ١٩٢٣ لأسرة يهودية من الطبقة المتوسطة، في مدينة فورت الألمانية، قرب نورمبرج. وكانت فورت في الفترة ما بين ١٩٣٠ و١٩٣٨ من أكثر الأماكن التي ماجت وفاضت بالأفكار والتنظيمات النازية، وما صاحبها من أعمال بشعة معادية للسامية. أي أن كيسنجر قضى الفترة من السابعة إلى الخامسة عشرة من عمره، وهي فترة حساسة في عمر أي فرد، في بيئة لا تكن له إلا العداء وفي وسط لا يحمل له إلا الاحتقار. فقد أراد كيسنجر أن يلتحق بالجمنزيوم (gymnasium) ولكن طلبه رفض، وأصر على أن يلتحق بمدرسة للأطفال اليهود فقط. حيث كان يتعرض مع غيره من الأطفال اليهود لاعتداءات يومية من أولاد المدارس الأخرى القريبة. كذلك تعرض والد كيسنجر للاضطهاد والإهانة وأجبر على ترك وظيفته كأستاذ في الجمنزيوم. وأخيراً، اعتقل عدد كبير (يقال إنهم اثنا عشر) من أقارب كيسنجر وأرسلوا إلى معسكرات الجهات المجهولة. عند هذه اللحظة قرر والد كيسنجر أن يفر هارباً من ألمانيا مع أولاده وزوجته. وقد تم "الخروج" إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٣٨.

حينما نزلت أسرة كيسنجر مدينة نيويورك، التحق هنري - وكان قد بلغ الخامسة عشرة - بمدرسة جورج واشنطن الثانوية حيث قضى الأربع سنوات التالية من حياته. ورغم وجود عدد كبير من التلاميذ اليهود في المدرسة، ورغم جو التعاطف الكبير تجاه الألمان اليهود الهاربين من الاضطهاد النازي، فإن كيسنجر لم يكون أي صداقات، وكان يفضل العزلة. ويبدو أن تفضيل هنري للوحدة، وعدم تفاعله مع أقرانه، هو السبب في عدم اختفاء اللكنة الألمانية من إنجليزيته حتى يومنا هذا! وهو الشيء الذي لا ينطبق على غيره من أطفال اللاجئين الألمان الذين وصلوا إلى أمريكا في نفس العمر. أي أن هنري كيسنجر رغم وجوده في بيئة جديدة لا تكن له أي عداوة، إلا أنه استمر يتصرف ويتصرف بنفسية "الغربة" التي أتى بها من ألمانيا. ويذكر كيسنجر نفسه تلك الأيام وكيف كان يحاول جاهداً أن يتحاشى الأولاد من أقرانه إذا رآهم في الطريق وذلك بتغيير اتجاه سيره[٥].

(5) Joseph Kraft "In Search of Kissinger" Harper's Magazine, January 30, 1971, p. 57.

بعد انتهاء دراسته الثانوية، التحق هنري كيسنجر بكلية مدينة نيويورك ليدرس المحاسبة في الفترة المسائية، بينما شغل وظيفة متواضعة في أحد المخازن أثناء النهار. وقد استمر على هذا الروتين فترة قصيرة لم تتجاوز السنة. ويبدو أنها لم تغير لا من حياته ولا من شخصيته بالشيء الكثير لذلك عندما دخل الجيش في عام ١٩٤٣، كان هنري ما يزال نفس الشاب المنطوي الذي يعيش بعقدة "المنبوذ"، ولكنه كان في نفس الوقت يبحث عن فرصة للتعويض ولإثبات الذات.

وفي الجيش تعرف كيسنجر بالرجل الذي أثر على بقية حياته، وأعطاه مزيداً من الثقة بالنفس، وأخفى خجله، وأشعل طموحه. هذا الرجل هو فرتز كريمر (Fritz Kraemer) لقد كان كريمر عريفاً في الجيش مثل كيسنجر وكان أيضاً من أصل ألماني. ولكنه لم يكن يهودياً. والذي جعل لكريمر هذه الأهمية بالنسبة لكيسنجر هو أنه كان بالغ التعاطف، وكان عالي الثقافة، يجيد عدة لغات (منها اللاتينية واليونانية)، وضليع في مكتبات التاريخ - وهي كلها صفات استحوذت على إعجاب كيسنجر، وجعلته في نفس الوقت يحس بنواقصه التعليمية والثقافية. ويقال أن هذا الإحساس هو الذي جعل كيسنجر يصمم فيما بعد على الالتحاق بالجامعة من جديد لكي يواصل تعليمه. أهم من ذلك بالنسبة لكيسنجر كان فرتز كريمر هو أول ألماني غير يهودي يقابله، ترك ألمانيا بمحض إرادته، احتجاجاً على التعصب النازي. هذه الخاصية في كريمر ضاعفت من حب كيسنجر وإعجابه؛ ليس فقط لأنها تدل على شجاعة أخلاقية، ولكن أيضاً لأنها استكمال لصورة "البطل" التي كان يبحث عنها لا شعورياً ليجعل منها نموذجاً يقتدى به(٦).

بعد ستة شهور حافلة قضاها مع كريمر في معسكر تدريبي بولاية لويزيانا، انتقل كيسنجر إلى غرب أوروبا حيث خدم في المخابرات الأمريكية. وبعد استسلام ألمانيا أصبح كيسنجر بمثابة حاكم لمدينة صغيرة قرب هيدلبرج اسمها بنتهيم إلى أن انتهت خدمته العسكرية في مايو ١٩٤٦. ومع ذلك ظل كيسنجر في أوروبا لفترة اشتغل فيها مدرساً "بالمدرسة الأوروبية لقيادة المخابرات" في أوبرا

(6) Graubard, op. cit., p. 5

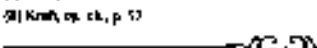


مرجاو (Ammergau). وهناك اكتشف كيسنجر قدراته ومواهبه كمحاضر واستاذ دي تأثير على مستمعيه من كبار الضباط ولكنه أيضاً تحقق من أن هناك المزيد الذي يجب أن يعرفه. وهنا نصحه كريمر مرة أخرى وأقنعه بأن يتقدم بطلب التحاق إلى جامعة هارفارد وقد فعل رغم إحساسه بأن أمل قبوله في تلك الجامعة العريقة هو ضعيف للغاية، نظرا لكبر سنه (٢٣ سنة)، ولتواضع خلفيته الاجتماعية والأكاديمية. ولكن ليهنئه قبلته هارفارد

في الجامعة. قابل كيسنجر شخصية أخرى تبنته، وتركت بصمات واضحة على تكوينه الفكري - وليم اليوت (William Elliot)، أستاذ العلوم السياسية[٦]

فإذا كان كريمر قد منح كيسنجر الإلهام وأقنعه بأن يواصل دراسته التالية، فإن اليوت قد منحه الثقة بالنفس، وأقنعه بأن في إمكانه ان ينتج إنتاجاً فكرياً رفيعاً في الفلسفة والتاريخ والسياسة. كذلك حاول اليوت كما حاول كريمر من قبل أن يحمل الشاب هنري يتخلص من عقدة النفسية التي لا مبرر لها موضوعياً - وخلاصة دور "النبوة". حصل هنري على البكالوريوس في عام ١٩٥٠، والماجستير عام ١٩٥٢، والدكتوراه عام ١٩٥٤. ورغم أن معظم الجامعات الأمريكية درجت على أن لا تعين خريجيها للتدريس في نفس الجامعة. إلا أن هارفارد عينت هنري كيسنجر[٨] محاضراً سنة ١٩٥٧، وأستاذاً مساعداً سنة ١٩٥٩. ثم أستاذاً في ١٩٦٢.

في السنوات القليلة التي سبقت تعيينه كمستشار للأمن القومي، كانت سمعة كيسنجر قد حظيت بقدر كبير من الشيوع. كان إنتاجه الأكاديمي قد أصبح محاطاً بالاحترام. ولكن سنواته الأولى كمحاضر وأستاذ كانت مليئة بالظروف الزلقة؛ ولم يستقبل إنتاجه في تلك الفترة بغير النقد المرح من زملائه في العالم الأكاديمي. فكتابه الأول "الأسلحة النووية والسياسة الخارجية" تعرض لنقد شديد، ومراجعات قاسية في المجتمع الفكري والدوريات العلمية. وكتب عنه أحد مشاهير الخبراء في التسلح والشؤون الدولية:


(7) Ibid. p. 5.
(8) Kraft, op. cit., p. 57



"من المفارقات العديدة لكتاب "الأسلحة النووية والشئون الخارجية" هو أنه يحذر من شأننا وإيماننا لاعتمادنا أكثر من اللازم على التكنولوجيا كوسيلة لحل مشكلاتنا، بدلاً من الاعتماد على مذهب. ومع ذلك عندما يأتي الأمر إلى الحرب المحدودة، نجد كيسنجر ذاته يعتقد اعتقاداً لا يصدق على التكنولوجيا لتعفيه من كل الورطات التي خلقتها الأسلحة النووية. والنتيجة هي أن مناقشته للأسلحة المحدودة تترك انطباعاً تهطلياً بدلاً من التحليل الملصق ... إن كيسنجر قد اشتكى من أن معظم ما كتب عن السياسة العسكرية يتصف بالمناظرات الملطفية العابثة. وللأسف فقد التزم هو نفسه بمواصلة هذا التقليد. لقد حان الوقت لدراسات أكثر مسئولية وعقلانية، تدعمها تحليلات مستفيضة وعميقة[9].

من الطبيعي أن يتوقع معظم المفكرين بعض النقد لأفكارهم من جانب زملائهم. ولكن كيسنجر، كشاب معتد بنفسه وبأفكاره وإن لم يكن قد ذاع صيته بعد، رد على نقاده بشكل شخصي حاد وغاضب. وقبل أن يجف الحبر على نقد كتابه الأول، كان كيسنجر قد عزل نفسه وأصبح "مغترباً" بين زملائه في محيط جامعة هارفارد التنافسي. لقد اعتراه فجأة نفس الشعور القديم شعور "المنبوذ"، رغم ترقيته إلى أستاذ مشارك في مركز الشئون الدولية، وتعيينه رئيساً لقسم الدراسات الدفاعية (Defense Studies) هذه التعيينات التي حدثت في عام ١٩٥٧ ضمنت لكيسنجر مركزاً أكاديمياً مدى الحياة يعرف في الجامعات الأمريكية بنظام الـ "Tenure"، وهو حصانة ضد الفصل أو الإقالة، وضماناً لحرية أكاديمية لا حد لها. أي أن شعور كيسنجر بأن العالم يضطهده وينتقده لمجرد ظهور عدة انتقادات ضد كتابه الأول لم يكن له مبرر موضوعي على الإطلاق، بل إن ترقيته وتثبيته في هارفارد تدل على العكس تماماً، أي أنه لقي التشريف والتقدير اللازمين في فترة مبكرة جداً من حياته الأكاديمية. رغم ذلك استمر كيسنجر على شعوره بالغبن والاغتراب وزادت ميكانيزمات دفاعه ضد زملائه. واتخذت هذه الأخيرة صورة متطرفة من الاعتداد بالنفس إلى حد الصلف والغرور[10].

---

(9) W. Kaufman "The Crisis in Military Affairs" World Politics (July 1958), pp. 596-605.
(10) Landau, Op. Cit., pp. 71-75.



عندما عرض عليه في أوائل عام ١٩٦١ أن يلتحق بإدارة الرئيس جون كيندي، كان العرض يمثل بالنسبة لكيسنجر فرصة جديدة "للانبهار" وتطبيق أفكاره ولكن آراءه عن الطريقة حول طريقة المشاركة في اتخاذ القرارات بين الولايات المتحدة وحلفائها وضعته في مركز حرج. وبالتالي فقد أصبح منبوذاً من الدائرة الفكرية القريبة من جون كيندي حيث أصبح يعرف باسم "الأكاديمي المزعج". وأخيراً أعفاه صديقه وزميله القديم ماكجورج بندي (Mc George Bundy) من منصبه في البيت الأبيض، وقد تركت هذه الحادثة في نفسه جرحاً عميقاً، وأعادت إليه الشعور السابق بالذنب والاضطهاد[11] مضافاً إليه الشعور بالإحباط التام.

حتى بعد وصول كيسنجر إلى مركز سلطوي لا يعلو عليه إلا القلائل في إدارة نيكسون، استمر كيسنجر في شعوره بأن زملاءه الأكاديميين لا يكنون له الاحترام الواجب فحينما حدث غزو كمبوديا في ربيع ١٩٧٠، تعرضت سياسة كيسنجر لنقمة لا حد لها من طلاب أمريكا وأساتذتها على حد سواء، وتوجه إليه فريق من زملائه القدامى في هارفارد يعربون له عن هذه النقمة ولكن كيسنجر بدلاً من أن يراجع سياسته. أو من أن يأخذ هذا التعبير كنقد مشروع في بلد المفروض فيه نوع من الديمقراطية الليبرالية اعتبر هذه المبادرة نقداً شخصياً يقصد به تحطيمه والنيل منه، وقد زاد من حساسيته هنا، أن بعض أفراد الوفد الذي توجه إليه مثل أدوين رايشاور (Edwin Reischauer) وآدام يرمولنسكي (Adam Yarmolinsky)، وفرانسيس باتور (Francis Bator)، قد تعاونوا في الماضي مع إدارة الرئيس جونسون التي حددت تصعيد الحرب في جنوب شرق آسيا لذلك استخلص كيسنجر من زيارتهم أنها تهديد مستتر له بأنه لن يكون مرحباً به في هارفارد حينما تنتهي مدة عمله في البيت الأبيض. بعد تلك الزيارة بعدة أسابيع أجاب كيسنجر على سؤال من أحد الصحفيين حول جدوى سياسته في جنوب شرق آسيا بقوله "إذا لم تنجح هذه السياسة فإنه حتى جامعة ولاية أريزونا لن تستخدمني"[12]. والإشارة هنا لها مغزاها حيث إن الأخيرة تعتبر جامعة من الدرجة الثالثة مقارنة بهار

(11) Ibid. p. 40-41

(12) Text of back ground briefing, Chicago, September 16, 1970

هارفرد بنوع الإصابة ذاته يعكس مدى القلق والإحساس بالاضطهاد من جراء مواجهة زملائه له. فكأن مقتل أو نجاح سياسة أمريكا في جنوب شرق آسيا أصبح مسألة شخصية تتمركز حولها ذات كيسنجر وبرايته الجامحة في "الإنجاز" لكي يصحح زملاءه الأكاديميين، ويتحاشى مصير الدول إلى جانبه من الدرجة الثالثة. أما موت الآلاف من العسكريين والمدنيين، ودمار القرى والمزارع، وهدم المدن والمصانع، فقد بدت مسائل ثانوية في ذهن كيسنجر في تلك الوقت.

إن التمركز حول الذات إلى حد الصلف والغرور قد أصبح من الطرائف التي يتندر بها كيسنجر نفسه في السنوات الأخيرة. وحينما سمع أن حرين ممثل المدعي العام، وزميله في مجلس وزراء نكسون، قد وصفه بأنه "مجنون بحب الذات egocentric maniac" قال كيسنجر معقباً.

"لقد استغرقت ثمانية عشر عاماً حتى حققت استعداء الجميع ضدي[13] في هارفارد أما هنا في واشنطن فلم يستغرق الأمر مني سوى ثمانية عشر شهراً".

وفي مناسبة أخرى حينما سأله أحد الصحفيين، بعد تعيينه وزيراً للخارجية، عما إذا كان يفضل أن يخاطبه الناس بلقب "سيادة الوزير" أو "سيادة الدكتور"، أجاب كيسنجر: "إنا لا أهتم كثيراً بالبروتوكول يكفي أن تخاطبوني صاحب الفخامة!"[14]. وحينما سئل حول وظيفته كمستشار للأمن القومي في البيت الأبيض وكوزير للخارجية في نفس الوقت، قال كيسنجر معلقاً بنفسه: "إننا في البيت الأبيض مسرورون للغاية من العلاقات المتميزة في وزارة الخارجية"[15]. لذلك ليس من المبالغة أن نستخلص أن كيسنجر يتمتع بذاتية على قدر كبير من الاعتداد بالنفس. وفي حاجة دائمة "للإنجاز" و"للاستعراض" في آن واحد وإذا كان قد حرم من "الاستعراض" في الماضي خلال سنواته في هارفارد، فإن تعيينه في البيت الأبيض، ثم في وزارة الخارجية، قد منحه الكثير، وأكثر من

(13) Kraft, Op. Cit., p. 58.
(14) U.S. Department of State Bulletin, Sept. 17, 1973, p. 374
(15) "Kissinger as a Crisis Manager", News Week, Nov. 5, 1973, p. 42.



الكوني لمتوسط أكبر مسرح استعراضي في العالم – مسرح الحرب والسلام. في هذا المسرح يقضي لهنري كيسنجر في معظم الأحيان أن يكتب المسرحية بنفسه، ويعد السيناريو، ويوزع الأدوار (محتفظاً لنفسه بدور البطل)، ويقوم بالإنتاج والإخراج. وهو في كل هذا متأكد من إقبال المشاهدين، العالم كله. وسواء أعجبتهم المسرحية أو لم تعجبهم فإنهم يأتون مرة تلو الأخرى لمشاهدة إنتاجه. قد يصفقون، وقد يبكون، وقد يصفرون، ولكنهم دائماً يأتون. ولا شيء أحب على نفس كيسنجر من جمهور أسير جهده للصورة، فلا شك أن الشعور المتولد هنا هو أمتع بكثير من شعور "المنتج". وحينما يكتمل إشباع حاجات كيسنجر "الإنجازية" و"الاستعراضية" معاً تكتمل سعادة الرجل، كما تعبر عنها هذه الكلمات على لسانه، تعليقاً على سياسة "الوفاق" (detent):

"إن انطلاقتنا الدراسية في العام الماضي كانت ثمرة تخطيطنا وسياستنا في السنوات الثلاث التي سبقتها – وهي تعكس الظروف التاريخية كما نراها اليوم. ولا يمكن التنبؤ بما نراه في الغد. لقد كانت (تلك الانطلاقات) خطوات حاسمة تحمل من عملية التغيير المتحقق. إن العالم – وكذلك نحن أنفسنا – ما زلنا في مرحلة التأقلم مع التطورات التي أشعلنا حركتها، ولكننا نعرف إلى أين نحن متجهون. إننا نتحرك مع التاريخ ونحرك التاريخ بأنفسنا"[10].

في أسلوب كيسنجر في العمل: السرية وتركيز السلطة

تمثل رحلة كيسنجر السرية إلى بكين نموذجاً حياً لأسلوبه في العمل، خلاصة كجزء من ثنائي نكسون – كيسنجر. فيبدو أنه في وقت من الأوقات لم يكن الرجلان يثقان بأحد ثقة حقيقية سوى كيسنجر ونكسون. ولهذه الحقيقة جانب آخر خفي – هو تركيز السلطة. فعدم الثقة بالآخرين، يعني عدم تفويض أي مسئوليات كبرى إليهم لاتخاذ أي قرارات هامة، مما يؤدي إلى تجمع المسئولية في شخص واحد لابد من

(10) U.S. Foreign Policy for The 1970's, The Emerging of Peace A Report to the Congress by Richard Nixon, Feb. 9, 1972, p. 216



حضوره وتواجده لحسم أي أمر حيوي، وهذا بالضبط ما حدث في خلال المدة التي قضاها كيسنجر في واشنطن وفي البيت الأبيض، فهو لم يعمل فقط كمستشار للرئيس نكسون لشئون الأمن القومي، وإنما أيضاً كرئيس لمجلس الأمن القومي الذي يضم بين من يضمهم وزيري الخارجية والدفاع ورئيس وكالة المخابرات المركزية ورئيس أركان القوات المسلحة. بل إن العديد من المناقشات واللجان الفرعية الأخرى التي تقوم بالبحوث، أو تقدم التوصيات أو تمارس الإشراف على أي من أمور الدفاع أو الخارجية انتهى بها الأمر إلى أن تقع تحت قبضة هنري كيسنجر. لم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة - على الأقل في هذا القرن - أن تجمعت وتركزت السلطة بهذا الشكل في يد رجل واحد غير رئيس الولايات المتحدة نفسه. وحينما استقال وليام روجرز من وزارة الخارجية في خريف ١٩٧٢ لم يترك فراغاً من ورائه على الإطلاق - إذ في خلال الأربع سنوات التي شغل فيها منصب وزير الخارجية كان كيسنجر قد نجح تماماً في الاستئثار بكل الأمور الحيوية في السياسة الخارجية، تاركاً لروجرز المشكلات والظاهرات الاحتفالية وبتعيين كيسنجر وزيراً للخارجية استقامت الأمور وانطبق الاسم على المسمى الحقيقي.

إن الشيء الذي لا خلاف عليه هو الأهمية الكبرى التي مثلها كيسنجر في إدارة نكسون في المدة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤. لقد وثق به نكسون ثقة تامة لم يحظ بها إلا القلائل، ونمت بينهما رابطة أعمق بكثير مما يحدث عادة بين أي رئيس أمريكي ومساعديه. وقد ساعد هذا كيسنجر على تكريس سلطاته في حقل السياسة الخارجية حتى أصبح مركز القوة الوحيد في صناعة القرارات وذلك بالشكل التالي:

١- كرئيس لمجلس الأمن القومي، يهيمن كيسنجر على المؤسسة التي خلقها الرؤساء الأمريكيون لتكون بمثابة مركز قيادة وإشراف للسياسة الخارجية. هذا المجلس هو المسئول عن البحث والمداولة في كل الأمور الدولية الحاسمة وتنصب نتيجة مداولاته للرئيس الأمريكي. وقد استحدث كيسنجر في المجلس تكوين اللجان المتخصصة من بين أعضائه، ولكنه حرص على أن يرأس كل لجنة. وفي هذه الحالة يمكن لأي لجنة من اللجان أن تبحث موضوعاً

معيناً وترسل نتيجة بحثها وتوصياتها إلى الرئيس الأمريكي مباشرة دون العودة للمجلس بكامل هيئته وهذا معناه أن كيسنجر استطاع أن يعزل من أراد عزله حتى في داخل مجلس الأمن القومي من المشاركة في اتخاذ قرارات معينة، ويظل هو الطرف المشترك الأعظم في كل الأمور. وقد حدد كيسنجر منذ البداية المسائل الكبرى التي ينبغي لمجلس الأمن القومي أن يكرس لها جهوده. وأصبحت هذه تباعاً، الأعمدة الرئيسية التي تدور حولها سياسة نيكسون الخارجية في كل ما تقوم به من مبادرات. هذه الميادين المختصة هي: فيتنام (جنوب شرق آسيا)، الشرق الأوسط، تجميد التسلح وسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي، برلين، والصين[17] ويلاحظ، طبعاً، غياب كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا من هذه القائمة وهذا يعني ترك أمرهما لوزارة الخارجية، كما يعني عدم النية في القيام بمبادرات خطيرة في أي من القارتين تستلزم إحاطة الرئيس الأمريكي بشئونهما أولاً بأول.

٢- دأب مجلس الأمن القومي أن يقوم بإجراء دراساته من خلال مجموعات عمل مشتركة تمثل فيها الوزارات والوكالات المعنية في حقل السياسة الخارجية ويطلق على هذه المجموعات "Interdepartmental Groups" أو اختصاراً "I.G." وهناك ست مجموعات من هذا النوع مختصة بأوروبا، والشرق الأقصى، والشرق الأوسط، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والشئون السياسية العسكرية. ويرأس كل مجموعة من هذه المجموعات نظرياً مساعد لوزير الخارجية. ولكن كيسنجر - الذي وجد في هذه المجموعات خروجاً على الدائرة التي هي تحت سيطرته المباشرة، حيث أن رؤساء المجموعات يعملون أساساً تحت إمرة وزير الخارجية - نجح في إفراغ هذه المجموعات عملياً من محتواها ومن مسؤولياتها. وقد تم ذلك عن طريق خلق وحدات خاصة موازية عملياً لنظام "مجموعات العمل المشتركة"، وأسبغ عليها أهمية أكبر بأن ترأسها بنفسه.

---

[17] John P. Leacacos, "Kissinger's Apparat", Foreign Policy, (Winter, 1971-72), p. 7.

٣- من هذه الوحدات الخاصة ما يعرف باسم "مجموعة المراجعة العليا" (Senior Review Group) التي يترأسها كيسنجر، واختصاصها مراجعة كل التحركات والبرامج المرفوعة من مجلس الأمن القومي للتأكد من أن كل البدائل المطروحة بصدد أي مسألة قد تم فحصها.

٤- كذلك يترأس كيسنجر مجموعة أخرى تعرف باسم "لجنة مراجعة برامج الدفاع" (Defense Program Review Committee) ومهمة هذه اللجنة هي التأكد من اتساق الموازنة السنوية للدفاع مع أغراض السياسة الخارجية وتتيح هذه اللجنة لكيسنجر ممارسة حق الفيتو على البنتاجون بشكل أو بآخر.

٥- وهناك "لجنة الأربعين" (The 40 Committee) التي يترأسها كيسنجر أيضاً. هذه اللجنة ليست جزءاً من الهيكل الرسمي لمجلس الأمن القومي، ومهمتها الإشراف على كل العمليات السرية لأجهزة المخابرات الأمريكية في كل جهات العالم وعن طريق هذه اللجنة مارس كيسنجر ليس فقط حق الفيتو بل حق التوجيه، والاشتراك في التخطيط، سواء بشكل مباشر أو من خلال الإيحاء للرئيس الأمريكي بإعطاء أوامر معينة لهذه الأجهزة. وقد كشفت لجان التحقيق في الكونجرس في سبتمبر عام ١٩٧٤ عن دور كيسنجر المباشر في توجيه هذه الأجهزة للتدخل في شيلي للإطاحة بحكم الرئيس المنتخب سلفادور الليندي. كما تحوم حول كيسنجر شبهات قوية مماثلة في الوقت الحاضر عن دوره في الانقلاب العسكري ضد رئيس قبرص الأسقف مكاريوس، وما نتج ذلك من أحداث دامية.

٦- وأخيراً هناك ما يعرف باسم "مجموعة واشنطن الخاصة للعمل" (Washington Special Action Group, WSAG) وهي أعلى مستوى للعمليات في داخل مجلس الأمن القومي، ومهمتها إدارة الأزمات العالمية الطارئة أو المفاجئة نيابة عن مجلس الأمن القومي أو إلى حين انعقاده. ويترأس هذه المجموعة أيضاً هنري كيسنجر، وتشمل عضويتها عدد محدود هم مدير وكالة المخابرات المركزية (C.I.A)، ونائب وزير الدفاع، ورئيس هيئة

الأركان، ووكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية. هذه المجموعة تتمتع بتفويض من الرئيس الأمريكي ومجلس الأمن القومي بالإشراف وإعطاء الأوامر معاً في وقت الأزمات. وقد مارست هذه المجموعة الخاصة تلك الوظائف أثناء اشتباكات نهر اليوسوري بين الصين والاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٩، وفي حرب الأردن بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠، وغزو كمبوديا في العام نفسه، وفي أثناء الحرب الهندية - الباكستانية عام ١٩٧١. وفي حرب أكتوبر - رمضان عام ١٩٧٣.

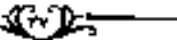
وهكذا نرى كيف أن كيسنجر قد نجح في تجميع كل خيوط صناعة قرارات السياسة الخارجية في يديه ومن كل المجالس واللجان والأجهزة البيروقراطية لا يعتمد كيسنجر إلا على حوالي ثلاثين شخصاً[١٨] يقومون بتقديم المساعدة إليه في أوقات الأزمات. ويحولون إليهم التنفيذية المسلسلة التي يطلبها منهم. ولكن الإطار المفاهيمي العام، والفلسفة الاستراتيجية للسياسة الأمريكية تظل حكراً تاماً لهنري كيسنجر نفسه، وبلا منازع حقيقي.

إن جهود كيسنجر في أن يضاعف من نفوذه الشخصي في صنع السياسة الخارجية يتفق تماماً مع حاجاته النفسية والعاطفية وأهمها الحاجة إلى "الإنجاز" والرغبة في أن يكون "وكيلاً" للتاريخ من ناحية، وأن يتوسط خشبة مسرح العالم من ناحية أخرى. أما جهوده في أن يقوي الدور الذي يلعبه مجلس الأمن القومي (بكل وحداته وتنظيماته ومجموعاته الداخلية) بالمقارنة إلى وزارة الخارجية فإنه يتفق مع أحد "المبادئ" الهامة التي تحدث عنها كيسنجر كثيراً في كتبه ومقالاته: وهو من الأحسن أن تتم صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بأكبر قدر من الاستقلال عن بيروقراطية وزارة الخارجية لقد كتب هو نفسه في هذا الصدد ما يلي:

"إن البيروقراطيات قد خلقت لتقوم بالتنفيذ لا بالتفكير - على الأقل ليس بالتفكير في جلائل الأمور. إنها (أي البيروقراطية) تعمل بمعيار أداء متوسط.

---

(١٨) المرجع المشار إليه سابقاً ص ٢٠.



وتتوقف فعاليتها على وجود قواعد يمكن التنبؤ بها. وهنا يعطيها نوعاً لا بأس به حينما تكون المهمة الموكلة إليها عادية، وحينما يكون الاتجاه أمامها معروفاً ولكن في عصر مليء بالتقلبات، يصبح الروتين، الذي هو عادة مولد حركتها، مصدراً لفقدان الأمن. أن العمليات الروتينية الإجرائية (التي تسير عليها البيروقراطية) تصطدم بمتطلبات التصور الخلاق الذي تستدعيه التقلبات العالمية في عصرنا هذا[59].

أما الذي يجعل بيروقراطية وزارة الخارجية موضع نقد لاذع من هنري كيسنجر فهو تكوينها الداخلي وقواعدها الإجرائية؛ الأمران اللذان يجعلان رجال كل خلفياتهم قانونية أو من عالم الصناعة والأعمال يهيمنون على لجان وأقسام وزارة الخارجية. وكيسنجر يعتقد أن المحامين ورجال الأعمال ليس لديهم التدريب الأكاديمي أو الخبرة العملية الكافية لرسم الإطارات والمفاهيم الفكرية المطلوبة لإدارة الشئون الدولية. فالمحامين مثلاً يترددون جداً في التعامل مع الافتراضات والاحتمالات المستقبلية. إنهم بحكم طبيعتهم وتدريبهم يفضلون أن يتعاملوا مع المشكلة بعد وقوعها، وبالتالي فإنهم لا يصلحون للتخطيط المستقبلي وأخذ زمام المبادأة في الشئون الدولية[60]. أما رجل الأعمال الأمريكي، فهو أيضاً بحكم خلفيته، متعود على أن يعطى بدائل إدارية يتم صياغتها بواسطة معاونيه، ولكن معرفته بالمضمون، أو حتى اشتراكه في صياغة هذه البدائل فيظل شبه معدوم، وهكذا يصبح مثل هذا الشخص أسير لمعاونيه ولطريقتهم في فهم عناصر أي مشكلة[61].

ومما يضاعف من سوء كفاءة البيروقراطية في نظر كيسنجر اعتمادها على نظام اللجان. فالأفراد في داخل أي اجتماع يتصرفون طبقاً لمعايير وضغوط معينة يعرفها جيداً علماء النفس الاجتماعي. فالفرد يتردد في إبداء أي آراء أو وجهات نظر غير تقليدية، مخافة أن يبدو ساذجاً أو معتوهاً في نظر زملائه، حتى لو كان ما يفكر فيه هو حقاً الحل المطلوب لحل مشكلة أو للتعامل مع أزمة معينة. والنتيجة أن كل أفراد الجماعة أو اللجنة يميلون إلى اقتراح وجهات نظر متقاربة أو تقليدية

(59) Henry Kissinger: The Necessity For Choice (New York: Harper Brothers, 1961), p. 358.
(٦٠) (٦١) المرجع السابق نفسه، ص ٣٤.

حتى تكون "مقبولة" من بعضهم البعض. لذلك يندر أن يصدر عن أي لجنة من اللجان مقترحات ثورية أو غير تقليدية. إن اللجان تعتمد في تعاملها مع المشكلات على نمط "التكيف" مع الواقع وليس على أساليب الخلق والإبداع والتجديد. لذلك فإن من أهم ما يشغل بال أي لجنة عادة هو الاهتمام بالتنسيق والتكيف وليس بالأهداف والاختيارات الكبرى. والنتيجة هي أن البيروقراطية، من خلال اعتمادها على نظام اللجان، تولد ضغوطاً هائلة، يتركز معظمها في اتجاه إبقاء الأوضاع على ما هي عليه (Status quo) وهكذا لا يصبح الأمر مستغرباً إذا ما اعتمد هنري كيسنجر إلى حد كبير على أساليب غير بيروقراطية في صياغة السياسة الخارجية. ولقد كتب في هذا الصدد قائلاً:

"لأن إدارة البيروقراطية يستهلك طاقة كبيرة؛ ولأن تغيير مسارها على وجه الخصوص هو في غاية الصعوبة، نجد أن معظم القرارات الهامة تتخذ بواسطة سبل لا بيروقراطية (extra - bureaucratic means) أي بعض القرارات الحاسمة قد يحتفظ بها كسر في داخل دائرة ضيقة جداً، بينما عنصر البيروقراطية في الدوران حول نفسها، محمومة بمهنية لا تعي ما يحدث، ولا تعرف أن قراراً هاماً في مسألة معينة هو على وشك الصدور".[33]

وهذا بالضبط ما حدث في مسألة رحلته إلى الصين الشعبية. فقد اتخذ القرار، وتمت زيارته الأولى ولم يعرف بهما معظم موظفي وزارة الخارجية الأمريكية إلا عندما أذاع الرئيس نكسون الخبر في يوليو ١٩٧١. لذلك لم يكن هناك أي حب متبادل بين هنري كيسنجر وكبار رجال الخارجية الأمريكية – كان يمقتهم وكانوا يمقتونه أثناء عمله كمستشار للأمن القومي. أما الآن وقد أصبح وزيراً لهم فإنهم لا يشعرون بنفس المرارة؛ بل إنهم يتوقعون أن يستعيد وزارة الخارجية دورها في رسم وتنفيذ سياسة أمريكا الدولية! طبعاً لا ينبغي أن يفهم من هذا السياق أن وزارة

(33) Henry Kissinger "Bureaucracy and Policy-Making" in Bureaucracy, Politics, and Strategy, by Henry Kissinger and Bernard Brodie (Los Angeles: University of California Press, 1968), p. 6

الخارجية الأمريكية كانت معدومة الأثر تماماً. لقد ظل لها دور ثانوي، ولكنه هام، في التأثير على مجريات الأمور وفي بعض الميادين ترك لها حرية العمل، خاصة إذا كان وقت كيسنجر لا يسمح بالاهتمام بها - ومنها الشرق الأوسط في الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٣. وكلنا يتذكر وليام روجرز ومقترحاته الشهيرة التي جمدت الوضع إلى ما عرف بحالة "اللاحرب واللاسلم" وحينما استقال روجرز وحل محله كيسنجر، فإنه استبقى بعض المساعدين المهمين من رجال الخارجية السابقين وأهمهم جوزيف سيسكو (J. Sisco).

أحد العوامل التي جعلت كيسنجر يكن الكثير من الاحتقار لوزارة الخارجية في الماضي هو ميل موظفي الوزارة في واشنطن إلى صياغة السياسة الخارجية، بناء على ما يتسلمونه من تقارير وبرقيات من السفارات الأمريكية بالخارج وفي اعتقاده أن هذا التقليد جعل السياسة الأمريكية غارقة إلى أذنيها في مسائل تكتيكية قصيرة الأمد، بدلاً من التركيز على المصالح الاستراتيجية طويلة الأمد. إن فلسفته في هذا الصدد كانت وما زالت رفض الاتجاه البيروقراطي الذي يدور في رسمه للسياسة حول التكتيكات والأمور اليومية. في نظر كيسنجر هناك أهداف عليا ومصالح استراتيجية كبرى محددة، وعمليات تنفيذية. الأهداف العليا تحدد ما ينبغي أن تكون عليه الاستراتيجية الأمريكية في الشئون الدولية، والاستراتيجية، بدورها، تحدد ما ينبغي أن تكون عليه العمليات التنفيذية. هذه الأجهزة إذن تخدم الاستراتيجية؟ والاستراتيجية تخدم الأهداف العليا - وهكذا. وبيروقراطية وزارة الخارجية لا تصلح - في رأي كيسنجر - إلا للمستوى الأدنى من هذا المشروع - أي العمليات التنفيذية التكتيكية.

حينما بدأ كيسنجر عمله في البيت الأبيض في يناير ١٩٦٩، لم يجد إلا القليل جداً من الحوار الجدلي، ولم يجد تقاليد يعتد بها في صياغة البدائل بطريقة منطقية علمية جامعة ومانعة. كل ما وجده هو تراث ضخم من المعلومات الروتينية التي يقبلها معظم موظفي الخارجية وأعضاء مجلس الأمن القومي على السواء وكان من أول ما فعله هو تكليف كل عضو بأن يعد ورقة تحليلية عن كل سياسة من

سياسات أمريكا الخارجية. وكان القصد النهائي من ذلك هو حصر سلسلة من الاختيارات المطلقة تتسق مع أهداف الولايات المتحدة الطويلة المدى. ومن تلك اللحظة فصاعداً خطط كيسنجر لمجلس الأمن القومي تقليداً يغلب فيه التفكير الاستراتيجي على التفكير التكتيكي المرحلي. ويمكن القول إن هذا هو نفس التقليد الذي يحاول كيسنجر الآن إرساءه في وزارة الخارجية[33]. وأمله في كلتا الحالتين أن يستمر هذا التقليد حتى بعد انتهاء مدة خدمته في إدارتي نكسون والورد.

ولكن مهما كانت إنجازات كيسنجر الخارجية، إلا أن ما استحدثه في جهاز مجلس الأمن القومي، وما يحاول استحداثه الآن في وزارة الخارجية، قد فشل في بناء مراكز قوة يعتمد بها وتستجيب له في داخل الجهاز الحكومي. بل يكاد العكس أن يكون هو الصحيح – بعد أن أحس معظم العاملين في جهاز السياسة الخارجية أن كيسنجر يقف حائطاً بينهم وبين أذن الرئيس الأمريكي. فهم لا يستطيعون أن يصلوا إليها الآن مباشرة؛ وحتى عندما يصلوا فإن ذلك لابد أن يتم من خلال كيسنجر نفسه. وحتى رؤية كيسنجر أصبحت عسيرة على كبار موظفي الخارجية وأعضاء مجلس الأمن القومي. إن أحد مشكلات كيسنجر الكبرى هي عدم رغبته أو عدم قدرته على تفويض المسئولية إلى مساعديه. وقد بلغت الفوضى والعرض في مكتب كيسنجر حداً كتبت عنه الصحف عدة مرات – بسبب الجماهير التي تقف منتظرة لساعات لكي تراه؛ أو بسبب الوزراء الذين يطلبونه تليفونياً ولا يتلقون رداً على مكالماتهم. إنه يحاول أن يفعل كل شيء بنفسه. فهو يرى الرئيس الأمريكي يومياً، ويتفاوض مع رؤساء الدول ومع وزراء الخارجية، ويحضر مراسيم تقديم أوراق اعتماد السفراء، ويقرأ كل المختصرات الصحفية التي تنسب عادة إلى "مسئول كبير في البيت الأبيض". ويشرح السياسة الخارجية لزملائه في مجلس الوزراء. ويدافع عنها في مجلس الشيوخ والنواب. ويحاول بيعها للبيروقراطية. كما يحاول إقناع زملائه الأكاديميين ومؤسسة الساحل الشرقي (من الصحفيين والناشرين والمثقفين والمهنيين الليبراليين). لقد حاول كيسنجر أن يؤدي كل ذلك

[33] Isaacson, Op. Cit., p. 7

المهام بنفسه دون أن يحتاج إليه إلا حد محدود ما يقرب من السنتين[24]. إن هذه النزعة الفردية السلطوية في كيسنجر هي انعكاس لحاجته الملحة "للإنجاز" وهو يريد أن لا يمس هذا الإنجاز أي "شريك" أو "اشتراك" من جانب الآخرين. ولكن تلك النزعة قد بعثت الكثيرين من معاونيه السابقين في واشنطن ومن أعضاء مجلس الأمن القومي إلى الاستقالة احتجاجاً وغضباً على أسلوب هنري كيسنجر في العمل. كذلك أغضبت نزعته إلى السرية العديد من أعضاء هيئة مكتبه، فضلاً عن حلفاء أمريكا التقليديين (كما حدث بالنسبة لليابان وغرب أوروبا لعدم استشارتهم أو إخبارهم بالسياسة الجديدة تجاه الصين مقدماً).

والخلاصة هي أنه بصرف النظر عن نقاط ضعف كيسنجر ونقاط قوته، فإن تأثيره الشخصي في سياسة أمريكا الخارجية، وبالتالي في شئون العالم كله، يعتبر أمراً ثابتاً ولا خلاف عليه. لقد اجتمعت فيه ثلاث خصائص قلما توفرت لأي مسئول أمريكي في حقل السياسة الخارجية وهي: ١- أنه مفكر ذو نظرية متكاملة على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي. ٢- أنه رئيس لمجلس الأمن القومي. ٣- أنه وزير للخارجية الأمريكية ثم شاءت ظروف فضيحة ووترجيت أن تأفل نجم نكسون وتستغرقه المشكلات الداخلية، بحيث ظل كيسنجر يهيمن على حقل السياسة الخارجية للولايات المتحدة بمفرده ولكنه سعيد بوحدته وسط خشبة مسرح، وأضواء العالم كله مسلطة عليه.

لقد أدرك السوفييت في وقت مبكر ما لكيسنجر من سطوة على سياسة أمريكا الخارجية ولذلك حاولوا منذ نوفمبر ١٩٧٣ أن يحصلوا على تأكيدات من نائب الرئيس الأمريكي - وقتها - جيرالد فورد أنه سيبقي كيسنجر في مركزيه في حالة إقالة أو استقالة ريتشارد نكسون[25]. وقد كان كيسنجر بدوره حريصاً على أن يظل بعيداً قدر الإمكان عن الاقتراب من مشكلات نكسون الداخلية. وخاصة من

---

(24) Kraft, Op. Cit., p. 54.

(25) Thomas Hughes "Why Kissinger Must Choose Between Nixon and the Country" The New York Times Magazine, Dec. 30, 1973, p. 8.

فضيحة ووترجيت. وهنا يفسر ثورته الهستيرية العاصفة في سالزبورج بالنمسا في يونيو ١٩٧٤، حينما بدأ التلميح بتزايد في الصحافة الأمريكية عن احتمالات تورطه في بعض الفضائح الداخلية التي ارتكبها مساعدو نكسون. فقد كان كيسنجر في تلك الأيام عائداً لتوه من مهمة طويلة وشاقة كوسيط لمفاوضات فصل القوات على جبهة الجولان. وقد أحس أنه بدلاً من أن يستقبل استقبال الفاتحين في واشنطن "كرسول" للسلام بدأت الأنباء تتسرب لا فقط عن تورطه في التجسس الإلكتروني على بعض كبار مساعديه وعلى أعضاء من مجلس الأمن القومي، بل أيضاً لكذبه في جلسات التحقيق والاستماع التي عقدتها لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي قبل تثبيته كوزير للخارجية. ومع خيبة أمل كيسنجر فإنه اعتقد أن هذه الأنباء ستنحسر، ستخطى عليها أنباء انتصاراته الدبلوماسية، وخاصة أنباء الزيارة "التاريخية" التي كان على وشك القيام بها مع نكسون إلى الشرق الأوسط. ولكن لم تختف الأنباء المدينة لدوره والفاضحة لتورطه، بل إنها زادت بشكل لم يتوقعه. وبدأ البعض يطالب بإجراء التحقيق معه بتهمة "الكذب" في الكونجرس. وقد جاءت هذه المطالبة وهو مع نكسون في النمسا في طريقهما إلى مصر. وهنا جنون كيسنجر. وعقد مؤتمراً صحفياً، بدى فيه على وشك الانفجار بكاء! وهدد فيه بالاستقالة فوراً، ما لم تقم لجنة الشئون الخارجية بتبرئته فوراً، وإعلان ذلك على العالم في ذلك المشهد الدرامي المثير وأمام آلاف الصحفيين الذين نقلوا النبأ للعالم كله، برزت على السطح النفسي لهنري كيسنجر من جديد عقد "الاضطهاد" وشعوره بأنه "منبوذ". وبأن أعداءه الشخصيين يريدون تحطيمه، ويرفضون الاعتراف "بإنجازاته". إن مجرد مطالبته بالتبرئة الفورية وإلا قدم استقالته عكست ليس فقط مشاعره بالألم والغيظ. وإنما أيضاً اعتداده بالذات لدرجة الصلف والغرور. إن كيسنجر كان يطالب بشيء حتى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نفسه في ذلك الوقت لم يكن يستطيع المطالبة به. إنه كان - باختصار - يطلب معاملة استثنائية خاصة خارج الإطار الدستوري، ومتخطياً التقاليد المتعارف عليها في النظام الأمريكي. وربما في قرارة نفسه كان كيسنجر

يحس فعلاً بأنه يستحق مثل هذا الاستثناء الخاص، إلا من هو جدير بشخصه إرادة التاريخ ووعيه التنفسي في المجتمعات من القرن العشرين؟

هـ - الجماعات المرجعية لهنري كيسنجر

وهناك أخيراً عناصر لا يمكن إغفالها ونحن بصدد التشريح العام لتركيبة كيسنجر النفسية. لأنها أيضاً ترتبط بالحاجة إلى "الإنجاز" وبميوله "السلطوية" و"الاستعراضية" وبميله الفرض "للعبرية".

وتدور هذه الجوانب حول ما يسميه علماء الاجتماع والنفس "بالجماعة المرجعية" (reference group) ويعنون بهذا المصطلح الفئة أو الطبقة التي ينتمي إليها الفرد بالفعل، أو يأمل في أن ينتمي إليها في المستقبل القريب. وفي كلا الحالين يحاول الفرد جاهداً أن يستحوذ على إعجابها ورضاها بأن يخدم مصالحها، وأن يعمم معاييرها السلوكية، ويتبنى قيمها وأساليبها الحياتية. عند بعض أفراد الجماعة المرجعية قد تكون الأسرة أو القبيلة؛ وعند آخرين قد تكون القرية التي نشأ فيها أو مجموعة من زملاء الدراسة في مرحلة معينة؛ وعند فريق ثالث قد تكون الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد بالفعل أو يتطلع إلى الانتماء إليها بشغف. وقد توجد لدى الفرد أكثر من جماعة مرجعية؛ ولكن في معظم الأحيان لا تتعارض التوقعات بينها؛ ولكن في الحالات التي يوجد فيها تناقض بين جماعتين مرجعيتين يعتبرهما الفرد مهمتين له؛ فإن ذلك تنشأ عنه حالات قلق وتوتر نفسي شديدة إلى أن يحسم الفرد نفسه الموقف بأن يسقط إحداهما من اعتباره كلية. الجماعة المرجعية بالنسبة للفرد هي أشبه ما يكون بجهاز "رادار" مختفي داخل هذا الفرد، يلتقط الإشارات بحساسية مفرطة. ويوجه سلوك الفرد في الاتجاه الذي يعتقد هذا الفرد أنه سيحصل على مزيد من القبول والإعجاب من الجماعة المرجعية. والسؤال المهم هنا هو ما هي الجماعة أو الجماعات المرجعية الهامة بالنسبة لهنري كيسنجر؟ بادئ ذي بدء، يمكن القول أن الجماهير الشعبية والعمالية العريضة في الولايات المتحدة لا، ولم تكن في يوم من الأيام موضع اهتمام كيسنجر. كذلك لم تكن الطبقات الدنيا أو الأقليات المضطهدة، وبخاصة الزنوج، من الفئات

التي كشف كيسنجر عناصره وتكرها حتى ولو مرة واحدة في كتاباته العديدة. قد يطول سائل وما دخل هذه القوى والفئات الداخلية في رسم السياسة الخارجية. والإجابة من كيسنجر نفسه الذي عرف السياسة الخارجية على أنها ترجمة لمجموعتين متفاعلتين من العوامل أحدهما - وأهمهما - الأبنية الهيكلية الداخلية، أو ما يسميه هو (dpmestic Structures)[26] وثانيهما اعتبارات النظام الدولي أو الأبنية الخارجية (external Structures) وما دام كيسنجر يعطي للقوى الداخلية كل هذا الوزن في رسم سياسة أمريكا الخارجية، يصبح من المهم أن يسأل أي "قوى داخلية؟". الطبقات الدنيا والعمال والطلاب والزنوج لا يشكلون الجماعة المرجعية بالنسبة له. بل حتى معظم شرائح الطبقة المتوسطة تدخل ضمن الإطار المرجعي الهام لكيسنجر.

أن الثالوث المرجعي الأهم بالنسبة لكيسنجر هو:

١ - الجناح الليبرالي في الحزب الجمهوري، كما يجسده نلسون روكفلر؛ ٢- المؤسسة الأكاديمية في كبرى جامعات الساحل الشرقي للولايات المتحدة. ٣- يهود أمريكا ذوي الأصل الألماني الذين فروا من الاضطهاد النازي، كما تجسدهم أسرته نفسها. أن العنصر الأول من ثالوث كيسنجر المرجعي هو مجموعة الليبراليات "المرحين" أو "المثقفين". وهم من عدة نواحي يتناقضون، في الشكل والمظهر وطريقة التفكير، الجناح المحافظ للحزب الجمهوري الذي يتزعمه الأغنياء الجدد في غرب وجنوب غرب الولايات المتحدة (كاليفورنيا وتكساس وأريزونا). كلا الجناحين ملتزم بسياسة داخلية واحدة، وبأهداف استراتيجية عليا واحدة في السياسة الخارجية، أهمها إبقاء أمريكا فوق الجميع، وتكريس هيمنتها الاقتصادية على العالم. ولكن الجناح الليبرالي يحاول أن يفعل ذلك بطريقة ديماطيقية، بينما الجناح المحافظ يحاول أن يفعل نفس الشيء بطريقة "مثيرة" يغلب عليها هوس محاربة الشيوعية بطرق همجية ساذجة. ولعل ممثل روكفلر للجناح الليبرالي في الحزب

(26) Henry Kissinger, American Foreign Policy (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969); See especially the first essay "Domestic Structure and Foreign Policy", pp. 11-42.

الجمهوري يبرز كل سمات هذا الجناح من ناحية الخلفية الطبقية، والمزاج، وأسلوب العمل، فهو من الطبقة الغنية العريقة التي كونت (أو سلبت) ثرواتها منذ عدة أجيال خلت. وتتركز معظم ثرواتها في شركات النفط (ستاندارد أويل بكاليفورنيا، ونيوجيرسي، وإنديانا) التي تسيطر على هذه الصناعة في الداخل، وعلى أجزاء ضخمة منها في الخارج من خلال ملكيتها لأسهم في شركات النفط العاملة في السعودية والكويت وفنزويلا. لقد حصل معظم أفراد هذه الفئة على أرقى مستويات التعليم، ويصلوا من خلال أسفارهم وعملهم في ميداني المال والخدمة العامة إلى قناعات معينة فيما يتعلق بترتيب الأوضاع الدولية والمحلية. من هذه القناعات أن "المصالح القومية" (National interests)، التي هي في الأساس مصالح المؤسسات الأكثر حظاً، يمكن خدمتها عن طريق المشاركة والتنافس السلمي بدلاً من الصراع أو التنافس المدمر مع الخصوم الأقوياء. لقد نجح هذا الأسلوب في الخروج بنصيب الأسد في صناعات البترول بالنسبة لعائلة روكفلر، وفي صناعة السيارات بالنسبة لعائلة فورد وجنرال موتورز. إن الكبار في كل صناعة يرتبون الأوضاع التنافسية ويتحكمون في ضبطها بحيث تحقق لهم أقصى الفوائد. وفي نفس الوقت يمنعون دخول منافسين جدد في الحلبة، لا يبقون مثل هؤلاء المنافسين على الهامش. الكبار في الصناعة الأمريكية حريصون على أن يظل مظهر التنافس، ولكن جوهر العلاقات بينهم هو التعاون والتواطؤ، لاستغلال المستهلك الداخلي والخارجي من ناحية، ولمنع دخول منافسين أقوياء جدد إلى الميدان من ناحية أخرى. لقد جرب جون روكفلر الأول (جد نلسون روكفلر نائب الرئيس الأمريكي الحالي) هذا الأسلوب في الحقل الاقتصادي وأثبت نجاحاً فائقاً، وقد سار على نفس النهج أولاده وأحفاده. وأصبحوا إلى جانب تحكمهم في صناعات البترول يملكون ثاني أكبر بنوك [12] الولايات المتحدة، إلى جانب الملايين من الأفدنة في شكل عقارات أو مزارع فاكهة في كل الأمريكتين.

---

(١٢) بنك تشيس منهاتن الذي يترأس مجلس إدارته ديفيد روكفلر.

هذا الجناح الليبرالي أبقى منذ مدة مبكرة (ربما أواخر الخمسينيات) أنه من الممكن استحداث معادلة سالمة في مسرح السياسة الدولية، بطريق الشراكة مع الاتحاد السوفييتي. بحيث يستفيد الطرفان اقتصادياً ومالياً، ويقتسمان العالم كمناطق نفوذ وتأثير. ووجدوا في شخص هنري كيسنجر منظراً لهذا الاتجاه ووجد هو فيهم أولياء نعمة يحقق عبره المال والمنصب، ويمهدون لنجاحه. ومن هنا نشأت رابطة قوية بين هنري كيسنجر وأهم شخصيات الجناح الليبرالي للحزب الجمهوري وهو نلسون روكفلر. وكان هذا الأخير - كما أسلفنا - هو الذي دفع بهنري كيسنجر إلى عتبات البيت الأبيض، حيث تلقفه نكسون كمستشار له وكرئيس لمجلس الأمن القومي. وظل هنري كيسنجر وفياً لتلك الجماعة الرحمية! وقد خدمها أجل الخدمات طالما عمل على أن يدمج تصورها ورؤيتها في السياسة الخارجية لرئاسة نكسون. فهذا الأخير كان إلى حد قريب ما زال ينتمي إلى الجناح المحافظ للحزب الجمهوري بل إن مجد نكسون في السياسة الأمريكية قد شيد في أول الخمسينيات على أساس حملاته السلبية المحمومة ضد الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية من ناحية وضد الاشتراكيين والماركسيين الأمريكيين في الداخل من ناحية أخرى. لذلك فإن نجاح كيسنجر في تحويله إلى "دين" جديد يعرف باسم سياسة الوفاق (détente) يعتبر إنجازاً ضخماً وهو بهذا الإنجاز قد أدى الدور الذي ابتغته له تلك الجماعة الرحمية ولكن التنظير للسياسة الجديدة كان لابد له من قبول أكاديمي في أوساط ما يعرف باسم "المؤسسة الشرقية" (The Eastern Establishment) وعلى قمتها جامعة هارفارد، والدوائر الفكرية في كل من نيويورك وبوسطن وواشنطن. ومقتضى هذا القبول لا يعني الموافقة أو تبني النظرية الجديدة بالضرورة. وإنما يعني أن هذه النظرية قد صيغت "باللغة" التي يفهمها أعضاء هذه المؤسسة، وعرضت "بالأسلوب" التي تعودوا عليه وقد أشرنا إلى حساسية كيسنجر المفرطة تجاه نقد هذه المؤسسة لكتاباته المبكرة ولكن رغم النفوذ والمنصب فقد ظلت المؤسسة الشرقية تلك أهم جماعة مرجعية في حياة هنري كيسنجر إن ما يقولونه عنه، وتقييمهم له يترك فيه أعمق الآثار إيجاباً أو سلباً.

العلاقة بين الجماعة المرجعية الأولى (الجناح الليبرالي في حزب المحافظين) والجماعة المرجعية الثانية (المؤسسة الأكاديمية الشرقية) هي علاقة ترابط وتحالف، الأولى تملك المال والنفوذ، والثانية تملك العقول المفكرة والأقلام المنظرة، وبينهما يتزاوجان لتنفيذ سياسة أمريكية داخلية أو خارجية شديدة التزيين والتنميق. لقد خدمت المؤسسة الشرقية - بدرجة مماثلة - الجناح المتحرر في الحزب الديموقراطي، وهو الجناح الذي تتزعمه عائلة كينيدي. ففي خدمة هذه الأخيرة نجد من الأسماء الأكاديمية اللامعة للعصر مثل ماكجورج بندي وجون جالبريث ووالت روستو. بل إن كيسنجر نفسه خدم كلا الجناحين، وإن كانت خدماته للجمهوريين هي الأطول والأحدث. ولم يفت كيسنجر في ولائه الفكري والسلوكي لجماعتيه المرجعيتين أن يقلدهما - بل يحاول أن يبزهما - في أسلوب حياته الخاصة. فقد خلق حول مغامراته النسائية العاطفية هالة إعلامية ضخمة جعلته ينافس نجوم هوليود، وجاكي كينيدي أو أوناسيس في الاستحواذ بأغلفة مجلات "الأسرار" والمغامرات، التي تتداولها ملايين من ربات بيوت الطبقة المتوسطة الكبيرة في ضواحي المدن الأمريكية.

وأخيراً نجد جماعة مرجعية ثالثة أقل نصاعة في التأثير على كيسنجر شعورياً، ولكن يبدو أن تأثيرها اللاشعوري على تفكيره وسلوكه ليس بأقل من الجماعتين الأولتين.

والجماعة الثالثة التي نقصدها هي اليهود الأوربيين الألمان الذين فروا من الاضطهاد النازي وهاجروا واستقروا في الولايات المتحدة منذ الثلاثينات. والأبعاد الأربعة لتلك الجماعة هي أنهم يهود، وأوربيين، وألمان، وأمريكيين. وقد تركت كل صفة من هذه الصفات الأربع تأثيرها على كيسنجر كما على عديد من أفراد تلك الجماعات بما فيهم أسرته. هذه الفئة بصفة عامة قد نجحت في أن تعلم نفسها وأبنائها تعليماً مهنياً أو نظرياً عالياً ورفيعاً، واحتلت نتيجة لذلك مكاناً هاماً في الخريطة الفكرية للولايات المتحدة منذ أوائل الأربعينات وإلى الآن. وقد برزوا في ثلاثة ميادين على الأخص وهي علم الاجتماع وعلم السياسة، وعلم النفس والتحليل النفسي. في الميدان الأول نقل أفراد هذه الفئة استفادة أمريكا لما كان يعرف في ألمانيا باسم "مدرسة

فرانكفورت لعلم الاجتماع" (Frankfurt School of Sociology) وقد تركز هذا الامتداد في "المدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي" (The New School of Social Research) في نيويورك. وفي علم النفس والتحليل النفسي نجد تأثيرهم ممثلاً بأعلام من قبيل فستنجر وهيدر وبرونسويك وأريك فروم. وفي علم السياسة نجد هانز مورجنثاو ونيومان وهنري كيسنجر نفسه لقد دأب أفراد هذه الجماعات على تقديم الفكر الأوروبي إلى أمريكا ومزجه بالتيارات الثقافية الأمريكية وفي علم السياسة بالذات كانت أبرز مساهماتهم تتجلى في إدخال البعد التاريخي والبعد "الجيوبوليتيكي" (Geopolitics) والبعد "الواقعي" (Realpolitics) في التحليلات السياسية الأمريكية وكانت هذه الأخيرة يغلب عليها النزعات "المثالية" أو "الصليبية" البحتة أو "البرجماتية الوظائفية" (Pragmatic Functionalism) وهذه الأبعاد الثلاثة سنجدها بارزة تماماً في الفكر الاستراتيجي لهنري كيسنجر. أما التركيب النفسي لأفراد هذه الجماعة فقد كان وما زال خليطاً من الفخر بأصولهم الأوروبية، وشغف بالثقافة الألمانية من ناحية، وكراهية وازدراء للأوروبيين والألمان من ناحية أخرى. وفي كثير من الوجوه نجد هنري كيسنجر يجسم تلك النزعات المتضاربة في مواقفه وسلوكه حيال الأوروبيين. فهو من ناحية يبدو فخوراً بثقافته الألمانية العالية، ويستمتع بأن يكون المفسر لأوروبا في الولايات المتحدة، والمفسر للولايات المتحدة في أوروبا. ولكن من ناحية أخرى يبدو كيسنجر بين الحين والآخر وكأنه لا يحمل للأوروبيين غير الكراهية والازدراء لقد كان عام ١٩٦٢ بالنسبة لكيسنجر هو عام أوروبا التي تتسع فيه الوحدة الأطلسية وتمتد جذور التعاون إلى أبعد مما وصلت إليه حتى الآن وكان عام ١٩٧٣ أيضاً هو العام الذي وصف فيه كيسنجر الأوروبيين بأقذع الأوصاف - من المهتزين إلى رخيصين إلى أنانيين إلى خونة .. إلخ. ولعل هذا الموقف الفصامي تجاه أوروبا والأوروبيين هو محصلة البعد الأول لتلك الجماعة الرجعية - إلى حد اليهودية. فهم في أعماق أعماقهم يعتبرون أوروبا بأجمعها - إن لم يكن العالم الغربي كله - مسئول عن نكبتهم وفناء الملايين منهم على أيدي النازية الألمانية. فقد وقفت أوروبا متفرجة على ما يحدث لليهود في ألمانيا طوال الثلاثينات دون أن ترفع أصبع احتجاج أو مقاومة؛ ولم تتحرك

ضد هتلر إلا عندما هاجمها بجيوشه. ويبدو أن كثيراً من اليهود الأمريكيين ذوي الأصل الألماني مثل كيسنجر لا يحسون أوروبا هذا الإثم الأكبر – وهو ما يفسر المشاعر الغضابية المبهمة التي تحملها إليها.

كذلك يبدو أن نمطي التربية اليهودية والألمانية قد تداخلا كثيراً في تنشئة كيسنجر بل إن البعض يعزو ميوله "التسلطية" أو "السلطوية" إلى نمط التربية الألماني. وبما أنه لا يستطيع ممارسة سلطويته بطريقة مفتوحة وواضحة في المجتمع الأمريكي الذي تغلب عليه الديمقراطية الليبرالية، فإنه يلجأ إلى سلاح السرية، ويضع السلطة في يديه بحيث لا تتخالف مظهر "الشرعية". ويقال إنه بسبب ذلك يحس كيسنجر بسهولة أكثر في التعامل مع زعماء الأنظمة "الشمولية" (totalitarian regimes) والدكتاتورية؛ ولكنه أقل نجاحاً وفعالية حينما يتعامل مع قادة أنظمة ديمقراطية ليبرالية أو شعبية.

تلكم هي لمحات عامة عن شخصية هنري كيسنجر: عقلية، وسلوكاً وأسلوباً. وقد حاولنا ربطها بخلفياتها الاجتماعية ومؤثراتها النفسية والتربوية. ولكن فهمنا لشخصية هذا الرجل فهماً متكاملاً لا يتم إلا بمعرفة عقله وفكره كما نعبر عنهما نظريته الاستراتيجية العامة. تلكم هو الموضوع التالي في هذه الدراسة.

الفصل الثاني

كيسنجر

المفاهيم الفكرية والنظرية للأفكار السياسية



1. تمهيد:

كتب هنري كيسنجر - بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين - حوالي ثلاثة آلاف صفحة، تدور كلها حول السياسة الخارجية والاستراتيجية. وقد ظهرت هذه الكتابات على مدى ثلاث عشرة عاماً في الفترة ما بين ١٩٥٧ و ١٩٦٩. وباستثناء الفترة القصيرة جداً التي عمل فيها كيسنجر في إدارة الرئيس جون كيندي، فإن هذه الثلاثة آلاف صفحة تعتبر نقداً لاذعاً لكل إدارة أمريكية من ترومان إلى جونسون، مروراً بأيزنهاور وكيندي، ومن خلال نقده للمفاهيم والممارسات الأمريكية في السياسة الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية إلى وقت دخوله البيت الأبيض - في ركاب ريتشارد نكسون في يناير ١٩٦٩ - كان كيسنجر يصوغ البديل على المستوى المفاهيمي (Conceptual) وعلى مستوى بناء النظرية المتكاملة لاستراتيجية جديدة، وعلى مستوى الممارسة التكتيكية.

لقد ظهرت أفكار كيسنجر على هذه السنوات الثلاثة في ستة كتب واثنين وثلاثين مقالاً[1] الكتب حسب ظهورها هي:

١- عالم تم استعادته: مترنيخ وكاسلريج ومشكلات السلام، ١٨١٢ - ١٩٢٢ (نشر عام ١٩٥٧).

٢- الأسلحة النووية والسياسة الخارجية (نشر عام ١٩٥٧).

٣- ضرورة الاختيار: الاحتمالات المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية (نشر عام ١٩٦١)

٤- الشركة المضطربة: إعادة مراجعة التحالف الأطلسي (نشر عام ١٩٦٥).

٥- مشكلات الاستراتيجية القومية (كتاب محرر مع آخرين) (نشر عام ١٩٦٥).

٦- سياسة أمريكا الخارجية: ثلاث موضوعات (نشر عام ١٩٦٩).

---

(١) انظر ثبتاً بهذه الكتب والمقالات في ملحق بنهاية هذا الكتاب.

أما المقالات فهي منشورة في ملحق في نهاية هذا الكتاب، ولا داعي لسرد عناوينها هنا.

ليس من السهالة أن نحاول - في كتاب تقديمي مثل هذا - تلخيص كل ما سطره كيسنجر من كتابات، ولكننا مع ذلك سنحاول استشفاف فلسفته، وخلاصة أفكاره، حول موضوعات الاستراتيجية بشكل عام؛ ومواقفه التحليلية تجاه المسائل الحالية الكبرى بشكل خاص. ومن حسن الحظ أن كيسنجر نفسه قد قام بمعظم المهمة التي نحن بصددها طوال عام ١٩٦٨. في تلك السنة، اختاره نلسون روكفلر - حاكم نيويورك في ذلك الوقت - مستشاراً خاصاً له للشئون الخارجية. لقد كان روكفلر يطمح إلى أن يكون المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية في الانتخابات التي تعقد في نوفمبر عام ١٩٦٨. وقد وجد روكفلر في كيسنجر مفكراً لبقاً، ومنظراً قريباً لفلسفة الجناح الذي يتزعمه في الحزب الجمهوري. وانبرى كيسنجر للقيام بالمهمة التي كلف بها بعزيمة واجتهاد، كما لو كان نجاح روكفلر في حملته لأن يكون المرشح الجمهوري، وانتصر على منافسه الديموقراطي، وأصبح رئيساً للولايات المتحدة بالفعل. طبعاً، جاء شهر أغسطس، وتحطمت آمال روكفلر (ومعه كيسنجر) على صخرة منافس آخر في مؤتمر الحزب الجمهوري، اسمه ريتشارد نكسون. وطوى كيسنجر أوراقه، وامتطى الطريق إلى كمبريدج (حيث جامعة هارفارد). من أجل بداية عام دراسي جديد. ولو يجزي المحصول بأن حصيلة بحثه وكتاباته أثناء حملة روكفلر تصلح لعدة مقالات وربما لكتاب جديد وبدأ بالفعل يعد العدة لذلك بنشاط زائد، خاصة وأن إنتاجيته العلمية كانت قد تضاءلت إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. بل إن سنوات أربعة كاملة قد مرت (منذ أوائل ١٩٦٥) دون أن ينشر أي كتب جديدة.

طبعاً، لم تطل خلوة كيسنجر الأكاديمية أكثر من ثلاثة شهور. فقد جاء نوفمبر، ونجح ريتشارد نكسون في الفوز برئاسة الولايات المتحدة. ودعى كيسنجر بناء على نصيحة روكفلر - ليصبح مستشاره للأمن القومي. والبقية يعرفها القارئ. الذي يهمنا هنا هو ما كتبه كيسنجر خلال حملة روكفلر للفوز بترشيح الحزب

الجمهوري. ففي كل خطابات روكفلر حول السياسة الخارجية، كانت هناك آخر ما استطاعت قريحة كيسنجر أن تجود به. لقد غطى كيسنجر - من خلال روكفلر - كل مسائل الساعة، وكل موضوعات ومفاهيم السياسة الأمريكية الخارجية. وإذا كان هناك أدنى شك في أن كل ما نفوه به روكفلر كان من بنات أفكار كيسنجر وصياغته. فإن ذلك قد تبدد بنشر كيسنجر لهذه الأفكار مستخدما نفس الكلمات باسمه هو في مقالين شهيرين في الفترة ما بين أغسطس ١٩٦٨ ويناير ١٩٦٩. المقالة الأولى كانت بعنوان "المسائل الكبرى في سياسة أمريكا الخارجية" ("Central Issues of American Foreign Policy" in Agenda for the Nation, 1968) التي نشرها معهد بروكنجز (Brookings Institution) والمقالة الثانية كانت عن معضلة فيتنام التي مزقت أمريكا داخلياً وأدمتها خارجياً في ذلك الوقت: وبالتالي كانت الموضوع الأول في حملة الترشيح، وحملة الانتخابات الأمريكية عام ١٩٦٨. ظهرت المقالة بعنوان "مفاوضات فيتنام" في مجلة الشئون الخارجية عدد يناير ١٩٦٩، أي قبل مزاولة عمله الرسمي في إدارة نكسون بعدة أيام. وفي كلا المقالين نجد تلخيصاً وافياً لكل ما ردده روكفلر في حملته الترشيحية من يناير إلى أغسطس ١٩٦٨. والأهم من ذلك نجد في المقالين زبدة أفكار كيسنجر حول الاستراتيجية والشئون الدولية، والبدائل التي يقترحها لسياسة أمريكية جديدة في عالم السبعينات.

إن مؤرخي السياسة الأمريكية في المستقبل سيتساءلون حول ما إذا كانت كتابات كيسنجر قبل وصوله إلى السلطة هي المفتاح لفهم تحركاته وسياساته بعد الوصول إلى السلطة. ربما يذهب البعض إلى أن كيسنجر قد استخدم تسليم الآخرين بكتاباته، وركونهم إلى قدرتهم على التنبؤ بما سيفعله. لكي يفعل العكس أو على الأقل لكي يضللهم ويتحكم في حلبة مناوراته من حولهم.

ربما الأصح هو أن أي اختلاف بين النظرية كما صاغها كيسنجر الأستاذ والتطبيق كما مارسه كيسنجر الدبلوماسي الرسمي، هو نتاج طبيعي للظروف الداخلية والخارجية التي تحيط بصانع القرار، وهي متغيرات لا يستطيع أي منظر - مهما كانت

عبقريته - أن يحصيها جميعاً ويفرغها في بحثه الأكاديمي؛ وأن أحصافنا لا يستطيع دائماً أن يزن كل منها الوزن الدقيق. على أي الأحوال لنبدأ بهنري كيسنجر صانع النظريات، ولنرجئ كيسنجر صانع القرارات إلى الفصل التالي.

ب - كيسنجر كعالم

يقول جيرار شاليان[1]: إن كيسنجر يمثل دخول الوعي التاريخي إلى قلب الدبلوماسية الأمريكية، ودخول فلسفة للعلاقات فيما بين الدول، ودخول رؤية تعرف كيف تدمج عناصر "الواقع المعقد" والذي يقصده شاليان هنا هو أن كيسنجر قد أعاد الولايات المتحدة إلى مرآة التاريخ، أي الرؤية الثانية، وساعد مواطنيها (الذين قرءوه على الأقل) على أن يروا بلادهم من خلال منظور محدد ذو استمرارية جدلية، يتداخل فيه الماضي بالحاضر ليفرز إمكانيات مستقبلية عديدة. وأن على صانع القرار الأمريكي، والأمر كذلك، أن يختاروا من بين هذه الإمكانيات ما يتفق "ومصلحتهم القومية" من بدائل.

وفي موضع آخر يذكر شاليان أن كيسنجر يتمتع - إضافة إلى موهبته السياسية الكبيرة - "بإدراك سوسيولوجي جيد للوقائع السياسية الأمريكية من الداخل والخروج على إطاره"[2]. وقد مكنه ذلك من أن يكون ناقداً شمولياً بالمعنى الكلاسيكي لكلمة "نقد" على الطراز الفلسفي الألماني. ويمكن التمييز داخل هذا النقد الشمولي بين ثلاث مستويات تحليلية: مستوى مفهومي (Conceptual level) ومستوى سوسيولوجي (Sociological level) ومستوى استراتيجي (Strategic level).

على المستوى المفهومي، يحاول كيسنجر تحديد وتحليل الدبلوماسية الأمريكية التي ظلت أسيرة ميراثها التراكم طوال الربع قرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية. هنا يسجل كيسنجر بعض ملاحظاته الثاقبة على التطور التاريخي للمجتمع الأمريكي، وانعكاسات ذلك على السياسة الخارجية، ويخلص من ذلك إلى

(١) جيرار شاليان "أسطورة كيسنجر والهيمنة الأمريكية العالمية" في دراسات عربية، سبتمبر ١٩٧٤، ص ٩٧.
(٢) نفس المرجع، ص ٥٦.



أن أهم تحدٍ يواجه السياسة الأمريكية هو نحو ما يلي: تصحيح مواجهته على أولئك الذين نموا وترعرعوا في ظل وزارة الخارجية والكونجرس الأمريكي. خلال الأربعينات والخمسينيات فالولايات المتحدة لم تشهد صراعات اجتماعية حادة يعتد بها وكانت إيديولوجية الطبقة الحاكمة فيها مقبولة إلى حد كبير من غالبية السكان – على الأقل إلى أوائل الستينيات وحتى انفجار المشكلة العنصرية وثورة الطلاب. وقد ساهم هذا الوضع التاريخي - أي عدم وجود صراع اجتماعي حاد - في إبراز وترسيخ بعض خصائص السياسة الأمريكية الخارجية من ذلك مثلاً اعتبار الصراع حالة شاذة. وأن القاعدة هو دوام السلام، وبالتالي القناعة بأن الإطار الطبيعي والأمثل للعلاقات الدولية هو الانسجام والتناغم، ومن خلال ذلك يمكن الوصول إلى حلول "نهائية" لأي مشكلة. وبقناعات من هذا النوع أصبح من الصعب – إن لم يكن من المستحيل على المجتمع الأمريكي أن يعزو أسباب التوتر إلى عوامل بنيانية هيكلية (Structural Factors) وإنما يفضل أن ينسب المسئولية إلى الأفراد ويترتب على هذه المقدمات أن إزالة التوتر (عالمياً أو داخلياً) في نظر الأمريكيين لا تعدو أن تكون مسألة إزالة أو التخلص من الأفراد الذين تسببوا في المقام الأول. هذا الامتناع عن البحث في الأسباب السياسية الهيكلية، قد جعل التحليل الأمريكي للأحداث الدولية قاصراً في معظم الأحيان، إن لم يكن خاطئاً كلية. إن "السلام" في رأي كيسنجر لا يعدو أن يكون نتيجة لوضع أكثر جوهرية وهو "توازن معين في القوى" بين الدول وبخاصة الكبرى منها. إن هذا "التوازن"، وليس "السلام"، هو ما ينبغي أن تسعى وراءه الدبلوماسية. وإن غياب مثل هذا التصور المفهومي في السياسة الأمريكية الخارجية هو الذي جعلها تتخبط بين نقيضين أولهما العجز والشلل حينما تستشعر قوتها الذاتية لحسم أحد المشكلات؛ وثانيهما اللجوء إلى استخدام القوة بشكل مطلق ومتطرف وفي كلا الحالين هناك دافع حقيقي، لو تصور لدى القادة والشعب الأمريكي على السواء تتحول تدخلها الولايات المتحدة إلى "حملة صليبية"[1].

---

(١) تعبير "حملة صليبية Crusade" يستخدم هنا مجازياً بمعنى الاشتراك الحماسي بل المتهور الذي [illegible] لا يمكن التراجع عنه [illegible] "السلام" و"العدالة".

وهناك عامل آخر مضاعف من الميل الأمريكي نحو "المثالية الساذجة" من ناحية، وإلى "البرجماطية الضحلة" من ناحية أخرى. فالمجتمع الأمريكي لم يواجه أهوال أي من الحربين العالميتين على أرضه؛ ولم تصبه في يوم من الأيام مجاعات جماعية من النوع الذي عرفته الهند والصين إلى وقت قريب؛ ولم يعرف به أي طاعون أو أوبئة من تلك التي عرفتها وما تزال تعرفها شعوب عديدة إلى يومنا هذا في العالم الثالث. لقد أدت ندرة الفواجع الطبيعية والبشرية في تاريخ المجتمع الأمريكي إلى الاعتقاد الواسع بإمكانية "النجاح" (Success) والتغلب على أي مصاعب أو مشكلات. كل ما يحتاجه الأمر هو المثابرة أو المحاولة من جديد! أو تحسين وتجويد الوسائل التكنيكية المتوفرة. أو خلق وسائل جديدة. أو تحسين لغة الاتصال ... إلخ. أي "الفشل" إذا وقع فهو حتماً يرجع إلى أن الأفراد لم يحاولوا بشكل أكثر جدية. الفشل في نظر الأيديولوجية الأمريكية السائدة نادراً ما يرجع إلى عوامل بنائية هيكلية. لقد كانت هذه العقيدة هي أحد أسباب الألم والتمزق الذي عاناه المجتمع الأمريكي من جراء حرب فيتنام. فالأمريكيون من ناحية يعتقدون اعتقاداً جازماً أنهم دائماً يحاربون من أجل "الخير". ولذلك فهم دائماً "منتصرون". إن "الله" دائماً في جانبهم ("God is on our Side") فإذا تأخر النصر فإن ذلك حتماً يرجع إلى أنهم لم يحاولوا محاولات صادقة، ولأنهم لم يجربوا كل الوسائل الممكنة. وطبعاً حينما طالت الحرب، وجربت فيها كل الوسائل (باستثناء الأسلحة النووية) ومع ذلك عز النصر! بدأت تراود الأمريكيين الشكوك في الذات والثقة في النفس. وبدأت تتكشف للشباب منهم خرافة المثاليات الساذجة، التي روج لها الساسة الأمريكيون طوال سنين عديدة.

وأخيراً هناك - في نظر كيسنجر - عاملاً "قاتلاً" لم تستقر أهميته في أعماق الوعي الأمريكي بالصورة المطلوبة بعد. وهو خطر الحرب النووية. لقد تضاعف هذا الخطر بالنسبة للولايات المتحدة منذ لم تعد هي المحتكر الوحيد للقوة النووية. لقد كرس كيسنجر كتاباً كاملاً لهذا الموضوع[٥] ولم يكف عن التأكيد على أهميته

(٥) انظر كتابه الأسلحة النووية والسياسة الخارجية

- Nuclear Weapons and Foreign Policy (New York, Harper, 1957)

بالنسبة لصناع القرارات. فهو يرى أن الشئون الدولية - بسبب الخطر النووي - لا يمكن تصريفها بدون فلسفة للعلاقات الدولية يشترك في الإيمان بها وتصميمها عملياً كل من السياسي والعسكري والدبلوماسي في المؤسسة الأمريكية الحاكمة.

أما على المستوى السوسيولوجي فإن كيسنجر يأخذ دور عالم الاجتماع محاولاً الإجابة على السؤال الذي أثيره تحليله على المستوى الأول (المفهومي). وهو: لماذا لم يتوصل المجتمع الأمريكي إلى إنتاج قادة قادرين على تجاوز تجربة مجتمعهم مع أن تلك أصبح أحد الضروريات التي يتطلبها الدور العالمي الذي تقوم به الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية؟ يذهب كيسنجر في آخر كتبه[1] إلى أن الفئات الأمريكية الحاكمة لم تجد نفسها ملزمة. لا بتكوينها ولا بالضغوط الخارجية، بأن تفكر تفكيراً سياسياً أو استراتيجياً شاملاً فقد تكيفت طلبات هذه الفئات، وتبلورت أفكارها على امتداد قرن بكامله من خلال الاهتمام الأوحد بالتطور الداخلي للبلاد. هناك فئتين مهمتين تسيطران عملياً وتنفيذياً على أجهزة صناعة القرارات سواء في الكونجرس أو في بيروقراطية وزارة الخارجية وهما فئة المحامين الحقوقيين، وفئة كبار المديرين الوافدين من عالم الأعمال والصناعة الكبيرة.

فالصناعة الكبيرة تتطلب رجالاً من ذوي الكفاءة الإدارية الذين يستطيعون التعامل مع الأفراد لا مع الأفكار والمفاهيم ورجال الحقوق، بحكم تعليمهم الدراسي وتدريبهم العملي، ينصبون فقط بالقدرة على إيجاد حلول لسلسلة متعاقبة من المشكلات المنفردة بعد وقوعها ولكن ليست لديهم لا القدرة على التنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها ولا على استنتاج النظرية الشاملة من واقع الحالات الفردية الكثيرة التي تعاملوا معها. وعليه يخلص كيسنجر إلى أن رجال هاتين الفئتين هم أكثر صلاحاً ولعاناً في إطار نظام الاقتصاد الحر داخلياً منهم في تصريف الشئون الدولية خارجياً إنهم، في رأيه أكثر اهتماماً بالجوانب التكنيكية والتكتيكية منهم

---

(٦) انظر كتابه

- American Foreign Policy (London: Weidenfeld, 1969).

وخاصة الجزء الثاني من الفصل الأول بعنوان

"The Impact of The Administrative Structure"

بالمشكلات العملية والمفاهيم الاستراتيجية. هنا الافتقار إلى إطار مفاهيمي، وإلى رؤية شاملة، لا يسمح بحصر أغوار المشكلات، ولا بالتمييز الحقيقي من بين كل المسائل المتناقضة التي يصعب حصرها في وجود "النظرية". ويذهب كيسنجر إلى أن معظم ما أنجزته الشيوعية وما حققته من نجاح خلال أربعين عاماً يعود، إلى حد كبير، إلى وجود النظرية والرؤية الشاملة للزعماء الماركسيين من لينين إلى ماوتسي تونج. وعلى النقيض من ذلك نجد النخبة الأمريكية الحاكمة ذات رؤية تخصصية مجزأة، ولا وجود عندها لأي نظرية، أو مفهومات شمولية. وبالتالي فإن القرارات الكبرى غالباً ما تتخذ في أوقات الأزمات فقط وكرد فعل لها؛ الأمر الذي لا يسمح إلا بمواقف دفاعية. أما الأهداف المتوسطة والبعيدة التي تتطلب أسبقية الخصوص والتخطيط.

وعلى المستوى الثالث من التحليل، يوجه كيسنجر نقده العنيف إلى الدبلوماسية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فترى تلك الدبلوماسية الحرب والسلم كمرحلتين منفصلتين ومتعاقبتين. ويذهب كيسنجر إلى أن هذا الاعتقاد هو أحد نقاط الضعف الكبرى لهذه الدبلوماسية. فسياسة الاحتواء (Containment)، ومحاصرة الاتحاد السوفييتي والصين بطوق من الأحلاف العسكرية لم يتما كوسيلة لتحقيق هدف أكبر وإنما بوصفه وكأنهما الهدف في حد ذاته. وما يبدو واضحاً لكيسنجر غاية في الوضوح وهو يكتب في أواخر الخمسينيات، هو أنه بإنشاء كل ما يمكن إنشاؤه من الأحلاف - وهو ما تم بالفعل في أواخر أيام دالاس - وصلت نظرية الاحتواء إلى نهاية الطريق أو بمعنى أدق إلى طريق مسدود وكان لسان حال أي مراقب ذكي يقول "لقد أنشئت الأحلاف ووقعت كل المعاهدات الخاصة بتطويق الشيوعية .. ثم ماذا؟". إن كيسنجر يرى هنا أن الملاحظات اللاذعة لم يقصد أن يكون ضد تكوين الأحلاف. إن كل ما يقصده هو أن تكوينها كهدف في حد ذاته هو سياسة قصيرة النظر ما لم يكن هناك احتمال حقيقي لنشوب حرب - وهو الشيء الذي أصبح منذ توصل الاتحاد السوفييتي إلى إنتاج أسلحته النووية احتمالاً بعيد الوقوع. إن لم يكن معدوماً بالمرة. وخلاصة القول هنا هو أن كيسنجر لا يمانع في إنشاء أنظمة جماعية

تحالفية. إذا كان ذلك وسيلة أو شرطاً لتحقيق أهداف استراتيجية أبعد. أما التكتل الذي تعهدت به فقد جعل من الأحلاف غاية في حد ذاتها وبالتالي سنجد أن تم توقيع معاهدات الأحلاف الثلاث الكبرى (الأطلنطي، والمركزي (بغداد)، وجنوب شرق آسيا) واتفاقيات القواعد الثنائية العديدة، بدا الأمر وكأنه ليس هناك شيء آخر تفعله السياسة الخارجية الأمريكية. الشيء الوحيد الذي بقى هو التصدي الاستاتيكي الجامد، أو التراجع والتقهقر وقد ساق كيسنجر العديد من أمثلة هذا التراجع أو الجمود من ذلك مثلاً شجبها وتوحد الولايات المتحدة في أثناء حرب السويس (١٩٥٦)، وتخليها عن حليفتيها الكبيرتين بريطانيا وفرنسا، ناهيك عن صديقتها الصغرى إسرائيل، وكيسنجر يعتبر ذلك مثلاً للتراجع. ويسوق كيسنجر حالة أخرى وهي الحرب الكورية التي بدأت ويعرف بأن تكون محك اختبار حقيقي للتحالف الصيني السوفيتي، ولكن هنا أيضاً خاب أمل كيسنجر حيث يرى أن أمريكا ارتكبت خطأين فادحين. أولهما أنها أنهت الحرب مبكرة أكثر من اللازم؛ فقد كان من الواجب - في رأيه - توسيع العمليات إلى تخوم الحدود الصينية (وهو ما فعله بعد ذلك بسنوات أثناء الغارات الجوية على شمال فيتنام والتي وصل بعضها إلى حدود الصين) وثانيهما خطة وقف القتال للتفاوض؛ إذ كان ينبغي في رأيه أن تستمر الولايات المتحدة في عملياتها العسكرية أثناء المحادثات (وهو ما فعله بعد ذلك في فيتنام، وأصر على ألا يفعله العرب ضد إسرائيل بعد أكتوبر ١٩٧٣) فإذا كانت السويس في ١٩٥٦ تمثل أحد حالات التراجع الأمريكية في نظر كيسنجر، فإن كوريا تمثل أحد حالات الجمود[٧]

من الحالات القليلة التي صفق لها كيسنجر بصدد تصنيفه في السياسة الخارجية الأمريكية الإنزال الأمريكي في لبنان عام ١٩٥٨ أثناء ولاية ايزنهاور، والموقف "الحازم" للرئيس جون كينيدي أثناء أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢. وتناول صفق كيسنجر لهذين الموقفين نصف تصفيق لأنه أسف لعدم مضي الولايات

---

(٧) انظر مناقشة في هذا الصدد لأفكار كيسنجر في كتاب:
Stephen Graubard, Kissinger: Portrait of a Mind (New York: Norton Company, 1973) pp. 71-80.

المتحدة في استغلال النصر السياسي الذي ترتب على هذين الموقفين لتصفية حسابات قديمة (مثل التخلص من ناصر في سورية ومن كاسترو في كوبا).

كذلك انتقد كيسنجر سياسة الولايات المتحدة نحو أوروبا منذ أزمة السويس، وموقفها تجاه مشكلة برلين وحلف الأطلنطي وديجول. وقد كتب عن هذا الأخير صفحات تشهد بصفاته السياسية. وتعاطفه مع ديجول هو تعاطف فردي وشخصي (ولا يعكس تعاطفاً مع فرنسا) - ربما لإعجابه بنظرة ديجول الشمولية للعلاقات الدولية، واتساع رؤيته التاريخية. وقد كتب كيسنجر يقول "تكمن سخرية التناقض الفرنسي - الأمريكي في أن لديجول تصورات أرحب وأوسع من قوة بلاده بينما العكس هو الصحيح بالنسبة للولايات المتحدة، فقوتها أكبر بكثير من تصوراتها"[82].

ويرى كيسنجر أن حرب فيتنام هي التعبير الأقصى لأزمة التصورات السياسية والاستراتيجية (أو غيابها أصلاً) في المجتمع الأمريكي. وقد استفحل شر تلك الحرب، أساساً، بسبب نزوع الدبلوماسية الأمريكية كما هو شأنها في جميع الأرجاء الأخرى، إلى إعطاء الواجهات المحلية المحصنة فيه المثال الملزم للمساعدة الأمريكية. وهو يرى أن ذلك بني على قراءة خاطئة لطبيعة الموقف في فيتنام، ولطبيعة الحرب الشعبية. فهذه في رأيه لا يمكن الانتصار فيها بالطريقة الكلاسيكية ولا يمكن مواجهتها إلا بوسائل محلية وشعبية من نفس النوع[1]. ومن هنا جاءت دعوته إلى فتنمة (Vietnamization) الحرب من ناحية وإلى صياغة "مذهب نكسون" (The Nixon Doctrine) كحل ناجح لمثل هذه الحالات من ناحية أخرى - وهو ما سنتحدث عنه تفصيلاً في فقرة قادمة من هذا الفصل.

من الأشياء الغامضة في كتابات كيسنجر قبل تعيينه مستشاراً في البيت الأبيض، هو موقفه الحقيقي من نظرية "الدومينو" (Domino Theory) التي

---

(٨٢) جيرار شاليان، مرجع مشار إليه سابقاً، ص٧٦.

(١) انظر مقالة حول الموضوع:

"The Vietnam Negotiations" Foreign Affairs, Jan 1969.



ساحات الدوائر الأكاديمية والدبلوماسية في الولايات المتحدة طوال فترة الحرب الباردة والنظرية بإخلاص، تذهب إلى أن وقوع أي بلد تحت "قبضة" الشيوعية يعجل بوقوع سلسلة البلاد المحيطة بهذا البلد نحو نفس "المصير" - تماماً كما في لعبة "الدومينو". إننا لا نعثر في كتابات كيسنجر على نقد صريح لهذه النظرية، وهو الذي دأب على نقد كل جوانب السياسة الخارجية الأمريكية الأخرى. وحيث إنه لم ينف نظرية الدومينو صراحة، فإننا نستنتج أنه نفاها بشكل ضمني. وربما يرجع عدم تفنيده الصريح للنظرية هو أنها فقدت شعبيتها في الدوائر الأكاديمية إلى حد كبير مع منتصف الستينيات، وهو الوقت الذي كان يكتب فيه كيسنجر عن موضوعات خارج إطار التحالف الأطلنطي.

جـ- مرتكزات الفكر الاستراتيجي لهنري كيسنجر

لقد كرس هنري كيسنجر جانباً كبيراً من كتاباته ونشاطه الفكري لنقد ومعارضة، ونفي، الأفكار والممارسات السائدة في حقل السياسة الخارجية الأمريكية. إن ما قدمناه توضيحاً في الصفحات السابقة هو نبذة من هذا النقد الكيسنجري، وهو بمثابة "النفي" antithesis في المقابلات الجدلية للفلسفة الألمانية (سواء الهيجلية منها أو الماركسية) الذي مهد به الكاتب لعرض "أفكاره التأكيدية thesis" لتحل مكان ما تم رفضه أو نفيه. فما هي - إذن - آراء كيسنجر التأكيدية فيما يختص بسياسة أمريكا الخارجية؟

يؤكد كيسنجر - بادئ ذي بدء - على خمسة مبادئ لابد أن ينطلق منها أي فهم - وبالتالي أي تخطيط - لسياسة أمريكا الخارجية، وهي:

١- إن مصالح الولايات المتحدة، وبالتالي مسئولياتها، تمتد عبر طول الكرة الأرضية وعرضها. ومن ثم فإن عليها أن تعمل أداة ذات فلسفة وتوجهات عالمية.

٢- على الولايات المتحدة أن تحافظ على "مصداقيتها" (credibility)، كزعيم "للعالم الحر"، وذلك بأن توفي بالتزاماتها التحالفية والدفاعية.

٣- إن للولايات المتحدة مصلحة في معارضة انتشار نفوذ الاتحاد السوفيتي في أي منطقة من مناطق العالم



٤- إن من مصلحة الولايات المتحدة أن تتصرف وتتعامل مع الدول الأخرى على أسس قومية لا أيديولوجية، وأن على الولايات المتحدة أن تشجع الدول الأخرى (وخاصة الاتحاد السوفيتي والصين) على أن تنحو نفس النحو، أي على تحييد الأيديولوجية في تعاملها مع الولايات المتحدة.

٥- إن المنازعات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كلها "مترابطة"؛ بمعنى أن حل أو فض أحد هذه المنازعات لا يعتمد في المقام الأول على المتطلبات الذاتية للمسألة موضوع النزاع بقدر ما يعتمد على طبيعة واتجاه المسار الكلي للعلاقات الأمريكية - السوفيتية.

والآن، لنتناول هذه المبادئ الخمس بالشرح والتحليل. ومن المهم بداية أن نؤكد أن هذه المبادئ لا تعكس أي اتجاهات "انعزالية" (isolationist) أو حتى "تخفيفية" ثابتة (retrenchment) في سياسة الولايات المتحدة الخارجية - وهو ما كان قد تنبأ به البعض نتيجة الدراما الفيتنامية، وما سببته للمجتمع الأمريكي من آلام وتمزقات. كما أن الولايات المتحدة لا تنوي مواصلة الشكل أو الوسائل التي اتبعتها في تصريف علاقاتها بالدول الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية بدلاً من هذا وذاك سنجد أن كيسنجر يقترح أشكالاً وأساليباً جديدة لهذه العلاقات، بحيث لا تقلل من توجهات أمريكا العالمية بل تزيدها ولكنها من ناحية أخرى تقلل من مخاطر وخسائر أمريكا في المحيط الدولي. وقد أصبح على بينة كيسنجر من مواصلة الدور العالمي للولايات المتحدة من مقارنة بين بعض تصريحاته وبعض تصريحات الرئيس جون كيندي فهذا الأخير كان معروفاً بنزعته العالمية التبشيرية. أعلن كيندي في خطابه بتنصيبه كرئيس للولايات المتحدة في يناير ١٩٦١:

"لتعرف كل الأمم سواء تريد لنا الخير أو تضمر لنا الشر، أننا سندفع أي ثمن، وسنتحمل أي عبء، وسنواجه أي المشاكل، وسنؤيد أي صديق، ونعارض أي غريب وذلك لتحقيق بقاء الحرية ونجاحها"

طبعاً كانت كلمة "الحرية" و "الديمقراطية" في سياقات من هذا النوع تعني أساساً مصالح الولايات المتحدة الخارجية في المقام الأول، ومصالح حلفائها

في المقام الثاني. ما يهمنا من هذا الإعلان هو الدور العالمي المنفتح الذي يرسمه كيندي لبلاده، مواصلاً بذلك سياسة ثلاث رؤساء من قبله (روزفلت وترومان وايزنهاور)، ومن ناحية الجوهر لا نجد خلافاً على ذلك من قبل كيسنجر الذي صرح بعد وصوله إلى السلطة: "أن الولايات المتحدة وحدها لا تستطيع أن تجعل من نفسها مسئولة عن كل جزء من العالم في كل لحظة من الزمن ضد كل خطر ونصب كل حريق"[10].

فمع أن كيسنجر يتمتع برؤية عالمية شاملة لدور أمريكا، شأنه في ذلك شأن الرئيس كيندي، إلا أنه بعد عشر سنوات من خطاب كيندي الشهير، وبعد دروس فيتنام، يقر بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تواصل هذه المسئولية بمفردها. ليس في كلمات كيسنجر ما يفيد الانعزال أو التقهقر أو التخندق. هناك فقط محاولة ذكية لتوزيع الأعباء على الآخرين من حلفاء أمريكا وعملائها، ما دام هذا التوزيع يتم بواسطة أمريكا، ولمصلحة أمريكا. وهذا ما وصفناه منذ لحظة بأنه الأسلوب الكيسنجري في تقليل مخاطر الولايات المتحدة وخسائرها إلى أدنى حد، وزيادة مكاسبها وأمنها إلى أقصى حد. وقد عبر كيسنجر عن هذا بجمل من قبيل "الاشتراك في المسئولية" و"الجماعية في حماية الأمن والسلام"؛ ثم ترجمها عملياً في مذهبين. أولهما ما يُعرف "بمذهب نكسون" (The Nixon Doctrine) وثانيهما يُعرف بمذهب "تعدد الأقطاب" (Multipolarity)

١- مذهب نكسون: رغم التسمية التي تربط هذا المذهب باسم نكسون، إلا أنه من بنات أفكار هنري كيسنجر، "تكليفاً وإخراجاً، لذلك أسند التمثيل إلى نكسون. وقد عرض هذا الأخير المبادئ الثلاثة الرئيسية التي تشكل هذا المذهب الاستراتيجي الجديد لسياسة أمريكا أثناء توقفه في جزيرة جوام بعد رحلة إلى فيتنام في عام ١٩٦٩ (أي بعد شهور قليلة من انتخابه رئيساً للولايات المتحدة). أما المبادئ الثلاثة فهي:

---

(١٠) من كتاب
- David Landau, Kissinger, The Uses of Power (Boston: Houghton Mifflin Co., 1972) p. 112.

أولاً: ستحافظ الولايات المتحدة على كل التزاماتها التعاهدية.

ثانياً: ستقدم الولايات المتحدة درعاً ضد أي تهديد من جانب أي قوة نووية تجاه أي من الأمم المتحالفة معنا، أو أي أمة نعتبر بقاءها حيوياً لأمننا.

ثالثاً: في الحالات التي تنطوي على أنواع أخرى من العدوان، فإن الولايات المتحدة ستقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تطلب منها تمشياً مع التزاماتها التعاهدية. ولكن الولايات المتحدة ستتوقع من الأمة موضع التهديد المباشر أن تتحمل المسئولية الأولية في توفير الطاقة البشرية اللازمة لأغراض الدفاع(٦٠).

وهنا لابد أن يلاحظ القارئ نقطتين هامتين: الأولى هي أنه رغم أن المسئولية الكبرى في توفير القوات المقاتلة يقع على عاتق الدولة المعنية، فإن مذهب نكسون قد تحاشى بعناية فائقة أي يعطي وعداً قاطعاً بعدم إرسال أو استخدام قوات أمريكية. بل إن مجرد النص على عبارة "مسئولية أولية" في توفير القوات من جانب الدولة الواقعة تحت "التهديد" يعني ضمناً أن المسئولية الثانوية في توفير مزيد من القوات يقع على كاهل الولايات المتحدة(٦١). لقد كتب نكسون نفسه في هذا الصدد يقول "إنه اتساقاً مع مذهب نكسون .. لا ينبغي أن نعد وحدنا كل ما يلزم من خطط، وأن نصمم كل ما يلزم من برامج، وأن ننفذ كل ما يتخذ من قرارات، وأن نتحمل كل ما يلزم من أعباء الدفاع عن أمم العالم الحر"(٦٢). فتأكيد نكسون على كلمة "كل" يعني ضمناً استعداد أمريكا للقيام "ببعض" المطلوب، بما في ذلك تقديم قوات أمريكية.

---

(60) U.S. Department of State Bulletin: The Pursuit of Peace in Vietnam, LXI, (Washington D.C., GPO, November 24, 1969), p. 440.

(٦١) انظر

- Michael J. Brenner, "The Problem of Innovation and the Nixon - Kissinger Foreign Policy" International Studies Quarterly, Vol. 17 (September 73) p. 262.

(٦٢) انظر

U.S. Foreign Policy For the 1970'S: A New Strategy For Peace. A Report to the Congress by Richard Nixon, President of the United States, February 18, 1970 (Washington D.C., GPO, 1970), p.7.

النقطة الثانية التي يجب أن نعيها هو أن تدخل أمريكا عسكرياً في أي بقعة من بقاع الأرض ليس مقصوراً على الحالات التي يوجد فيها معاهدات رسمية بينها وبين الدولة موضع "التهديد"، بل يمتد إلى دول أخرى تعتبر الولايات المتحدة "بقاءها" أمراً حيوياً للمصالح الأمريكية. فالثابت، إذن، هو "المصالح الأمريكية" وليس التعهدات الأمريكية أو المعاهدات الرسمية[(٤٩)]. ولا أدل على ذلك من كلمات نكسون نفسه في موضع آخر حيث يقول:

"... إنه من الخطأ أن نقيس سمكة بهذا القدر من الأهمية على الالتزامات. إن هدفنا في المقام الأول هو تدعيم مصالحنا في الأمد البعيد من خلال سياسة خارجية سليمة. إن مصالحنا هي التي ينبغي أن تحدد التزاماتنا وليس العكس"[(٥٠)].

الجديد، إذن، في مذهب نكسون هو تأكيده على دور حلفاء أمريكا المحليين في تحمل القسط الأكبر من الأعباء العسكرية؛ مع الإبقاء على حق أمريكا في التدخل بقواتها احتمالاً قائماً - وذلك كرادع تهديدي مستمر في الأفق.

٢- مذهب تعدد الأقطاب: ترتبط هذه الركيزة مع الركيزة الأولى - مذهب نكسون - في فكر كيسنجر الاستراتيجي بطريقة أشبه ما تكون بالتفاضل والتكامل في الرياضيات. فعالم السميين في نظر كيسنجر لم يعد، ولا ينبغي أن يرتكز على التوازن بين قوة القطبين الرئيسيين التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية. بدلاً من ذلك هناك عالم تتلألأ فيه خمسة مراكز قوية هي الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، الصين، اليابان، وأوروبا. وأن سياسة أمريكا الخارجية ينبغي أن تأخذ هذه الحقيقة في الحسبان وتتصرف على أساسها. إن المبررات التي حكمت سياسة أمريكا

---

(٤٩) انظر:

- Roger A. Paul, "Toward a Theory of Intervention", Orbis, XVI (Spring 1972), p. 107.

(٥٠) انظر:

- Nixon, Strategy for Peace, op. cit., p. 7.

الخارجية بعد الحرب – وربما كان لها ما يبررها – لم تعد قائمة في نظر كيسنجر في الربع الأخير من هذا القرن. بعد الحرب كانت الولايات المتحدة حريصة تماماً على حصر وتطويق النفوذ السوفييتي، بحيث إنها كانت الدولة الغربية الوحيدة القوية في ذلك الوقت فقد أخذت على عاتقها التزامات أمنية وتعاقدية كثيرة حيال دول أخرى متعددة، ولكن في الوقت الحاضر فإن هناك دولاً غربية قوية غير الولايات المتحدة من ناحية؛ وهناك انقسام في المعسكر الشيوعي من ناحية أخرى. وفي نظر كيسنجر لابد من أخذ هذين التطورين بعين الاعتبار. فكيسنجر ما يزال يؤمن بهدف تطويق الشيوعية ومحاصرة النفوذ السوفييتي وتقليصه بقدر الإمكان؛ ولكنه يرى أن يتم كل ذلك من خلال استراتيجية أكثر تعقيداً تأخذ متغيرات السبعينات في حسبانها، وتتمخض عن ولادة هيكل جديد للعلاقات الدولية. هذا البناء أو الهيكل الجديد سينتصب على ستة أعمدة بدلاً من عمودين (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وغرب أوروبا، والصين، واليابان). ومن خلال هذه التركيبة الجديدة تستطيع الولايات المتحدة أن تحقق الآتي:

1 – إشراك الدول الغربية الأخرى (اليابان وغرب أوروبا) في تحمل الأعباء الأمنية لكبح جماح الاتحاد السوفييتي (وذلك بادعاء أن خطة الوفاق لا تستدعي استمرار مرابطة القوات الأمريكية في غرب أوروبا واليابان، وأنه إذا أرادت الأخيرة استمرار هذه القوات فعليها أن تتحمل نفقاتها).

ب – إشراك الصين في محاصرة الاتحاد السوفييتي ومقاومة نفوذه من ناحية، وفتح أسواق الصين للمنتجات الأمريكية من ناحية أخرى.

جـ – إشراك الاتحاد السوفييتي في محاصرة الصين وتقليص نفوذها من ناحية، وفتح أسواق الاتحاد السوفييتي للبضائع الأمريكية من ناحية أخرى.

د – وضع حد لما يعتقد كيسنجر أنه "ابتزاز" بعض دول العالم الثالث للعملاقين الكبيرين، واستغلالها للتناقض بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة (كما فعلت مصر والهند ويوغسلافيا في أوقات مختلفة).

أن كيسنجر دأب على ترديد عبارة "بناء جديد للسلام" (A new Structure for peace) لوصف هذه التركيبة المعقدة التي تخدم مصالح الولايات المتحدة في المقام الأول ووصف التركيبة بأنها "بناء للسلام" لابد أن يؤخذ بحذر شديد؛ لأنه في ظلها وقعت ثلاثة حروب إقليمية وعديد من الانقلابات الدموية، وكانت الولايات المتحدة طرفاً فيها جميعها بشكل أو بآخر[16]

غير أنه لابد من تقرير شيئين مهمين ونحن بصدد مذهب تعدد الأقطاب. الشيء الأول هو أن كيسنجر، بنزعته الثاقبة للتاريخ المعاصر وحقائق القرن العشرين، قد تبين له أن الولايات المتحدة قد تقلص نفوذها وضعفت عناصر قوتها المادية والاقتصادية نسبياً في خلال السنوات العشرين الماضية. إن كل مؤشرات "القوة" التي وضعت الولايات المتحدة في موضع القمة بلا منازع، وبفارق شاسع بينها وبين من يليها، قد انخفضت بشكل ملحوظ صحيح أنها ما زالت أقوى دولة في العالم اقتصادياً وعسكرياً. ولكن الفجوة بينها وبين الاتحاد السوفيتي من ناحية، وبينها وبين اليابان من ناحية ثانية، وبينها وبين أوروبا الغربية من ناحية ثالثة، تضيق بشكل مطرد، وكذلك الحال عسكرياً بينها وبين الاتحاد السوفيتي والصين. فمع الاتحاد السوفيتي أوشكت الفجوة على أن تغلق نهائياً! ومع الصين - فرغم وجود فجوة كبيرة - إلا أنها تضيق بشكل مستمر. ويعي كيسنجر جيداً أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تظل رقم "واحد" في الاستفادة من موارد العالم والسيطرة السياسية بالاعتماد على قوتها العسكرية والاقتصادية فقط كما كان الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية. لذلك لابد من إعادة ترتيب الأوضاع والعلاقات الدولية بشكل تستطيع من خلاله الولايات المتحدة أن تستفيد إلى أقصى درجة من:

ا - تفوقها التكنولوجي ومقايضته بمواد خام؛ على أن تبيع الأول بسعر مرتفع جداً وتأخذ الثاني بسعر بخس

(١٦) الحروب الثلاثة التي يشير إليها هي حرب الهند وباكستان (١٩٧١)، والحرب العربية الإسرائيلية الرابعة (أكتوبر ١٩٧٣)، والحرب التركية القبرصية (يوليو - أغسطس ١٩٧٤). أما الانقلابات فتشمل تشيلي (١٩٧٣) والبرتغال (١٩٧٤ و ١٩٧٥) وقبرص (١٩٧٤)



ب- التناقص بين الصين والاتحاد السوفيتي؛ وذلك بإضعافه والاستفادة منه اقتصادياً وعسكرياً وتقنياً.

ج- الخوف الأوروبي من الاتحاد السوفيتي، وبالتالي الاحتفاظ بالمظلة الأمريكية ودفع نفقاتها.

د- الخوف الياباني من الصين وبالتالي الاحتفاظ بالمظلة الأمريكية ودفع نفقاتها.

في كلمات أخرى يحاول كيسنجر بنظرية "تعدد الأقطاب" أن يعوض للولايات المتحدة بالدبلوماسية ما فقدته نتيجة تدهور قوتها العسكرية والاقتصادية نسبياً في عالم السبعينيات ذلك أن "تعدد الأقطاب" لا يعني تساوي هذه الأقطاب. فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ما يزالا في القمة من حيث القوة عسكرياً واقتصادياً، بينما أوروبا واليابان هما قوتين اقتصاديتين فقط، والصين قوة ما زالت في مجملها كامنة. الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قوتين كونيتين "Global Powers"، بينما أوروبا واليابان والصين هي: قوى إقليمية "Regional Powers" لذلك يمكن القول أن العالم سيظل من الناحية العسكرية ثنائي القطبين بينما من الناحية الاقتصادية أصبح "خماسي متعدد الأقطاب" multipolar Pentagonal وهناك افتراض أساسي في مفاهيم كيسنجر حول هذا الهيكل الجديد للعلاقات الدولية. هذا الافتراض هو أن اليابان وأوروبا الغربية سيظلان قوتين اقتصاديتين فقط بلا عسكرية نووية رادعة، وبلا طموح كوني[17]، وبالتالي سيظلان أسيرتين للولايات المتحدة ومعتمدتين على مظلتها العسكرية وهذا يعني بدوره أن الولايات المتحدة ستقايض هذا الاعتماد بنفوذ سياسي وابتزاز اقتصادي يعوض ضعفها النسبي بسبب تقلص مواردها الذاتية، ويحسن من وضعها في المساومة مع الصين والاتحاد السوفيتي. ولكن هذا الافتراض ليس مضموناً - وخاصة - من قوتين كان لهما شأنهما عسكرياً إلى وقت قريب ولديهما كل مقومات بعث عسكريتهما من جديد. كما أن كل من اليابان وأوروبا الغربية تستشعران بخطرهما من حدودهما المشتركة مع كل من الصين والاتحاد السوفيتي.

---

(17) Zbigniew Brzezinski, "How the Cold War Was Played" Foreign Affairs, Vol. 51 (October, 1972), p. 207



٢- مصداقية الولايات المتحدة يرى كيسنجر إنه إذا كان لاستراتيجيته الجديدة أن تنجح فمن شأن ذلك أن يقلل من الثمن المادي والبشري الذي تدفعه أمريكا لقاء زعامتها للغرب وتسلطها على العالم من ناحية! ولا يقلل - بل يزيد - من قدرتها على خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية من ناحية أخرى. ولكن تحقيق هذه المعادلة الصعبة يتوقف على مصداقية الولايات المتحدة في نظر العالم أجمع، وبخاصة في نظر أعدائها وخصومها. فإذا كانت الولايات المتحدة تنوي حقيقة أن تكون أقل اندفاعاً بجيوشها لتحارب في كل بقعة من الأرض، فعليها في نفس الوقت لابد أن لا تدع مجالاً لأي شك في أنها حقيقة مستعدة لمثل هذا الاندفاع إذا "طفح الكيل" عند حد معين. ويرى أن هذا هو بالضبط ما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣. فعندما اتضح أن إسرائيل على وشك هزيمة عسكرية، اندفعت الولايات المتحدة لتزويد إسرائيل بالمال والعتاد والرجال، من خلال أضخم جسر جوي عرفه التاريخ. وقد فعلت الولايات المتحدة كل ذلك وهي مدركة عناصر المخاطرة التي ينطوي عليها هذا الإجراء - من احتمال للمواجهة النووية مع الاتحاد السوفيتي، إلى تعرض مصالحها البترولية والاقتصادية في العالم العربي للخطر .. إلخ. ولكن من بين العوامل الرئيسية وراء هذا الاندفاع لإنقاذ إسرائيل من الهزيمة كان ولا شك عامل المحافظة على "المصداقية Credibility" في نظر أصدقائها (إسرائيل في هذه الحالة) وأعدائها (الاتحاد السوفيتي والعرب) على حد سواء.

ويبدو أن كيسنجر في هذا الموضوع يؤمن بنظرية "الدومينو" (domino theory) على المستوى النفسي للأمم فهذه الأخيرة - وبخاصة من أصدقاء الولايات المتحدة - مازالوا في حاجة إلى مزيد من الدلائل والتأكيدات أن الولايات المتحدة حليفة مستعدة عند اللزوم للتضحية بمدينة نيويورك لإنقاذ طوكيو أو باريس. ومن ناحية أخرى يعتقد كيسنجر أن "وقوع" أي حكومة عربية (أو في منطقة النفوذ الغربي) في أيدي الشيوعيين ولو بالطرق الديموقراطية، قد "يهدد" بقية البلدان المجاورة. ففي أثناء الحملة الانتخابية في شيلي نقلت صحيفة النيويورك تايمز على لسان كيسنجر في سبتمبر ١٩٧٠ قوله.

"إذا انتخب الدكتور سلفادور الليندي رئيساً لشيلي فإن حكومة شيوعية ستقوم في شيلي، وقد يؤدي ذلك إلى تكوين حكومات شيوعية مماثلة في الأرجنتين وبوليفيا وبيرو"(٧٧).

الاختلاف بين اعتناق وتفسير كيسنجر لنظرية "الدومينو" وبين أسلافه صانعي السياسة الخارجية الأمريكية هو اختلاف حول مفهوم "النجاح الثوري" ومضاعفاته قبل كيسنجر. كان المسئولون الأمريكيون يعتقدون أن أي انتصار لنظام ثوري سيؤدي بهذا النظام إلى تسريب وتشجيع ومساعدة "الانقلابيين" و "المخربين" في البلاد المجاورة. وذلك بإمدادهم بالمال والسلاح، أو حتى بغزو هذه البلاد مباشرة. أما كيسنجر فهو يرى "النجاح الثوري" في إطاره النفسي والمعنوي. فمثل هذا النجاح في بلد من البلدان يشجع الثوار في البلدان الأخرى ويدفعهم – من تلقاء أنفسهم وبلا مساعدة مادية مباشرة بالضرورة – إلى مضاعفة جهودهم من أجل "الإطاحة" بالحكومات الموالية للغرب. وفقط بعد النجاح يندفع الاتحاد السوفييتي والصين إلى مساعدة هذه الحركات الثورية علانية بعد أن تكون قد اكتسبت قدراً كبيراً من الشرعية. لذلك ينبغي – في نظر كيسنجر – منع النجاح الثوري وقتله وهو في المهد، وخاصة في العالم الثالث. ويخلص كيسنجر إلى أن مصالح أمريكا في العالم الثالث ليست فقط اقتصادية واستراتيجية، ولكنها "نفسية" بشكل مماثل. لذلك فإن الولايات المتحدة حريصة على أن لا تهزم مرتين متتاليتين في أي بقعة من بقاع الأرض، فإذا حقق خصومها أو أعداؤها نصراً معيناً، ولنكن في شبه القارة الهندية مثلاً، فإنها ستفعل أي شيء – بما في ذلك تهديد مذهب نكسون إذا اقتضى الأمر – لكي لا تلحق بها هزيمة أخرى في الشرق الأوسط أو أفريقيا مثلاً على أيدي إحدى الدول الكبرى مثل الاتحاد السوفييتي أو الصين. والقصد من وراء هذه الفلسفة الكيسنجرية واضح. فهو لا يريد أن يجعل من هزائم الولايات المتحدة وانتصارات "أعدائها" أموراً عفوانية تشجع بالمزيد.

ومن المفيد هنا أن نستعرض طريقة معالجته للمسألة الفيتنامية. فقد حدد

(٧٧) اقتبس بتصرف


- Bawmor, "Innovation ..." op. cit., p. 213.



كيسنجر هدف الولايات المتحدة في فيتنام بأنه جعل هانوي توافق على استمرار تقسيم فيتنام "لمدة معقولة" (a decent interval) بعد انسحاب القوات الأمريكية. ولم يكن الإصرار على هذا الهدف مرجعه عدم الرغبة في رؤية حكم شيوعي في جنوب فيتنام بقدر ما كان لأسباب نفسية تتعلق "بمصداقية" الولايات المتحدة. فإلى جانب حفظ ماء الوجه لكل من واشنطن وسايجون بعد حرب طويلة وباهظة أراد كيسنجر أن يوحي للعالم أن مسئولية سقوط سايجون - إن سقطت فيما بعد - هي مسئولية حكومة جنوب فيتنام وليس الولايات المتحدة[٣٧] ويمكن القول أن المنحنى الأخير (١٩٧٠ - ١٩٧٢) من الحرب وما أصاب فيتنام فيها من دمار بما في ذلك الغارات الجوية الوحشية التي سبقت توقيع اتفاق "السلام" كان الغرض الكيسنجري منها هو إثبات هذه النقطة - أي المحافظة على مصداقية الولايات المتحدة. ولابد أن نتذكر هذه الملاحظة ونحن بصدد مناقشة مصداقية الولايات المتحدة - من خلال كيسنجر - لأحداث حرب أكتوبر.

وخلاصة القول أنه بين مذهب نيكسون ومذهب تعدد الأقطاب وإثبات مصداقية الولايات المتحدة يكون رسم النموذج الأول كالآتي:

- إذا ما تساوت الظروف، تفضل الولايات المتحدة أن تكون حرة في حركتها بحيث تستفيد من التناقضات الصينية - السوفيتية، والصينية - اليابانية، والسوفيتية - الأوروبية. ويتحقق ذلك إذا استطاعت أن تجد أبواب هذه الكتل الأربع الأخرى مفتوحة أمامها وفي نفس الوقت لا تجد أياً من هذه الكتل نفس العدد من الأبواب مفتوحاً لها بنفس القدر المتاح للولايات المتحدة.

- في هذه اللعبة الخماسية لا مانع لدى الولايات المتحدة من أن تخسر جولة هنا أو جولة هناك؛ بشرط أن لا تكون أي من هذه الخسائر حيوية لأمن ومصالح الولايات المتحدة نفسها؛ وبشرط أن لا تحدث لها خسارتين متتاليتين لصالح أي من القوى الكبرى في فترة زمنية قصيرة.

(٣٧) انظر مناقشة لهذه النقطة في:

- Andrew Pierre, "The Future of America's Commitments and Alliances", Orbis, XVI (Fall, 1972), p. 700

• إذا تطلبت الظروف، تفضل الولايات المتحدة أن يتحمل حلفاؤها (أو عملاؤها) المسئولية الأولى والكبرى في الدفاع عن أنفسهم وعن بلادهم في مواجهة أي "أخطار" داخلية (كالثورة)، أو خارجية (كالغزو) من قبل دولة معادية للولايات المتحدة. وفي هذه الحالة يقتصر دور الولايات المتحدة على تقديم العون العسكري غير البشري (أسلحة وعتاد) والعون المادي (مساعدات مالية واقتصادية).

• ولكن إذا اتضح أن هذا الحليف غير قادر بالمرة، وإذا اتضح أن هزيمته ستجيء في أعقاب هزيمة أخرى كانت قد أصابت الولايات المتحدة في مكان آخر من العالم، قريب أو بعيد؛ فإن الولايات المتحدة في هذه الحالة قد ترمي بكل ثقلها المادي والبشري في المعركة. هذا السلوك من جانب أمريكا لا يقصد به إنقاذ "مصداقية" الولايات المتحدة.

وهكذا يتضح أن المذاهب الثلاثة (مذهب نكسون، وتعدد الأقطاب، والمصداقية) يكمل بعضها البعض في تناسق عضوي.

4- أيديولوجية "اللاأيديولوجية" في الاستراتيجية الكيسنجرية. يرى هنري كيسنجر دائماً أن الهدف الأكبر لسياسته الخارجية هو بناء "هيكل جماعي للعالم" يمكن العيش فيه "بسلام"، والدفاع عنه ضد أي تقويض. ومسألة "الجماعية" (Pluralism) هذه هي مفهوم يستخدمه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا لوصف المجتمعات متعددة الأجناس، أو اللغات أو الأديان أو الجنسيات، مثل المجتمع السويسري والمجتمع النيجيري، والمجتمع الأمريكي نفسه. وجوهر المفهوم هو التعدد والتباين، ولكن دون تمايز أو تفرقة أو تعصب. هذا يعني أنه على مستوى المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة لا يمنع تباين الخلفيات الدينية أو الثقافية أو اللغوية من تعايش أفراد هذا المجتمع في سلام ووئام. وقد استعار هنري كيسنجر هذا المفهوم الجذاب ليستخدمه على مستوى العلاقات بين الدول والمجتمعات المتباينة أيديولوجياً. أي أن أحد أركان الفكر الكيسنجري هو "تحييد" (Neutralization) العامل الأيديولوجي في العلاقات الدولية. فالولايات المتحدة، طبقاً لهذا الاتجاه، لم تعد تهدف إلى تقويض النظام السوفييتي، أو خلق المتاعب له داخلياً، كما أنها لا

نصر على أن نتبع أنحول لسياسة الطريق الأمريكي الرئيسي في تطورها وصول هذين البلدين يقول هنري كيسنجر.

أن هدفنا لا ينبغي أن يكون تصدير النظم الأمريكية إلى الأمم الجديدة - ولا حتى فرضها بالضبط. كذلك لا ينبغي أن تكون المسألة هي كيف نمنع انهيار الشيوعية بدلاً من هذا وذاك، فإن هدفنا ينبغي أن يكون بناء صرح من "التوافق الأخلاقي" (moral Consensus) يجعل من التباين في عالم جماعي وسيلة للخلق لا للدمار.[21]

طبعاً ربما يعرف القارئ العربي - بصفة خاصة - أن فكرة التعايش السلمي بين المذاهب والأيديولوجيات هي فكرة ليست جديدة. فقد نادى بهذا المبدأ منذ حوالي عشرين عاما مؤتمر باندونج، كما رفعها زعماء الحياد الإيجابي في العالم وأبرزهم نهرو وعبد الناصر وتيتو. ولكن الجديد هنا هو تبني مفكر استراتيجي أمريكي لها. أصبح فيما بعد وزيراً لخارجية الولايات المتحدة. هذا شيء جديد من حيث إن دعوة التعايش السلمي كانت ترفض من قبل الساسة الأمريكيين أنفسهم وعلى رأسهم جون فوستر دالاس. لأنها دعوة "لا أخلاقية immoral".

من ناحية أخرى وأهم، أن هذه الدعوة لتحييد الأيديولوجية هي فكرة في وجه الحقيقة والواقع الأمريكي من جهة، وهي تتجاهل سلوك كيسنجر في تصريف علاقات الولايات المتحدة الخارجية من جهة ثانية. لقد أثبتت حوادث شيلي وقبرص مدى انغماس كيسنجر شخصياً في التخطيط والإعداد والتنفيذ للانقلابات الدموية في هذين البلدين.

على أي الأحوال لنستمر مع فكرة كيسنجر في تحييد الأيديولوجية، بصرف النظر عما تنطوي عليه من تناقض ونفاق. يعتقد كيسنجر أن الطريق لخلق توافق جو ملائم ونظام دولي مستقر هو أن نعم كل المطالب، وأن تسوى كل الخلافات

---

[21] انظر مرجع مشار إليه سابقاً

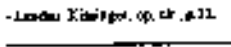
- Henry Kissinger, "Central Issues in American Foreign Policy" in American Foreign Policy, op. cit., p. 84



على أسس غير أيديولوجية بالمرة. وهو حريص على أن يوضح أن معارضته للأيديولوجية ليس بسبب المحتوى "الثوري" لأي أيديولوجية بذاتها، وإنما هي معارضة للتعاون الدولي على أساس أيديولوجي مهما كانت الأيديولوجية موضع النقاش، بما في ذلك أيديولوجية مجتمعه نفسها. ويذهب كيسنجر إلى أن الولايات المتحدة لابد أن تكون البادئة بإثبات عدم جدوى تصريف السياسة الخارجية على أساس أيديولوجي. ومن هذا المنطلق كان التوجه الأمريكي نحو الصين الشعبية، بعد قطيعة سياسية ودبلوماسية واقتصادية امتدت لأكثر من عشرين عاماً. ومن نفس المنطلق جرى هجوم كيسنجر عامة لحروب التحرير الوطنية. فهو يعني أن هذا العداء ليس مرجعه الرغبة في سحق حركات الاستقلال الوطني بقدر ما هو خوفه من أن تذكي مثل هذه الحروب نار التسابق الأيديولوجي من جانب الاتحاد السوفييتي والصين، وبالتالي تقحم الدولتين الاعتبارات الأيديولوجية في رسم سياستيهما الخارجية – وهو الشيء الذي لا يريده كيسنجر[٦٦]. فهو كمفكر يعتنق ما يسمى "بالواقعية السياسية Realpolitik" يريد أن تصاغ كل المعادلات والعلاقات الدولية من خلال "المصلحة القومية National interest". والمصلحة القومية فقط لذلك لابد – لكي ينجح مخططه الاستراتيجي في إعادة ترتيب أوضاع العالم – من استبعاد الأيديولوجية كعامل مؤثر. إن كيسنجر – باختصار – يريد للعلاقات الدولية أن تعود إلى النموذج الأوروبي الكلاسيكي الذي ساد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. هذا النموذج الذي اهتز خلال مؤقت بسبب الثورة الفرنسية والنابليونية، سرعان ما استطاع مترنيخ أن يعيده إلى سيرته الأولى، والتي استمرت إلى العقود الأولى من هذا القرن. وهي رأى كيسنجر أن خروج الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية وتبنيهما لأيديولوجية ثورية وإقحامها في العلاقات الدولية هو بمثابة "خلل" جديد مثل الخلل النابليوني. لذلك يطمح كيسنجر في أن يقلص العامل الأيديولوجي، إن لم يقتلعه تماماً من العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد يصدق المعلقون حينما يشبهون كيسنجر بمترنيخ.

---

(٦٦) انظر مرجع مشار إليه سابقاً


- Henry Kissinger, op. cit. p.31.

إن علم الاجتماع المعرفي Sociology of Knowledge يحاول دائماً الغوص وراء الأسباب الحقيقية وليس فقط الأسباب الظاهرة، وراء اعتناق الأفكار والمذاهب في مجتمع معين دون سواه، ورواجها في وقت معين دون سواه. إن العشرين سنة التي تفصل بين جون فوستر دلاس، النبي الأيديولوجي لمابعد الشيوعية، والذي أصر على هذا الأساس الأيديولوجي في رسم سياسة أمريكا الخارجية، وبين هنري كيسنجر الذي يروج لنفي الأيديولوجية جانباً في العلاقات الدولية، تحمل الإجابة - ولا شك - على السؤال الذي يثيره علم الاجتماع المعرفي عبر خلال هذه الفترة حدث الآتي:

١- لم تعد الولايات المتحدة محتكرة لأسلحة الرعب والابتزاز.

٢- ضاقت الهوة بينها وبين الاتحاد السوفيتي واليابان وغرب أوروبا اقتصادياً.

٣- هزمت في كل صراع أقيم على أسس أيديولوجية - من كوبا إلى فيتنام، وامتدت رقعة المعسكر الاشتراكي في كل أنحاء شتى الكرة الأرضية.

يقد وعى كيسنجر - كما وعى مترنيخ من قبله - معنى هذه الأحداث، وما ينطوي عليه استمرار التيارات التي ولدتها من تقلص لقدرة بلاده، ومن تهديد لمصالحها لذلك أصبح من مصلحة الولايات المتحدة أن تغير قواعد اللعبة الدولية. حينما كان الاعتبار الأيديولوجي يخدم مصالحها أصرت الولايات المتحدة - من خلال دلاس - على جعله ركيزة للعلاقات الدولية. وحينما أثبت المعسكر الاشتراكي ومعه العالم الثالث أن بإمكانه مواصلة الصراع والفوز على هذا الأساس، سارعت الولايات المتحدة - من خلال كيسنجر - إلى الدعوة لإبعاد الاعتبار الأيديولوجي من العلاقات الدولية. وما يحدث هنا لا يختلف في قليل أو كثير عن الموقف الأمريكي حيال قواعد التجارة الدولية. فطالما كانت منتجاتها قادرة على غزو أسواق العالم كانت هي الداعية الأولى والحامية حمى حرية التجارة، وكانت إجراءات الحماية الجمركية من جانب أي دولة أخرى بمثابة الكفر المطلق. ولكن في أوائل هذا العقد أصبح واضحاً أن كل من اليابان وأوروبا الغربية لا فقط قادرتان على منافسة الولايات المتحدة في أسواق العالم، بل أيضاً قادرتان على غزو الأسواق الأمريكية

نفسها ونقدم نكسون - الذي طالما تشدق بحرية التجارة وقدسية قوانين السوق - للكونجرس الأمريكي بوثيقة هي في سماها ولحمتها إدانة لحرية التجارة لأنها تطالب بالإجراءات التي تقيد من هذه الحرية، وتبني ضروباً من الحماية الجمركية ضد منتجات البلدان الأخرى[٢٢]. ولو كان سياسي آخر قد اقترح مثل هذه الإجراءات منذ عشرين سنة لكان نكسون نفسه أول من صاح واتهم هذا السياسي بتهمة الشيوعية، ومعاداة النظام الاقتصادي الحر.

بل لعل شخصية ريتشارد نكسون وتاريخه السياسي يجسم هذا الانقلاب المفاهيمي الذي يسمى علم الاجتماع المعرفي لتفسيره. فهذا الرجل بنى مجده السياسي بعد الحرب العالمية الثانية على ركيزتين، أولهما معاداة الشيوعية والإصرار على أن يكون ذلك هو منطلق علاقات أمريكا الدولية. وثانيهما، الدعوة إلى تقديس نظام الاقتصاد الحر في الداخل والإصرار على حرية التجارة في الخارج، وقد فعل ذلك حين خدمت الركيزتين مصلحة أمريكا - أو بتعبير أدق مصلحة نخبتها الحاكمة. وكان ريتشارد نكسون هو نفسه الذي تبنى دعوة كيسنجر لتحييد الأيديولوجية في علاقات أمريكا الدولية، وهو نفسه الذي نقض حرية التجارة، وفرض العديد من الحواجز الجمركية في وجه منتجات الدول الأخرى، وقد فعل ذلك أيضاً حين خدمت هذه الإجراءات مصلحة أمريكا - أو بتعبير أدق مصالح نخبتها الحاكمة. وهكذا نرى أن الأيديولوجية هي أولاً وأخيراً في خدمة مصالح قومية وطبقية معينة. وحتى الادعاء بالرغبة في تحييد الأيديولوجية هو في حد ذاته أيديولوجية. فحواها در التراب في العيون، وقصدها خدمة نفس المصالح القومية والطبقية. وما التشدق بعبارات من قبيل "هيكل جديد للسلام New Structure for Peace " و "جماعية النظام الدولي Pluralistic World System" وغيرها من العبارات البراقة إلا رجرجات جديدة لتعبئة نفس النبيذ القديم. لذلك عنونا هذه الفقرة من البحث باسم أيديولوجية "اللا إيديولوجية". لأن الأساس هو خدمة

(٢٢) الإجراءات هي الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها نكسون في صيف ١٩٧١ فاستمرت من ولتها نحو أسبغ مراحل مختلفة مثل مرحلة ١ ومرحلة ٢ ... إلخ والتي منها التضييق على منافسة المنتجات اليابانية والأوروبية للمنتجات الأمريكية في داخل الولايات المتحدة نفسها

مصالح معينة. أما الإطار الفكري والتنظير للمبررات ومحكيهما فهو ما يطلق عليه علم الاجتماع المعرفي اصطلاح الأيديولوجية - سواء أطلق المعنيون بالأمر عليها هذا الاسم من عدمه.

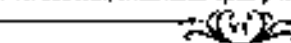
ولعل ما يساور الاتحاد السوفييتي والصين من شكوك حول دعوة كيسنجر لتحييد الأيديولوجية، هو الذي يضع حدوداً للمدى الذي يمكن أن يأخذهم إليه كيسنجر في لعبة "الوفاق". ولابد أن يوجد مثل هذا الشك لدى زعماء البلدين، خاصة وأن نظامهما قائم على أيديولوجية صريحة في محتواها وهذه الأيديولوجية (الماركسية) هي التي تعطي النظامين "مبرر وجودهما" (raison d'être) هذا لا يمنع النظامين - بطبيعة الحال - من الاستفادة المؤقتة أو البرجماطية من الدعوة المذكورة لخدمة مصالح مرحلية معينة. فكما أن الولايات المتحدة ستظل حريصة على عدم قيام ثورات وحركات وطنية - رغم كل ما نتشدق به من شعارات "لا أيديولوجية" - فإن الاتحاد السوفييتي والصين سيظلا حريصين على تأييد حركات التحرر الوطني والثورات الاشتراكية أينما كانت في هذا العالم - رغم تظاهرهما بتخفيف حدة التزامهما بهذه السياسة[33]. وربما هذا الحرص من الجانبين الأمريكي والسوفييتي لا يخفى على أي منهما. لذلك جعل كيسنجر من أهم المحاذير في علاقات الولايات المتحدة بالعالم أن تسمح بوقوع انتصارات شيوعية متتالية - سواء أحدث هذه الانتصارات عبر ثورات ناجحة، أو وصول أنظمة صديقة إلى السلطة، أو سبق علمي وتكنولوجي، أو انتصار معنوي دولي يفسر على أنه إذلال مهين للولايات المتحدة (مثل طرد أحد أصدقاء الولايات المتحدة من هيئة الأمم مثلاً). طبعاً كيسنجر يدرك تماماً أنه لا يستطيع منع هذه الانتصارات الشيوعية، ولكن ما يحرص عليه هو ألا تقع هذه الانتصارات في سلسلة متتالية بحيث توحي للعالم أن التيار التاريخي للصراع بين العملاقين قد حسم نهائياً لصالح الاتحاد السوفييتي[34]. لذلك في رأي كيسنجر لابد أن

(٣٣) انظر تأييداً لهذا الرأي في، مرجع سبق الإشارة إليه سابقا

- Bremer: "Innovation", op. cit. p. 318.

(٣٤) انظر مرجع سبق الإشارة إليه ...

- Paul: "Towards a Theory of Intervention" op. cit. p. 109




تعمل الولايات المتحدة - بعد كل نصر شيوعي - على إحراز نصر أمريكي أكبر أو مماثل على الأقل. وإذا لم يتأت ذلك فإن أضعف الإيمان هو أن تمنع الولايات المتحدة (أو تؤخر) من وقوع انتصار شيوعي آخر.

لقد ترجم كيسنجر هذا العرض في أحد المرتكزات أو المسلمات الرئيسية الخمس التي يستند عليها فكره الاستراتيجي (أشرنا إليه باختصار في القسم ج أعلاه) وهو "مذهب الترابط" 'The Linkage Doctrine' في تسوية المسائل الدولية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، الذي سنتناوله في الفقرة التالية.

٥- مذهب "الترابط" في العلاقات الأمريكية - السوفيتية: في رأي هنري كيسنجر أن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تتداخل، وتتقاطع، وتتشابك، وتتنافس، وتتصارع، بشكل لم يحدث له مثيل في العلاقة بين أي بلدين في التاريخ من قبل. لذلك فإن ما يحدث لعلاقتهما في جزء واحد من العالم لابد وأن يؤثر على هذه العلاقة في الأجزاء الأخرى من العالم. وطبقاً لمذهب الترابط هذا ينذهب كيسنجر إلى أن تحسين العلاقات الأمريكية - السوفيتية في أوروبا - مثلاً - لابد أن يساعد على تحسنها في أماكن أخرى من العالم، وبالعكس. كذلك فإن تدهور العلاقات بين العملاقين في منطقة ملتهبة مثل الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا من شأنه أن ينتكس بالتحسن الذي كان قد تحقق بين البلدين في مجالات أخرى مثل التبادل التجاري أو نزع السلاح، وقد يجعل من الصعب تسوية منازعات أخرى في هذه القارة المعنية أو غيرها[35] وقد هوجم كيسنجر من قبل العديد من النقاد لإصراره على هذا المبدأ في التعامل مع الدول الأخرى. ولكن كيسنجر في معرض دفاعه عن نفسه بعد غزو الولايات المتحدة لكمبوديا (أبريل - مايو ١٩٧٠) لم يستطع أن يخفي مدى إيمانه بمذهب الترابط - وإن حاول أن يخفف من غلوائه. يقول كيسنجر:

"إن من المبالغة في التبسيط، صحيحاً، القول بأننا فعلنا ما فعلناه في كمبوديا للتأثير على الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط. إن الأمر لم يكن بهذه البساطة.

---

[35] Robert Hunter: "The Diplomacy of Unpredictability", The Nation, May 29, 1972, p. 680

ومع ذلك لابد ان نتذكر دائماً أن الروس سيحصرون تقييمهم لنا على أساس ما يصيغ سلوكنا من إرادة، وما يتصف به أداؤنا من تصميم في كل أنحاء العالم[٣٦].

وقد عبر الرئيس نكسون - بدوره - عن إعجابه بمذهب الترابط في أحد المناسبات التي كان يتحدث فيها عن فيتنام بقوله:

"إذا استطاعت أحد البلدان، بعد تسليحها من قبل دول عظمى، أن تغزو أمة أخرى وتنجح في هزيمتها؛ فإن ذلك سيشجع بلاداً أخرى أن تفعل نفس الشيء - في الشرق الأوسط وأوروبا والمناطق الأخرى الفعلية في العالم"[٣٧].

طبعاً نكسون هنا لم يقصد أن الغازي في فيتنام كان الولايات المتحدة ولم يخطر بذهنه وهو يحذر من حدوث نفس الشيء في الشرق الأوسط ان يقصد إسرائيل التي كانت قد غزت بالفعل، واحتلت أراضي ثلاث دول عربية سيادية الروابط المحددة بتأكيدها المادي والمعنوي. ولكن بصرف النظر عن المغالطة الواضحة في كلام نكسون، فإن مبدأ الترابط بجذوره وكأنه وصل مستوى العقيدة الدينية في إيمان صناع السياسة الأمريكيين به. من الطبيعي أن تصنيف الظروف الدولية لأي بلد ينبغي أن يتم طبقاً لمنظور معين مترابط الأجزاء ومنسجم العناصر وبالتالي فإن مبدأ الترابط في حد ذاته لا يبدو شيئاً جديداً أو فريداً. ولكن كيسنجر استحدث رفع المبدأ إلى عقيدة دينية، وابتكر وسائل متطرفة لتطبيقه، بحيث إن كل خطوة وكل تحرك من قبل أمريكا تجاه الدول الأخرى - وخاصة العظمى منها - لابد وأن يتم وفق هذا المذهب وبحيث يكون مردود أمريكا في النهاية أكبر من مردود غيرها.

انطلاقاً من مذهب الترابط، يذهب كيسنجر إلى أن تسوية أي قضية أو نزاع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لا يعتمد في المقام الأول على خصوصيات المسألة موضوع النقاش بقدر ما يعتمد على طبيعة الاتجاه والانطباع العام للعلاقة بين البلدين. ومن هنا حاول كيسنجر جاهداً أن يبني ما غرسه في العالم العربي

---

(36) Text of Background briefing, San Clemente, June 26, 1970, pp. 33-34

(٣٧) هذا النص مأخوذ من مقالة هنتر المشار إليها سابقاً:

- Hunter: "The Diplomacy of Unpredictability" op. cit., p. 681.

بسياسة "الوفاق detent" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (والى درجة أقل من الصين الشعبية)

إن المحصلة المستهدفة لهذا "الوفاق" هي "بناء هيكل للسلام يدوم بدوام المصالح المشتركة لجميع أطرافه"[28] وبتفصيل أدق، يحاول كيسنجر خلق "عالم من الدول المستقلة ولكن من الاقتصاديات المترابطة والمعتمدة على بعضها البعض، بحيث يكون الامتناع عن التعاون مصدر عواقب وخسائر وخيمة"[29] إن أمل كيسنجر - إذن - هو أن تؤدي زيادة مجموع التفاعل بين الدول العظمى إلى هيكل من الاعتماد المتبادل قائم على أعمدة كثيرة يصعب معها تحطيم "العمد". ومن ناحية أخرى سيكون لكل دولة من المصالح في هذا الهيكل المترابط ما يجعلها تتردد كثيراً في محاولة هدمه أو تحطيمه "لابد - في رأي كيسنجر - أن يكون حجم مصلحة كل دولة كبرى في هذا البناء المشترك أضخم من أي مصلحة منفردة أو انتهازية تغري هذه الدولة بتقويض أركان هذا البناء. لذلك يعتبر زيادة حجم التعاون الاقتصادي والفني والثقافي بين الدولتين العملاقتين، وبقفزات كمية ونوعية هائلة، من أهم مقومات سياسة الوفاق في نظر كيسنجر

لقد كان توقيع البروتوكول الأمريكي - السوفييتي في مايو ١٩٧٢ (أثناء زيارة نكسون) مظهراً وتتويجاً لهذا المسار نحو الوفاق، ونحو بناء الهيكل الكيسنجري الموعود

من المهم أن نتذكر أن قواعد اللعبة الدولية - سواء من خلال مذهب الترابط أو من خلال ترجمته "العملياتية" لسياسة الوفاق - هي أساساً قواعد يقتصر أتباعها على أعضاء نادي الدول العظمى، وبالأخص الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي

(28) U.S. Department of State Bulletin, The World Interest, A Generation of Peace, LXIII (Washington D. C., GPO, Nov. 16, 1970) p. 605.

(٢٩) نفس النشرة، عنوان:

- The Imperatives of Interdependence, LXVII, Dec 28, 1972, p. 699.



هـ - وجهات نظر متناقضة مع المفاهيم الخمسينية

إن المفاهيم والأفكار والمذاهب التي يتبناها كيسنجر في نظرته للشؤون الدولية، والتعامل معها، ليس هي الوحيدة من نوعها في الساحة الأمريكية. بل يمكن القول إن ما يقدمه هنري كيسنجر ما زال مخلوقاً فكرياً ناشئاً لم يكتمل بعد لتثبت أقدامه في أرض السياسة الأمريكية - وإن كانت كل الأنظار مشدودة به، وعلى استعداد لإعطائه الفرصة لإثبات نفسه ولكن هناك فلسفتين أقدم وأكثر تمرساً وكان لهما صولات وجولات في العقود والسنين التي سبقت مجيء هنري كيسنجر إلى واشنطن. ونحن نذكر هاتين الفلسفتين ليس فقط بقصد المقارنة الفكرية ولكن لأنهما لم تختفيا من المسرح، وما زال لهما أنصارهما وخاصة في الكونجرس. الفلسفة الأولى تتمثل "بالحرب الباردة" والأخرى تتمثل "بالجرعية الدولية" وسنعرض لكل منهما باختصار

١ - **فلسفة الحرب الباردة**: تتمثل هذه الفلسفة في الحرب الأيديولوجية الصليبية ضد الشيوعية العالمية في أواخر الأربعينيات وطوال الخمسينيات وأوائل الستينيات. وقد جسم هذه الفلسفة جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس أيزنهاور، وكذلك الشيخ جوزيف مكارثي في منتصف الخمسينيات. ويمثلها في الوقت الحاضر الشيخ هنري جاكسون (الديمقراطي عن ولاية واشنطن). وكان من أبرز معتنقي ودعاة هذه الفلسفة في الخمسينيات أيضاً ريتشارد نكسون نفسه. بل إن هذا الأخير حقق شهرته السياسية في مطلع حياته على أساس تصديه للشيوعية العالمية و"عملائها المحليين" في الولايات المتحدة.

إن أهم أعمدة هذه الفلسفة يمكن تلخيصها في الآتي[20]:

أ- الشيوعية شر مطلق يهدد معالم الحضارة الغربية المسيحية وقيمها. ب- الشيوعية العالمية بقيادة الاتحاد السوفييتي مصممة على العدوان والسيطرة على العالم بأكمله. ج- إن كل مكسب شيوعي في أي مكان في العالم يُعتبر تهديداً

(٢٠) الدراسة مقتبسة من هذا الكتاب راجع:
- Townsend Hoopes: The Devil and John Foster Dulles (New York: Atlantic - Little, Brown, 1973)



للغرب ودولة! بد إن على الولايات المتحدة مسئولية أخلاقية ولديها القوة العسكرية لكي تقود "العالم الحر" في مقاومة الشيوعية وإنقاذ العالم من براثنها

ويفترض هذه الفلسفة أن العالم الشيوعي وحدة واحدة متآلفة بلا خلافات أو صراعات داخلية وكذلك تأخذ هذه الفلسفة نظرية "الدومينو" كحقيقة مفروغ من صحتها.

وأصبحت هذه الفلسفة في الوقت الحاضر ترجع إلى أن أتباعها في مجلس الشيوخ والنواب بالكونجرس يتصدون بقوة لإضعاف سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتي. وقد كان الشيخ هنري جاكسون على رأس أولئك الذين قادوا الحملة ضد اتفاقيات التجارة مع الاتحاد السوفييتي، وإصرارهم على تضمين فقرة بخصوص حرية هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل. وهو الشيء الذي اعتبره الاتحاد السوفييتي تدخلاً فاضحاً في شئونه الداخلية ورفض الاتفاق، وكان ذلك نكسة للكيسنجرية وسياسة الوفاق.

والأهمية الأخرى لهذه الفلسفة هو تأثيرها على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. لقد دأبت إسرائيل وأتباعها ومناصريها في الولايات المتحدة على استغلال الحرب الباردة والسباق الأمريكي - السوفييتي لمصلحة إسرائيل فقد نجحوا في تصوير إسرائيل على أنها الصديقة الوحيدة القوية التي يمكن أن يعتمد عليها الغرب في تصديه للاتحاد السوفييتي والشيوعية في المنطقة وصور العرب - وخاصة عبد الناصر والأنظمة الحاكمة في سورية والعراق والجزائر - على أنهم عملاء لموسكو وأعداء للغرب لهذا حق على الولايات المتحدة أن ترمي بكل ثقلها مأيداً لإسرائيل وأصبح أي انتصار إسرائيلي من هذه الوجهة يصور على أنه هزيمة للشيوعية والاتحاد السوفييتي.

٢- فلسفة الشرعية الدولية (The Legal Institutional Appro) ترتكز هذه الفلسفة على أرضية مثالية تعود إلى أيام وأفكار الرئيس الأمريكي الراحل ودرو ولسون. وهي تنظر إلى العالم والعلاقات الدولية على أساس أن الفوضى والتوتر التي يسودهما يرجع إلى انعدام سيادة القانون الدولي، وعدم الالتزام بقرارات المؤسسات

الدولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، وإلى عدم احترام المعاهدات والمواثيق. وأصحاب هذه الفلسفة يرفضون كلا من الحرب الباردة والواقعية السياسية (التي تعتمد على القوة، ولا تحترم إلا القوة. والتي يمثلها هنري كيسنجر). ومن هنا أيضاً جاءت معاداتهم للدبلوماسية الشخصية وللاتفاقات والمعاهدات السرية، وللتدخل في شئون الدول الأخرى وخاصة الصغيرة منها[٣٥].

وكما قلنا بدأ هذا الاتجاه تاريخياً في السياسة الأمريكية مع الرئيس ويلسون أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد مثل نفس الاتجاه في السنوات الأخيرة تولستوي أدلاي سنجفلسون والشيخ الأمريكي الشهير وليم فولبرايت.

بالنسبة للشرق الأوسط، مثلاً، كان الشيخ فولبرايت من دعاة الالتزام بسياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل؛ والالتزام بتطبيق قرارات الأمم المتحدة (وخاصة قرار مجلس الأمن ٢٤٢) والضغط على إسرائيل لتنفيذه. وقد عرض فولبرايت مشروعاً متكاملاً للسلام في الشرق الأوسط بعد نشوب القتال في أكتوبر ١٩٧٣. وهو لا يختلف كثيراً عن آراء لويلي إلا في تكامله ومعالجته لكل جوانب مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي. وأهم خطوط المشروع هي[٣٦]:

- انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة مع تعديلات بسيطة ومتبادلة في حدود ١٩٦٧.
- تدويل القدس وضمان حرية المرور والوصول إلى الأماكن المقدسة لكل الأديان.
- اعتراف العرب بإسرائيل وبحدود مضمونة
- تأسيس دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية بالمنطقة لكل الدول.

(٣٥) راجع لتفصيل هذه الفلسفة
- Charles Yost: The Conduct and Misconduct of Foreign Affairs (New York: Random House, [illegible]).
(36) J.W. Fulbright "Accomplishment of World Peace", Congressional Record, October 5, 1973, pp. 18810-18834.

- نزع السلاح من مناطق كبيرة على جانبي الحدود وخاصة في سيناء.

- وضع قوات دولية أو مراقبين من الأمم المتحدة في مراكز مراقبة على الحدود الجديدة.

- ضمان الولايات المتحدة للحدود الإسرائيلية الجديدة وذلك بمعاهدة ثنائية.

ويبدو أن هذه الآراء التي لم تكن تلقى قبولاً في البداية قد أصبح لها مزيداً من الاهتمام بعد حرب أكتوبر بل يمكن القول أن خطوط السياسة الكيسنجرية الجديدة - وليس نوافلها - ستكون قريبة من مشروع جولدمان.

۞ ۞ ۞

والخلاصة هي أن فكر هنري كيسنجر سواء كناقد أو كمنظر للاستراتيجية الأمريكية لا يمكن سبر أغواره إلا من خلال خلفيات الرجل الاجتماعية والنفسية (وهو ما ناقشناه في الفصل الأول)، ومن خلال التطورات المحلية والإقليمية والعالمية التي كانت الولايات المتحدة سبباً لها في بعض الأحيان، ومسببة لها في أحيان أخرى (وهو ما حاولنا عرضه في هذا الفصل).

إن عبقرية هنري كيسنجر في خدمة المصالح الأمريكية عامة ومصالح النخبة الحاكمة خاصة تتجلى أساساً في قدرته الفذة على قراءة التاريخ، واستخلاصه من هذه القراءة إن الولايات المتحدة قد وصلت قمة مجدها الإمبراطوري في الأربعينات والخمسينات وإنها الآن على وشك الانحدار من القمة. ويرى كيسنجر دوره التاريخي في أن يؤخر من هذا الانحدار لأطول مدة ممكنة، وحينما يتضح أن البقاء في القمة أصبح مستحيلاً، وأن يتم الانحدار تدريجياً وعلى مدى عشرات السنين. إن مذهب تعدد الأقطاب لا يعدو أن يكون وصفة بديلة للتخلي عن القمة كلية. فكيسنجر يحوي النجوم الصاعدة سبيلاً بأن من مصلحتهم أن تظل الولايات المتحدة معهم على القمة. إن هذا الخط من التفكير هو أشبه بمبدأ "المشاركة" التي اتبعته شركات البترول العربية مع البلاد المنتجة منذ عدة سنوات فهي بحسها الأمريكي أيقنت أن نحطة التبعية لدى الدول المنتجة آتية لا ريب فيها لذلك بادرت بوصفة المشاركة، وأحاطت ذلك بكل ما أمكن من إغراء وترغيب وترهيب.

كذلك يظهر مذهب نكسون وسيلة أخرى للحفاظ على الهيمنة (تأجيل الانحدار أو جعله تدريجياً) إدراكاً من كيسنجر أن موارد الولايات المتحدة ليست بلا نهاية؛ وأن خسائرها البشرية في الحروب الخارجية الطويلة تهدد بتفسخ المجتمع الأمريكي من الداخل، وبالتالي تعجل من انحدار أمريكا كامبراطورية عظمى .. إدراكاً منه لكل ذلك. جاء مذهب نكسون الذي يصح نقل تنفيذ الأغراض وحماية المصالح الأمريكية على كاهل القوى المحلية فعبارات مثل "فتنمة الحرب" في جنوب شرق آسيا (Vietnamization of the War) أو "تعريب الصراع" في الشرق الأوسط كان يعني أن يقتل المتحاربون بعضهم البعض، وأن يتقاتل العرب مع بعضهم البعض (كما حدث في الأردن سنة ١٩٧٠ وفي لبنان سنة ١٩٧٦) تنفيذاً لأغراض السياسة الأمريكية وخدمة لمصالحها.

أما تكريس "الصداقة" و "تحييد الأيديولوجية" فمهما تكن مؤثرات الصوت والضوء في المسرحيات والأفلام السينمائية التي تعرض بمنتهى الإبداع والجدية والدراماتيكية وبراعة القوة الإعلامية والدعائية للولايات المتحدة فهذه كلها اعتبارات هامة لتنفيذ المخطط الاستراتيجي للإبقاء على أمريكا "فوق الجميع وحدها" أو "مع قلة أخرين فوق الجميع" لأطول مدة ممكنة.

وهكذا نرى أن هذه المذاهب، ربما تنطوي عليه من مبادئ، تكون نظاماً متكاملاً ومتناسقاً (Integrated System) أو - إذا شئنا - نظرية كلية. لا لخدمة السلام في العالم أصلاً ولا لمساعدة دول العالم الثالث على النمو ومقاومة الفقر، وإنما لخدمة أمريكا، وأمريكا وحدها أولاً. وما تستدعي خدمة المصالح الأمريكية والمحافظة عليها مساعدة الآخرين أحياناً. أو العمل على إشاعة الاستقرار في منطقة معينة لبعض الوقت. ولكن تلك المساعدة وهذا الاستقرار تظل أموراً ثانوية ومرحلية وليست غاية في حد ذاتها مقصودة.





الفصل الثاني

[illegible]



لقد عرضنا في الفصلين السابقين تحليلاً لشخصية كيسنجر، ولأهم أفكاره ومفاهيمه في ميدان الاستراتيجية، والسياسة الخارجية، وسنركز في هذا الفصل والفصل الرابع على تأثير كل ذلك - أي الشخصية والأفكار - على الطريقة التي عالجت بها الولايات المتحدة أزمة الشرق الأوسط خلال القتال وما بعده. سنتناول في القسم الأول عرضاً عاماً لدور كيسنجر الظاهر، وفي الأجزاء الأخرى سنحاول أن نلمس الدوافع والنوايا الحقيقية ونربطها بالخلفية الشخصية من ناحية، وبالأفكار ومنطلقاته الاستراتيجية من ناحية ثانية.

أ - الدور الظاهر لكيسنجر أثناء القتال:

تولى كيسنجر منصب وزير خارجية الولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٧٣، وبعدها بأقل من شهر نشبت الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة. في الفترة القصيرة بين تعيينه وبين نشوب الحرب صرح كيسنجر لأحد الصحفيين الغربيين بقوله:

"لا أعتقد أنه من الضروري أن ترتبط سياستنا الخارجية في هذه المرحلة بشخصية فرد واحد، أو بأفعاله البطولية المنفردة"(١).

ولكن الحوادث والتطورات التي أعقبت هذا التصريح بعدة أيام أثبتت كيف كان كيسنجر أبعد ما يكون عن الحقيقة. فمسلسل المجهودات الكيسنجرية، في أثناء حرب يوم الغفران وما بعدها، تمثل قصة رجل يريد أن يكون وحده المنتج والمخرج والممثل (بعد أن حرمه السادات والأسد من شرف تأليف الفصل الأول). أو بتشبيه آخر، أراد كيسنجر لا أن يكون عازفاً منفرداً وحسب وإنما أراد أن يكون جوقة أو فرقة موسيقية كاملة تتوفر لها كل الآلات، ولا يتدخل أو يشارك في قيادة العزف معه أحد. أما كل الآخرين ممن يصرون على أن يكون لهم دور فقد عرض عليهم كيسنجر أن يكونوا بمثابة كورال (مرددين)، أو كمبارس، أو عمال مكياج، أو إضاءة. أما فن المسرح والتوقيت، والإيقاع، والحبكة، فقد حاول أن يحتكرها كلها لنفسه؛ ولنفسه فقط.

(1) "A Stately Klanger". Newsweek, October 8, 1973. p. 50



لقد فاجأته الحرب حقيقة. ربما عرف كيسنجر قبل وقوعها بيومين أن احتمالها كان كبيراً. ولكنه، مثل كثيرين غيره في الولايات المتحدة وفي إسرائيل وحتى في العالم العربي، لم يكن يصدق أن العرب سيقدمون فعلاً على شن مثل هذه الحرب[1]. لذلك ظل كيسنجر - رغم كل التقارير التي وردت عن احتمال نشوب الحرب - في نيويورك؛ ولم يعد إلى واشنطن إلا بعد أن كانت الأحداث قد انفجرت بالفعل. وفيما يلي تسلسل شريط الأحداث ودور كيسنجر فيها:

١ - في اليوم الأول للحرب تشاور كيسنجر مع "مجموعة واشنطن الخاصة للعمل" (WSAG)، وهي أعلى مستوى للعمليات في داخل مجلس الأمن القومي، ومهمتها التصرف أثناء الأزمات العالية الطارئة نيابة عن مجلس الأمن القومي أو إلى حين انعقاده. كذلك تشاور كيسنجر مع مجموعة الخبراء الخاصة بالشرق الأوسط في وزارة الخارجية في نفس اليوم. وباستثناء هاتين الاستشارتين في اليوم الأول، أخذ كيسنجر على عاتقه القيام بكل شيء منفرداً. طبعاً كان له مساعدون ولكنهم لم يكونوا شركاء في صنع القرار وطبعاً كان يرجع إلى الرئيس الأمريكي، ولكن هذا الأخير، بسبب مشكلاته الداخلية وحالته العصبية والنفسية، كان يبصم على كل قرارات كيسنجر.

كانت الخطوة الدبلوماسية الأولى التي اتخذها كيسنجر علانية هي الدعوة إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر ١٩٧٣[2]. وقد فعل ذلك بعد نشوب الحرب بأكثر من اثني عشر ساعة! وبعد أن كانت القوات المصرية قد عبرت القناة واحتلت كثيراً من تحصينات خط بارليف، وبعد أن كانت القوات

---

(١) قال جوزيف سيسكو (Sisco) مساعد وزير الخارجية الأمريكي، في خطاب له بتاريخ ١٠-٣-١٩٧٤: "رغم أنه كان هناك تحرك للقوات المصرية من الشمال مع [illegible] بالاتجاه لجبهة القناة [illegible] على [illegible] ورغم أن [illegible] عسكرية في منطقة [illegible] - وكذلك [illegible] العسكرية الإسرائيلية - كشف أن هذه كلها لا تشير لحرب. [illegible] في ذلك [illegible]" العمل العربي - الأمريكي منذ حرب تشرين، المصدر، ص ٢٦.

(٢) جاء ذلك على لسان جون سكالي مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في خطابه أمام مجلس الأمن.

السورية قد حطمت خط الدفاع الإسرائيلي الأول على هضبة الجولان. فنقول هنا لأن كيسنجر حاول فيما بعد أن يوهم بعض القادة العرب أن سعيه لوقف إطلاق النار في اليوم الأول كان مبعثها حرص كيسنجر على العرب، وإشفاقه عليهم من هزيمة مروعة. والطريف أن بعض هؤلاء القادة قد صدقوا هذا التفسير ورددوه عدة مرات.

طبعاً حينما اقترح كيسنجر وقف إطلاق النار والرجوع إلى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر كان واضحاً أن العرب لن يقبلوه. وعندئذ كان إظهار العرب بأنهم "المعتدين" الذين خرقوا اتفاق وقف إطلاق النار، وبأنهم ماضين في "عدوانهم" وهنا الانطباع لدى الرأي العام الأمريكي والغربي غذته الصحافة ووسائل الإعلام بقوة - وهو الأمر الذي أعطى كيسنجر متسعاً ومجالاً للحركة، وترك في يده عدة بدائل ليختار من بينها فيما بعد.

٢- في اليوم الرابع للحرب، قدم كيسنجر اقتراحاً آخر لوقف إطلاق النار، ولكن في هذه المرة على أساس بقاء الفريقين المتحاربين في أماكنهما. هذا كان سيعني نصراً جزئياً للعرب، وتجنيباً لإسرائيل من شر هزيمة كاملة. ولكنه أهم من ذلك كان سيجنب الولايات المتحدة مغبة التدخل لمساعدة إسرائيل بالسلاح، أو بالسلاح وبالرجال - وهو الأمر الذي كان سيؤدي إلى خطر مواجهة نووية مع الاتحاد السوفييتي من ناحية، وإلى احتمال غضب حلفاء أمريكا من العرب، وربما اضطرارهم تحت الضغط الشعبي في بلادهم إلى القيام بشيء من شأنه التأثير على المصالح الأمريكية من ناحية أخرى.

هذه المرة كانت إسرائيل هي الرافضة لاقتراح كيسنجر بوقف إطلاق النار، لأنها في ذلك الوقت لم تكن حتى لتقبل بهزيمة جزئية. وأهم من ذلك لم تكن تسمح للعرب بتحقيق أي انتصار مهما كان صغيراً ومحدوداً. هذا السلوك الإسرائيلي لا يمكن تفسيره عقلانياً، ولكن فقط على المستوى النفسي والوجداني. ومن ناحية أخرى كانت إسرائيل تعرف أن الولايات المتحدة لن تتركها وحدها إن هي أصرت على الاستمرار في القتال (رغم خسائرها). وهو طبعاً ما حدث. فبعد رفض إسرائيل لقبول وقف إطلاق النار في اليوم الخامس اتخذت الولايات المتحدة قراراً

في اليوم السابع (١٣-١٠-٧٣) للحرب بأن تمد إسرائيل بكل ما تحتاجه من سلاح وعتاد. لقد اتضح للولايات المتحدة منذ اليوم الثالث للحرب أن إسرائيل قد تعرضت لهزة عنيفة عسكرياً ومعنوياً، وأن خسائرها البشرية فاقت كل الحسابات المتوقعة! وأن عتادها الحربي - وخاصة من الطيران والدبابات والتموين كان يتناقص بسرعة فائقة. صحيح استعادت إسرائيل جزءاً من هيبتها العسكرية مع اليوم الرابع للحرب بعد أن شنت هجوماً مضاداً على القوات السورية في جبهة الجولان، وأحرزت تقدماً نهائياً في زحزحة السوريين إلى خطوط ١٩٦٧ وما بعدها. ولكن حتى هنا، فوجئ الإسرائيليون والأمريكيون بأن السوريين حاربوا ببسالة منقطعة النظير، وبأن تقهقرهم كان بطيئاً ومنظماً، وكان أبعد ما يكون عن توقعاتهم بأن السوريين سيقعون في صفوفهم الفوضى، ويفروا هاربين أو مذعورين بمجرد التهديد باحتلال دمشق (وهو ما هدد به القادة الإسرائيليون وخاصة موشي دايان ابتداء من يوم ٩-١٠-٧٣). بل لقد اتضح لإسرائيل والولايات المتحدة مع يوم ١١-١٠ أن إسرائيل لن تستطيع مزيداً من التقدم على الجبهة السورية - خاصة بعد وصول القوات العراقية، واشتراكها اشتراكاً فعلاً في القتال. ومع يوم ١٢-١٠ أصبح هم إسرائيل الأول على الجبهة السورية هو أن تصمد - لا أن تتقدم - في مواجهة القوات السورية - العراقية؛ ولن تنقل بؤرة اهتمامها إلى جبهة السويس وسيناء.

٢- إن الاستعدادات الأمريكية لتزويد إسرائيل بالسلاح بدأ في اليوم الثالث للقتال (٨-١٠)، أي بعد رفض العرب لمقترحات كيسنجر بالعودة إلى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر[٤]، وبعد اتضاح فداحة الخسائر الإسرائيلية. ولكن لم يعلن بشكل رسمي إلا يوم ١٣-١٠، وبعد إيجاد الحجج المناسبة. والتي كان أهمها بدء الاتحاد السوفيتي تزويد مصر وسورية بشحنات جديدة من السلاح ابتداء من يوم ١٠-١٠-١٩٧٣. المهم هنا، هو أن الولايات المتحدة قد أنشأت أكبر جسر جوي في التاريخ لتزويد إسرائيل بالسلاح. بما في ذلك أنواعاً جديدة تعطى لإسرائيل لأول مرة[*]. ولكن بداية وصول هذا السلاح إلى

(٤) T. Draper, "The Road To Geneva", "Commentary, February, 1974, p. 34.

(*) نفس المرجع أعلاه.



إسرائيل وإلى مطارات سيناء مباشرة كان مؤذناً بنقل اهتمام إسرائيل الأول من الجبهة السورية إلى الجبهة المصرية يوم ١٣-١٠. وعند فجر ١٥-١٠ بدأت إسرائيل هجوماً على الضفة الغربية لقناة السويس مستغلة أحد الفجوات القائمة بين جيشي مصر الثاني والثالث، واستطاعت إسرائيل - رغم خسائرها العالية - أن تقيم رأس جسر عند منطقة الدفرسوار مساء يوم الثلاثاء ١٦-١٠. وقد تبع ذلك في اليوم التالي (١٧-١٠) عبور لواء إسرائيلي مدرع إلى منطقة الدفرسوار ورغم الأهمية الاستراتيجية المعدومة لهذا التقدم الإسرائيلي، إلا أن آثاره المعنوية على إسرائيل وأعوانها كان هائلاً. وبدت الأمور وكأن العرب على وشك هزيمة رادعة. ولكن بطء انتشار القوة الإسرائيلية على امتداد الجانب الغربي من القناة، وفشل اندفاعها شمالاً باتجاه الإسماعيلية، مع بقاء الجيش الأول بكامله شرق القاهرة (أي غرب القناة)، ووجود الجيشين الثاني والثالث على الضفة الشرقية والغربية للقناة (باستثناء منطقة الدفرسوار وما حولها)، كان معناه أن الإنجاز الإسرائيلي، رغم مهارته، ما يزال إنجازاً تكتيكياً بل أهم من ذلك كان هناك احتمال متوسط، إن لم يكن كبيراً، في أن ينقلب هذا الإنجاز إلى كارثة إسرائيلية في حالة نجاح الجيشين الثاني والثالث في سد الفجوة بينهما على الجانب الشرقي للقناة. فلو تم ذلك، ولابد أن المصريين كانوا سيحاولون أن يفعلوا ذلك كارهين أو راغبين، لأصبحت القوة الإسرائيلية[٢] بكاملها معرضة للفناء.

٤- على أي حال كان الموقف على جبهات القتال ملائماً رغم ضراوة الحرب، فالإنجاز العربي الاستراتيجي الضخم قد شابه انتكاسات تكتيكية خطيرة، والهزيمة الإسرائيلية استراتيجياً قد خفف من حدتها ذلك الانتصار التكتيكي البادي. هذه الهزة أو المهلة في الموقف وصلت ذروتها حوالي يوم ٢٠ أكتوبر. وهنا وجد كيسنجر فرصته الذهبية في أن يفرض محاولة جديدة

(٢) قدر الخبراء الأمريكيون حجم القوة الإسرائيلية غرب القناة ما بين ثلاثة وعشرين ألفاً (انظر مجلة نيوزويك الأمريكية عدد ٢٩ أكتوبر ١٩٧٣)

لوقف القتال مباشرة - إن لم يكن برضاء - كل الأطراف. لقد طار كيسنجر في ذلك اليوم إلى موسكو بناء على دعوة من سكرتير الحزب الشيوعي السوفييتي ليونيد بريجنيف. وفي العاصمة السوفييتية وصل الثنائيان الأعظم إلى مشروع اتفاق بوقف إطلاق النار، وقدماه سويًا إلى مجلس الأمن حيث ووفق عليه من جميع الأعضاء - باستثناء الصين الشعبية التي امتنعت عن التصويت.

٤- نص قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر يوم ٢٢ أكتوبر على ثلاثة بنود مترابطة: أ - وقف إطلاق النار في خلال اثنتي عشرة ساعة من صدور القرار وبقاء كل في مكانه، ب- تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (الصادر في نوفمبر ١٩٦٧) بكل أجزائه، ج- بدء المفاوضات بين الأطراف المعنية.

لقد كان القرار ٣٣٨ صفقة كيسنجرية تتصف بكل مظاهر التوازن والغموض المقصود. بحيث يجد فيه كل طرف شيئاً منصفاً، وشيئاً جائراً، وشيئاً يحفظ ماء الوجه. فمصر حصلت على وقف إطلاق النار مع بقاء قواتها على الجانب الشرقي للقناة، وبهذا لم تفقد أحد ثمرات إنجازها في العبور وتحطيم خط بارليف. فضلاً عن ذلك، بدا وكأن وقف إطلاق النار جاء قبل أن تتحقق أوضاع الثغرة الإسرائيلية في منطقة الدفرسوار، وبالتالي أوضاع الجيش الثالث على الجبهة الشرقية للقناة. ولكن في مقابل ذلك، قبلت مصر مبدأ التفاوض مع إسرائيل - وهو المبدأ الذي أصر العرب على رفضه منذ عام ١٩٤٨، وأكدوا رفضه في مؤتمر الخرطوم (بعد حرب يونيو ١٩٦٧). أما إسرائيل فقد حصلت على وقف إطلاق النار بعد أن حققت انتصاراً جزئياً على جبهة السويس، وبعد أن نجحت في إرجاع القوات السورية إلى خلف خطوط ١٩٦٧. فضلاً عن ذلك حصلت على موافقة مصر وسورية مبدأ التفاوض معها، وهو المبدأ الذي كانت قد أصرت عليه منذ عام ١٩٦٧[3]. ولكن في مقابل ذلك حرمت إسرائيل مما تصورت وقتها أن في مقدورها إحرازه - وهو تحطيم الجيش المصري الثالث، بعد محاصرته وقطع طرق مواصلاته وإمداداته.

(3) T. Draper "The Road to Geneva", op. cit., p. 36.

٦- ويبدو أن إسرائيل لم تكن على استعداد لأن تخرج من أي شيء في مقابل قرار وقف إطلاق النار، ولذلك سرعان ما خرقت القرار وتقدمت قواتها من ثغرة الدفرسوار باتجاه مدينة السويس لاحتلالها ولحصار الجيش الثالث، ونجحت في الوصول إلى مشارف السويس وجنوبها، حيث احتلت ميناء الأدبية. وقد أدى هذا بالفعل إلى قطع طريق القاهرة - السويس، وأصبحت المدينة نفسها محاصرة من ثلاث جهات، ومعها هي تلك الجيش الثالث. ولكن المدينة لم تسقط رغم محاولات إسرائيل العنيدة، حيث دافعت قوات الجيش المصري والشعب عنها دفاعاً مجيداً.

٧- ولكن خرق إسرائيل لوقف إطلاق النار واندفاعها لاحتلال السويس أثار تطورات رهيبة في الموقف وأوشك على تسبيب مجابهة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وأصبح العالم على شفا هاوية لأول مرة منذ أزمة الصواريخ الكوبية (١٩٦٢). فقد سلم السفير السوفييتي في واشنطن، أناتولي دوبرينين، رسالة بالغة العنف من ليونيد بريجنيف "تهدد" بأنه ما لم تتدخل الدولتان معاً لوقف إسرائيل عن خرقها لاتفاق إطلاق النار فإن الاتحاد السوفييتي قد يتصرف منفرداً، ويرسل قواته لتنفيذ قرار مجلس الأمن. لقد أصبح واضحاً لمصر وللاتحاد السوفييتي أن كيسنجر قد غرر بهما ليشتري وقتاً يعطي فيه لإسرائيل الضوء الأخضر لكي تحقق مزيداً من الإنجازات العسكرية التي تقوي من مركزها التفاوضي فيما بعد. ويذهب المسئولون الأمريكيون أنفسهم إلى أن إسرائيل فعلت ما فعلت بدون موافقة أو تأييد الولايات المتحدة، وهذه نقطة سنعود إليها فيما بعد. المهم أن كيسنجر اعتبر رسالة بريجنيف تهديداً باستخدام القوة؛ لذلك نصح الرئيس نكسون (وبعد استشارة وزير الدفاع شليسنجر) بأن يضع قوات الولايات المتحدة في طول العالم وعرضه على أهبة الاستعداد للحرب. في نفس الوقت أسرعت الولايات المتحدة ودول أخرى إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار جديد في اليوم التالي يطلب من المتحاربين في الشرق الأوسط وقف القتال

فوراً، والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر الأصلية؛ وبتكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بإرسال مراقبين للإشراف على تنفيذ هذا القرار الجديد(٥). وأصرت الولايات المتحدة على أن لا تشمل القوات الدولية وحدات من أي من الدول العظمى. وقد قبل الاتحاد السوفيتي هذا القرار، وتنفس العالم الصعداء بعد أن أنهت الولايات المتحدة حالة التعبئة والطوارئ لقواتها.

ب - كيسنجر وسياسة حافة الهاوية والاندفاع نحو تسوية

في الأيام الثلاثة بين عودة كيسنجر من موسكو وقرار مجلس الأمن الأول في ٢٢ أكتوبر وقرار مجلس الأمن الثاني يوم ٢٥ أكتوبر، شهد العالم فصلاً كلاسيكياً من دبلوماسية "حافة الهاوية" (brinkmanship) التي لم نعرفها منذ أيام المرحوم جون فوستر دالاس. وهي تلقي كثيراً من الضوء على أوجه التشابه بين كيسنجر ودالاس. وكان تسلسل الأحداث بعد وقف إطلاق النار شاهداً، لا فقط على استغلال كيسنجر الوضع الجديد لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، وإنما أيضاً لإقناع بعض الساسة العرب وعلى رأسهم السادات بحسن نية الولايات المتحدة وبحرصها على أن تكون حكماً أو وسيطاً نزيهاً بين الطرفين.

١- كان الوضع العسكري يوم ٢٥ أكتوبر - حينما توقف القتال بالفعل - مختلطاً، ولا يرضى عنه أحد من الفرقاء المتحاربين. فالجيش المصري الثالث محاصر من ثلاث جهات؛ ومدينة السويس وإن لم تسقط، إلا أنها أيضاً معزولة عن بقية أجزاء مصر. وهذا وضع كان من الواضح أن المصريين لا يرضونه ولن يسكتوا عنه. أما إسرائيل، التي نجحت وهللت بعبورها المعاكس واحتلالها جيباً كبيراً على الضفة الغربية للقناة، فقد اتضح لها أن هذا النصر التكتيكي يمكن أن يتحول إلى مصيدة استراتيجية تقضي فيها قوات هذا الجيب الحاصر بتطويقه من ثلاث جهات، والذي طالت خطوط مواصلاته وإمداداته. وقد سببت هذه المخاطر والاحتمالات خوفاً قاتلاً لدى

(5) "The War That Nobody Won", Newsweek, November 5, 1973, p. 50.

القادة الإسرائيليين - رغم تظاهرهم بعكس ذلك - إلا أنهم لم يكونوا راضين بدورهم عن الوضع العسكري بعد ٢٥ أكتوبر.

٢- مع عدم رضاء الطرفين، وجد كيسنجر فرصة سانحة لتجربة دبلوماسيته التي طالما تحرز النجاح في مثل هذه المواقف الملائمة، فلذلك أسرع بالذهاب إلى الشرق الأوسط؛ وتنقل بين القاهرة وتل أبيب؛ ومع ١١ نوفمبر كان قد توصل إلى اتفاق مبدئي بين مصر وإسرائيل يتألف من النقاط الست التالية:

١- تلتزم مصر وإسرائيل التزاماً جدياً بوقف إطلاق النار.

٢- يناقش الطرفان عودة جيوشهما إلى المواقع التي كانوا فيها عند وقت صدور قرار الأمم المتحدة الأول (٢٢ أكتوبر) بوقف إطلاق النار وذلك في إطار فصل للقوات وبغض لاشتباكها تشرف عليه الأمم المتحدة.

٣- ضمان حرية الحركة للمؤن والمعدات غير العسكرية للجيش المصري الثالث في سيناء.

٤- تتسلم مدينة السويس الطعام والماء والأدوية الكافية، ويتم إجلاء كل الجرحى من المدنيين.

٥- تتسلم قوات الأمم المتحدة كل نقاط التحكم والرقابة من القوات الإسرائيلية على طريق القاهرة - السويس.

٦- بمجرد تسلم الأمم المتحدة لنقاط التحكم والمراقبة، سيتم تبادل جميع أسرى الحرب[9].

لقد كان هذا الاتفاق نصراً تكتيكياً كبيراً لهنري كيسنجر والدبلوماسية الأمريكية، فبمقتضاه تخلت مصر عن إصرارها على تنفيذ قرار وقف إطلاق النار الثاني الذي ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط يوم ٢٢ أكتوبر، وهو الإصرار الذي كانت مصر قد أعلنته كشرط لتبادل أسرى الحرب. كذلك أقنع

---

(9) "To The Brink, Again and Back" Newsweek, November 19, 1973, p. 61

كيسنجر السياسي المصري، بضرورة فك الحصار البحري ضد الملاحة الإسرائيلية في باب المندب، أي أن كيسنجر نجح في أن ينتزع من مصر كل ما أصرت إسرائيل عليه (أسرى الحرب وفك الحصار البحري)! بينما لم ينجح – أو ربما لم يحاول – أن ينتزع من إسرائيل الحق الوحيد الذي أصرت عليه مصر وطالبته المنظمة الدولية. ونعتقد أنه من هذه النقطة بالضبط نحدد نمط الدبلوماسية الكيسنجرية وأسلوبها في التعامل أو "التوسط" بين العرب وإسرائيل. ففي مقابل كل تنازل إسرائيلي صغير، لابد أن يقدم العرب عدة تنازلات كبيرة.

٣- إن الصحافة الأمريكية خاصة، والغربية عموماً، لم تخف دهشتها من هذا النجاح الهائل الذي حققه كيسنجر – لا في حل مشكلة الشرق الأوسط بالضرورة – ولكن في قدرته على إحداث ما هو أشبه بانقلاب دبلوماسي في علاقة مصر بالولايات المتحدة. فها هي هذه الأخيرة بعد ست سنوات من التأييد شبه المطلق لإسرائيل، ومن الإذلال شبه المتعمد لمصر والعرب، وخصوصاً للرئيس السادات[١٠]؛ وهي هي نفس الدولة التي أمدت إسرائيل بآخر صيحة في عالم الأسلحة، عبر أكبر جسر جوي في التاريخ لكي تدحر العرب ومصر بالذات؛ ها هي نفس الدولة يقدم لها رئيس مصر التنازل تلو التنازل، ويعيد معها العلاقات الدبلوماسية ولم تمض أسابيع على دراما حرب أكتوبر؛ وقبل أن يجد أصدقاء وأشقاء مصر استئناف هذه العلاقات التي كانوا قد قطعوها أصلاً تأييداً لمصر. لقد كان من حق الصحافة الغربية والعربية، بل من حق العالم كله أن يندهش لمثل هذا الانقلاب الدبلوماسي المنقطع النظير.

---

(١٠) يعتقد كثير من القراء أن العروض السخية التي قدمها الرئيس السادات، بعد [illegible] السلام من أجل تسوية سلمية في المنطقة إنما لم تأت من قبل الولايات المتحدة أو طالبت هي منه المزيد من التنازلات. ويقال أيضاً أن الولايات المتحدة قد تجاهلت عروض السادات في عام ١٩٧١ [illegible] حل المشكلة بشكل [illegible] – كما [illegible] – ولا [illegible] الولايات المتحدة من كل ذلك [illegible] الرئيس السادات مع العالم العربي والخارجي كلها، لكي [illegible] وبالتالي [illegible] من التنازلات [illegible] هذه الرواية [illegible] في [illegible] عام ١٩٧٢.

ومع أن الرئيس السادات يعرف بالجهد المحامي، إلا أن أبعاد ما قدمه من تنازلات لا تترك كثيراً من الشك في أنه قد وضع ثقة لا حد لها في قدرة كيسنجر على سرعة إنجاز الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة.

٤- وكان افتتاح مؤتمر جنيف في ٢١ ديسمبر ١٩٧٣، إنجازاً دبلوماسياً آخر لهنري كيسنجر. فلأول مرة منذ عام ١٩٤٨ يجلس المتفاوضون العرب والإسرائيليون على مائدة واحدة ليجتمعوا علناً أمام العالم. لقد كانت إسرائيل تصر دائماً على هذا المطلب، وكان العرب دائماً يرفضون. ونجح كيسنجر في إقناع - إن لم يكن جميع العرب - فأكبر دولة عربية بالجلوس على مائدة المفاوضات مع إسرائيل. وطبعاً، لم يؤد المؤتمر من الناحية الموضوعية إلى أي نتائج وكانما كان الغرض منه الإمعان في تدليل إسرائيل من ناحية، وإذلال مصر من ناحية أخرى. فقد أصبحت إسرائيل من ناحية، وإذلال مصر من ناحية أخرى. فقد أصبحت إسرائيل محقة في التردد في الذهاب إلى جنيف، وحينما ذهبت رفضت أن تتفاوض بجدية في حضور الآخرين (وخاصة الاتحاد السوفيتي) وهكذا تحولت جنيف إلى شكل احتفالي لا يقدم ولا يؤخر بالنسبة لإسرائيل. أما بالنسبة للعرب فقد أصبحت مصدراً للمناظرة والنقاش والخلافات من مؤيد ومعارض.

إذا كان قرار وقف إطلاق النار هو الإنجاز الأول لكيسنجر في حرب أكتوبر، وإذا كان اتفاق النقاط الست التي تثبت وقف إطلاق النار (وأدى إلى تبادل الأسرى، وفك الحصار المصري على إسرائيل، وتموين الجيش الثالث ومدينة السويس بالطعام والشراب) هو الإنجاز الثاني لهنري كيسنجر، فقد كان إنجازه الثالث هو ذهاب العرب والإسرائيليين إلى جنيف. أما إنجازه الرابع فقد كان اتفاق فصل القوات بين مصر وإسرائيل في ١٨ يناير ١٩٧٤.

٥- فبعد عدة رحلات بين أسوان (المقر الشتوي للرئيس السادات) والقدس، نجح هنري كيسنجر في التوصل إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل يقضي بفصل قواتهما على جبهة السويس، وكانت أهم بنود الاتفاق هي:

أ- انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط يبعد حوالي ١٥ ميلاً شرق قناة السويس في سيناء.

ب- تخفيف الوجود العسكري المصري على الجهة الشرقية من القناة إلى سبعة آلاف جندي فقط، وعدد محدود من الدبابات والمدافع الثقيلة على ألا يتجاوز عمق الشريط الذي تحتله هذه القوات عن خمسة أميال شرق القناة.

ج- ترابط قوات الطوارئ الدولية في المنطقة الوسطى، وعمقها عشرة أميال والتي تفصل القوات الإسرائيلية عن القوات المصرية.

ولأن بنود هذا الاتفاق كانت من بنات أفكار كيسنجر - بعد أن رفضت إسرائيل الخطة المصرية لفصل القوات، وبعد رفض مصر للخطة الإسرائيلية - فقد اعتبر ذلك إنجازاً باهراً. أضيف إلى إنجازات كيسنجر الأخرى، كذلك اعتبر هذا الاتفاق نصراً دبلوماسياً أمريكياً لأنه تم بدون حضور الاتحاد السوفييتي وخارج إطار مؤتمر جنيف[11]. لقد اتخذ كيسنجر من رفض إسرائيل لحضور الاتحاد السوفييتي في المفاوضات ذريعة لعزل السوفييت عن المجهود الدبلوماسي الفعلي لتسوية أزمة الشرق الأوسط. طبعاً، كان الاتحاد السوفييتي يحاط علماً بنتائج المفاوضات؛ ولكن كيسنجر لم يكن يسمح للسوفييت بالمساهمة الفعلية أثناء هذه المفاوضات، وبهذا نجح كيسنجر في أن يجعل الولايات المتحدة المرجع الأساسي وولي الأمر لكل من مصر وإسرائيل. ولم يكن ليتأتى كل ذلك إلا بالثقة التي وضعها الرئيس السادات في هنري كيسنجر، ولا أدل على ذلك من الكلمات التي قالها السادات عنه لأحد المراسلين الأمريكيين:

"إن هنري كيسنجر رجل عظيم، فلأول مرة يوجد عندكم سياسي حقيقي كوزير للخارجية. إنه رجل ذو رؤية وذو استراتيجية. والأهم من ذلك فهو رجل يحترم كلمته"[12].

---

(11) "A Victory for Shuttle Diplomacy", Newsweek, January 28, 1974, p. 31
(12) "Kissinger Statecraft: How Henry Does It" Time, April 1, 1974, p. 27.

أما الطرف الإسرائيلي الذي لم يفقد ثقته أساساً بالولايات المتحدة، فقد زادت ثقته وتدعمت بهنري كيسنجر وقال عنه إيجال آلون نائب رئيس وزراء إسرائيل بعد مفاوضات فصل القوات

"إنه (كيسنجر) يعطيك تعبيراً بأنه يبحث لك عن حلول وتفهم عظيمين، ومع ذلك فهو لا يتخلى عن مواقفه. إنه لا يستدرجك بأن يأتي لك بخطة معينة جاهزة، ومع ذلك فإننا متأكدون أن في ذهنه مثل هذه الخطة. إنه يعطيك الشعور بأنه حقيقة حريص عليك وعلى بلدك وعلى الشرق الأوسط"(١٣).

طبعاً بالنسبة لإسرائيل التي لا تثق بالأمم المتحدة والتي ناهضت السوفييت، كان طبيعياً أن تسعد بإجراء مفاوضات مع العرب تحت الإشراف الفعلي المنفرد للولايات المتحدة، حليفتها في ساعة الضيق والشدة. بل كان طبيعياً أن يزيد من سعادتها أن يتم كل ذلك من جانب الولايات المتحدة في شخص أول وزير خارجية أمريكي يهودي.

ولكن هنري كيسنجر حريص دائماً على أن يعلن - وربما في قرارة نفسه يصدق ما يعلنه - أن يهوديته لا تعني شيئاً بالنسبة لتفكيره وسلوكه في محاولة تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. بل إنه يصر على قدرته في أن يتناول مشكلات هذا الصراع بلا تعصب ولا تحيز. ويذهب بعض المتحمسين له إلى القول أن يهوديته ربما تساعده في أن "يضغط" على إسرائيل حينما يلزم الأمر لتقديم تنازلات، دون أن يجرؤ أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة على اتهامه "بمعاداة السامية" (Anti-Semitism). ويذكر هؤلاء المتحمسون أن العديد من الساسة الأمريكيين وموظفي وزارتي الخارجية والدفاع قد عانوا في الماضي من اضطهاد الصهاينة لهم واتهامهم بمعاداة السامية(١٤).

---

(١٣) المرجع السابق أعلاه، ص ٣١.

(١٤) الأمثلة البارزة التي تذكر في هذا الصدد هي فورستال وفولبرايت وأخيراً جورج براون، رئيس هيئة الأركان الأمريكية الذي شنت عليه الصحافة واللوبي الصهيوني حملة شعواء في أكتوبر - نوفمبر ١٩٧٤، لمجرد توجيهه بعض النقد لسيطرة إسرائيل على رجال الكونجرس، وقدرتها على الحصول على كل ما يلزمها من سلاح حتى لو كان ذلك على حساب القوات الأمريكية نفسها.

على أي الأحوال، يبدو أن يهودية كيسنجر لم تقف عقبة في طريق تعامله مع معظم الزعماء العرب. ومن الواضح أنه نجح تماماً في اكتساب ثقة الرئيس السادات. وإذا كانت يهودية كيسنجر لم تعق تعامله مع الزعماء العرب فإن ذلك لا يرجع إلى مهارة كيسنجر وحدها وإنما يعود أيضاً وبنصيب متساو - إن لم يكن أكثر - إلى تمتع العرب بقدر كبير من التسامح وقلة التعصب الديني لدى الغالبية العظمى منهم. وطبعاً فات الصحافة الغربية أن تتذكر ما دأب العرب على ترديده طوال ربع قرن وهو أن عداءهم لإسرائيل والصهيونية لا يعني عداء لليهود أو للديانة اليهودية.

جـ- بعض الملامح الشخصية لأسلوب كيسنجر في التعامل

لقد نجح كيسنجر في أن يعطي جميع المراقبين انطباعاً قوياً بالواقعية والموضوعية. وقال عنه أحد الدبلوماسيين الكبار أو بعض الذين تعاملوا معه عن قرب:

"إن كيسنجر لا يصدر أحكاماً متعلقة بالقيمة (Value judgements) إن السؤال بالنسبة له دائماً ليس هو من المحق ومن المخطئ؛ وإنما ما هو الواقع الموضوعي، وما الذي يمكن أن ينجز في ضوء هذا الواقع وفي ظل الظروف المهيمنة"[15].

ولعل هذه الشهادة تحمل في طياتها من المعاني والمفاتيح لأسلوب كيسنجر أكثر مما يعتقد القارئ لأول وهلة. من ناحية، ليس صحيحاً أن كيسنجر لا يصدر أحكاماً متعلقة بالقيمة. إن كتاباته وتصريحاته كلها يحركها اعتناقه لقيم معينة. وليس معقولاً أن يؤكد هو على ضرورة معرفة القيم التي يعتنقها خصومه ومن يتفاوض معهم دون أن يكون لهذا المتغير أهمية قصوى في سلوك وأسلوب هنري كيسنجر نفسه. لقد أشرنا إلى بعض مصادر هذه القيم في شخصية هنري كيسنجر في مكان آخر. المهم هنا هو ذكاء هنري كيسنجر في إعطاء هذا الانطباع المعام لجميع من يتعاملون معه بأنه لا يهتم بإصدار الأحكام وأنه فقط ينطلق من أرضية "الواقع" في حله للمشكلات.

---

(15) "Super Star Statecraft," op. cit. 26



من ناحية فلسفية هناك قشرة خارجية من الصدق في إدعاء كيسنجر - وهو ما يسميه فلاسفة العلوم "بالصدق الخارجي" (external validity). فهو حقيقة بحكم أن الأطراف المتنازعة لا يمكن أن تحطم بعضها، أو تستولي على شيء على مائدة المفاوضات ما لم يكن ذلك انعكاساً لحقائق معينة على الطبيعة وفي أرض الواقع ومن هنا يلجأ هنري كيسنجر إلى أحد أسلوبين في التعامل مع الأطراف الدولية الأخرى.

- **الأول:** هو أن يعمل مباشرة أو بطريق غير مباشر على تغيير هذا الواقع قبل التوجه إلى مائدة المفاوضات.

- **الثاني:** هو أن يوحي للأطراف ذات العلاقة بأن تقرأ الواقع بطريقة معينة. وبناء على هذه القراءة المغلة أو المحرفة أو المغلوطة يبدأ هنري كيسنجر في التعامل معهم.

وأبلغ تصوير لهاتين الوسيلتين في التعامل مع "الواقع" ومع أطراف النزاع في الشرق الأوسط هو ما حاولنا عرضه في الصفحات السابقة حول الطريقة التي تصرفت بها الولايات المتحدة في معالجتها لحرب أكتوبر ٧٣ من خلال هنري كيسنجر. فدعوته الأولى (يوم ٧ أكتوبر) لوقف إطلاق النار والانسحاب إلى خطوط ٥ أكتوبر لم تكن تجاوباً من العرب الذين كانوا قد نجحوا بالفعل في تغيير "الواقع" في الجولان وعلى جبهة السويس. لذلك سارع كيسنجر بالإعداد للآتي:

- جسر جوي لمد إسرائيل بالسلاح والعتاد.

- خطة طوارئ لمد إسرائيل "بالمتطوعين" الأمريكيين.

- خطة طوارئ تقتضي بتدخل الأسطول السادس إذا لزم الأمر.

- خطة طوارئ كونية لكل القوات الأمريكية في العالم لاحتمال مجابهة مع الاتحاد السوفييتي.

كل هذه الخطوات كانت محاولات محسوبة لتغيير "الواقع" بواسطة كيسنجر قبل أن يتعامل مع أطراف النزاع، وخاصة العرب منهم. هنا حاول

كيسنجر مباشرة وبطريق غير مباشر (من خلال الضغط العسكري الإسرائيلي بعد يوم ١٥ أكتوبر) أن يجبر العرب على قبول وقف إطلاق النار. ومن ناحية ثانية أتاح له عجز إسرائيل الكامل واعتمادها شبه الكلي على الولايات المتحدة أثناء القتال، أتاح له ذلك ممارسة بعض الضغوط على إسرائيل، وهو الشيء الذي ربما كان سيعجز عنه لولا ظروف الحرب.

أما الوسيلة الأخرى وهي الإيحاء للأطراف التي يتعامل معها بأن تقرأ "الواقع" أو "الوقائع" بصورة معينة (مضللة، أو محرفة، أو مغلوطة) فمن أمثلتها الباهرة قصة كيسنجر بشأن حديثه أول أيام الحرب بوقف القتال. لقد حكى لمن قابلهم من الزعماء العرب - وكل ملامح الجدية مرتسمة على وجهه - بأنه فعل ما فعل "حرصاً" على العرب: "فكل التقارير كانت تفيد بأن إسرائيل تستطيع سحق كل الجيوش العربية في عدة أيام". وقد سارع هؤلاء الزعماء العرب - في فرط سذاجتهم أو إعجابهم بذاتهم - إلى تكرير ما قاله هنري كيسنجر، وأشار إلى هذه الواقعة الصحفي المصري الكبير محمد حسنين هيكل في أحد مقالاته الأسبوعية بعد الحرب وبعد زيارة كيسنجر الأولى لمصر.

لقد انتظر هنري كيسنجر خمسة شهور كاملة قبل أن يتحرك جدياً لترتيب اتفاق فصل للقوات بين إسرائيل وسورية على جبهة الجولان. وهو لم يفعل ما فعل إلا بعد إحساسه بأن حرب الاستنزاف التي شنتها سورية يمكن أن تؤدي إلى جر مصر والدول العربية الأخرى إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل، وأهم من ذلك يمكن أن تعرقل مخططاته الكلية بشأن ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط. لقد كان حجم "التنازلات" الإسرائيلية على الجبهة السورية انعكاساً للأثر "المحدود" لحرب الاستنزاف.

وهنا مرة أخرى نجد كيسنجر يتحرك من أرضية الواقع ويستخدم نفس الوسيلتين المذكورتين في الفقرة السابقة. فهو من ناحية أدرك أهمية التحرك وإلا انفجر الوضع في الشرق الأوسط بطريقة لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتحكم فيها. ومن ناحية ثانية أوحى لكل من مصر وسورية على وجه الخصوص بأن

مبادرات إسرائيل لابد أن تكون محدودة، وأن سورية لابد أن تنخفض من "غلواء" مطالبها في استرداد أراضيها. فسوريا لم "تنتصر" في أكتوبر و"حرب الاستنزاف" تكاد تكون محدودة الجدوى" - والدليل على ذلك هو أن إسرائيل لم تتزحزح قيد أنملة. والمفارقة هنا بالطبع هو أن كيسنجر كان يدرك تماماً أن حرب الاستنزاف السورية تكاد تقلب مخططاته رأساً على عقب، ولهذا السبب ولهذا السبب فقط، تحرك وتوسط وطار بين القدس ودمشق أكثر من أربعين مرة.

لقد كان اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية "إنجازاً" أخر طبلت له الصحافة الغربية؛ خاصة وأن زيارة نكسون للمنطقة قد جاءت في أعقاب ذلك الاتفاق. وكان الاستقبال التاريخي للرئيس الأمريكي وخاصة في مصر هو تتويج لسجل الإنجازات الحافل الذي حققه كيسنجر في المنطقة بين شهري أكتوبر ١٩٧٣ ويونيو ١٩٧٤. وتلخيصاً نعيد تذكير القارئ بما تحقق على يد وزير الخارجية الأمريكي في خلال تلك الشهور القليلة:

- قرار وقف إطلاق النار (٢٢ أكتوبر) من خلال مشروع قرار مشترك مع الاتحاد السوفيتي (القرار ٣٣٨).
- قرار وقف إطلاق النار الثاني (٢٥ أكتوبر) مع نجاحه في موافقة مجلس الأمن على إرسال قوات طوارئ دولية لا تشترك فيها الدول العظمى.
- اتفاق تثبيت وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل ذو النقاط الست (١١ نوفمبر).
- عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط بحضور مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (٢١ ديسمبر ١٩٧٣).
- اتفاق فصل القوات على الجبهة المصرية (١٨ يناير ١٩٧٤).
- إنهاء الحظر العربي على تصدير النفط للولايات المتحدة (مارس ١٩٧٤).
- اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية (مايو ١٩٧٤).
- زيارة نكسون لمنطقة الشرق الأوسط وتوقيع مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والفنية مع الدول العربية (يونيو ١٩٧٤).



– النجاح في عزل الاتحاد السوفيتي عن المجرى الرئيسي لتطورات الأحداث في المنطقة، وبالأخص عن إجراءات التسوية (باستثناء الجلسات الاحتفالية المعنونة في مؤتمر جنيف).

– إعاقة تطور محاولات التقارب العربي – الأوروبي التي بدأت بوادره عقب حرب أكتوبر مباشرة.

إن المتأمل في هذه القائمة من "الإنجازات" الكيسنجرية لا يسعه إلا أن يعجب بقدرات الرجل الفائقة – إن لم تكن الخارقة – في تحويل ما أجمعت عليه الصحف الأمريكية نفسها في أكتوبر ١٩٧٣ بأنه هزيمة[١٦] للولايات المتحدة إلى سلسلة من الانتصارات. بل لقد نجح كيسنجر لا فقط في جعل العرب يكافئون من ساند عدوهم، بل أيضاً في جعل العرب يحاسبون أصدقاءهم الذين وقفوا إلى جانبهم وقت الشدة. فقد عزل الاتحاد السوفيتي عن الاشتراك في معظم ما تم من خطوات واتفاقيات – بل وكيلت له الاتهامات الظاهرة أو المبطنة من بعض القادة المصريين "لتقاعسه" عن إعطاء العرب المزيد من السلاح. كذلك عوقب العالم الثالث وخاصة في أفريقيا وآسيا من جراء أسعار النفط التي تضاعفت مرتين بعد حرب أكتوبر – رغم أن هذه الدول قدمت دعماً معنوياً هائلاً للعرب أثناء المعركة، سواء في الأمم المتحدة أو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ولم يحرك العرب ساكناً لمساعدة هذه الدول إلا بعد ما يقرب من سنة كاملة. كذلك لم ينتهز العرب فرصة انفتاح بعض دول غرب أوروبا عليهم واستعداد هذه الدول للتحول مع العرب في علاقات اقتصادية وتقنية ومصرفية متكافئة وطويلة الأمد. بل لقد نجح كيسنجر ودبلوماسيته في أن يجعل توجهات العرب الرئيسية في هذه المجالات شطر الولايات المتحدة نفسها.

والخلاصة هي أن ما خرجت به الولايات المتحدة من مكاسب في حرب أكتوبر يفوق بعدة مرات ما خرج به أي من الأطراف المحلية أو الدولية. ومن الصعب

---

(١٦) عنونت مجلة نيوزويك الأمريكية عن هذا الموضوع مقالها "الحرب التي لم يكسبها أحد" (سبق الإشارة إليها سابقاً في هامش ٦) وحددت في قائمة الخاسرين كل من إسرائيل والعرب والولايات المتحدة. فقط، بحسب المجلة، فإن الاتحاد السوفيتي هو الفائز الأول.

- بعد مرور أكثر من سنة على حرب أكتوبر - تصور الأمور كما تمت بالفعل في تلك الشهور من عام ١٩٧٤، ومن الصعب - في ضوء النتائج العملية لتلك الحرب - معرفة القدر من هذه المكاسب الأمريكية التي يمكن أن نعزوه إلى "عبقرية" هنري كيسنجر، والقدر الذي يمكن أن نعزوه إلى "سذاجة" بعض القادة العرب.

لقد نجح هنري كيسنجر في إعطاء هؤلاء القادة انطباعين قويين:

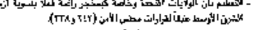
الأول، هو أن الولايات المتحدة في يدها مفاتيح حل أزمة الشرق الأوسط، وأنها عازمة على استخدام هذه المفاتيح لحل الأزمة بالفعل وبشكل منصف للعرب وأنها ستمارس ما يلزم من ضغوط على إسرائيل في هذا السبيل.

والثاني، هو أن الولايات المتحدة مستعدة للإسهام في مشاريع التنمية الاقتصادية الضخمة، وتقديم المساعدات المالية والفنية اللازمة في هذا الصدد - وخاصة لمصر.

وقدم كيسنجر من الدلائل والوعود ما ثبت من قوة هذين الانطباعين - أولاً بالاتفاقيات فصل القوات، وثانياً من خلال تضمينه مشروع المساعدات الخارجية للكونجرس والذي تضمن ٢٥٠ مليون دولاراً لمصر. وطلب كيسنجر في مقابل ذلك أن يبطء العرب وأن يلتزموا بالصبر تجاه دبلوماسيته التدريجية في تجزؤ المشكلة وحلها جزءاً جزءاً. ومن ناحية أخرى كان على العرب أن يظهروا، لا فقط مشاعر ودية نحو الولايات المتحدة، بل يترجموا ذلك إلى أعمال وخطوات محسوسة على الصعيد الداخلي في بعض الدول العربية (مثل تعديل بعض الأنظمة والقوانين التي تسهل حرية عمل رأس المال الأمريكي وتكفل له الضمانات في مصر) وعلى الصعيد الإقليمي العربي وعلى الصعيد الدولي. على الصعيدين الأخيرين نذكرنا بالفعل ما طرأ على العلاقات العربية - السوفيتية من جفاء، وما طرأ على العلاقات العربية الأوروبية من برودة وجمود بعد حرب أكتوبر.

وتتجلى أوجه السذاجة العربية فيما يلي:

أ - التسليم بأن الولايات المتحدة وخاصة كيسنجر راغبة فعلاً بتسوية أزمة الشرق الأوسط طبقاً لقرارات مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٣٨).





ب - التسليم بقدرة كيسنجر أو حتى الرئيس الأمريكي نكسون بممارسة ما يلزم من ضغوط على إسرائيل.

ج - التسليم بأن الولايات المتحدة في يدها وحدها مفاتيح الحل.

د - التسليم بأن كيسنجر قادر على أن يحرر مصر وغيرها من البلاد العربية المحتاجة بالمساعدات المالية والفنية.

إن أخذ هذه المسلمات على علاتها ودون تمحيص نقدي يعكس بعض جوانب الخيال العربي المريض الذي يختلط فيه أحياناً المعقول واللامعقول، الواقع والتمني، الممكن والمستحيل. وأهم من ذلك فإن تسليم بعض القادة العرب بهذه المقولات يعكس جهلاً فاضحاً بطبيعة القوى النافذة، والجماعات الضاغطة (Pressure groups) في داخل الولايات المتحدة نفسها فلو توفر لهؤلاء القادة العرب بعض الدراية عن عملية اتخاذ أو صنع القرار السياسي - وخاصة الخارجي، لأدركوا أن وعود كيسنجر - على افتراض صدقه - لا تعني الكثير في وجود كونجرس تعلن أغلبيته العظمى إسرائيل والصهيونية. ويصدق نفس الشيء على ما أخذ بعض القادة العرب من تسليم بأن أمريكا وحدها تملك مفاتيح حل الأزمة. وربما كانت قناعتهم بهذه المسلمة هي السبب في إثارة ظهورهم لأصدقاء العرب، وخاصة السوفييت، بعد الحرب مباشرة. فضلاً عن كون هذا السلوك مخالف لأبسط مظاهر العرفان بالجميل، وتنكر لتحالف استراتيجي يرجع إلى عشرين سنة تقريباً فضلاً عن كل ذلك كان هذا السلوك انعكاساً لقلة الوعي بأن المسائل الدولية الكبرى في عالم السبعينيات لا يمكن أن تحل إلا باشتراك واتفاق العملاقين الجبارين على قدم المساواة. وربما هذا هو السبب في عدم انفعال الاتحاد السوفييتي أو غضبه من "أصدقائه" العرب الذين تنكروا لكل ما قدمه لهم من مساعدات. فالاتحاد السوفييتي كان يعلم علم اليقين أن كل الجهود التي تبذلها الأطراف المختلفة لا يمكن أن تمضي شوطاً مهماً بدون اشتراكه وموافقته. وكان يعلم علم اليقين أن "الحركة" - رغم كثرتها - لا تعني "التحرك" في طريق التسوية التي يرضى عنها العرب. وكان يعلم أن العرب ومصر بالذات، لن يجدوا مصادر السلاح اللازم لصمودهم في وجه التسليح الأمريكي لإسرائيل إلا من الكتلة الاشتراكية

لقد نجح كيسنجر - بعاونه في ذلك سذاجة بعض الزعماء العرب - في أن يهدئ أحوال المنطقة ويكتسب ثقة معظم من تعامل معهم، وأن ينهي الحظر العربي للنفط، وأن يقنع العرب بأن يصبروا عليه، ويتحركوا معه دبلوماسياً على مراحل أو على "خطوة خطوة"، وأن يتعاملوا مع الولايات المتحدة في مختلف اتفاقيات ولقنع بعضهم بأن يحدث تغييرات داخلية هيكلية وتشريعية تخدم المستثمرين الأمريكيين؛ ونجح في استعداء بعض القادة العرب على بعضهم البعض وعلى بعض حلفائهم، وأقنع بعض القادة العرب حتى بأن يحصوا النظر عن تسليح أمريكا لإسرائيل، على أساس أن هذا التسليح يعطي أمريكا أوراقاً كثيرة "للضغط" على إسرائيل في المستقبل.

في نفس الوقت لم يكف كيسنجر لحظة واحدة - منذ حرب أكتوبر - عن محاولة تكتيل الدول الغربية الكبرى المستهلكة للنفط في جبهة واحدة واستعدائها على الدول العربية المنتجة للنفط. ولم يكف لحظة واحدة عن محاولة الضغط على هذه الدول العربية لتخفيض الأسعار من ناحية، ولإعادة ضخ أموالها "الفائضة" في الأسواق المالية الغربية عامة والأمريكية خاصة من ناحية أخرى.

باختصار حاول كيسنجر - في خلال الشهور التي أعقبت حرب أكتوبر - أن يقوض كل أركان التضامن العربي تدريجياً، وأن يجهز على كل ما حققه العرب من إنجازات عسكرية ودبلوماسية واقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر. والعجيب حقاً أنه حاول كل ذلك دون أن يخسر ثقة بعض القادة العرب.

د. نحو فهم حقيقي للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة

إن ما استخلصناه في نهاية الفقرة السابقة قد يوحي للقارئ بأنه لم يحدث أي تغيير على أهداف واستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة وأن كل ما تسعى إليه أمريكا هو إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل السادس من أكتوبر ١٩٧٣. مثل هذا الفهم يكون مخطئاً في سطحيته ومغالياً في تبسيطه. إن العالم بعد حرب أكتوبر قد تغير بالفعل، وهنري كيسنجر بحسه التاريخي وبنظرته الشاملة للأمور لابد وأن يكون من الأوائل الذين يدركون أبعاد هذا التغير.

المشكلة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية ولهنري كيسنجر هي: ما هو الممكن في ظل ما حدث في ذلك الشهر من أكتوبر، وما تلاه من مضاعفات اقتصادية ودبلوماسية طوال الأسابيع والشهور التي انتهت بوقوف ياسر عرفات على منبر الأمم المتحدة في قلب مانهاتن قلعة الصهيونية العالمية. وتحديد "الممكن" بالنسبة لأي صانع قرارات لا يتم في فراغ. هناك حقائق ثابتة لا يمكن القفز في وجهها، وهناك "حقائق" يمكن خلقها وتطويعها! وهناك قوى عديدة متصارعة في خلق حقائق تخدم مصالحها! وهناك جماعات ضغط في الداخل والخارج تتنافس في تقديم تفسيراتها للحقائق الثابتة والمتغيرة على السواء.

إن هيكل العالم كما تصوره كيسنجر قبل تسلمه لمنصبه الرسمي، وكما حاول أن يبنيه بعد تسلم المنصب، لا يسمح للخلافات المحلية بين قوى من الدرجة الثالثة (مثل مصر وإسرائيل) بأن تعكر صفوه، أو أن تهدمه. ومع ذلك فقد اتضح لكيسنجر تجريبياً من خلال حرب أكتوبر أن مثل هذه الصراعات الإقليمية يمكن حقيقة أن تقوض جدران المعبد، إن لم تهدمه تماماً. إن تلك الحرب - على قصرها - قد فرضت على جميع المشتغلين بالشئون الدولية، وأولهم كيسنجر، أن يقوموا بمراجعات مستفيضة لأحوالهم، ولواقع دولهم ولمصالحهم القومية، ولعلاقاتهم بغيرهم من الكتل والتكتلات ومن الدول والمنظمات في عالم ما بعد أكتوبر.

ولابد لفهم عقلاني لما طرأ على السياسة الأمريكية من تغيير بعد أكتوبر من تحليل:

١- لطبيعة القوى المحلية الداخلة في صنع القرار الأمريكي.

٢- ولعلاقة أمريكا بالاتحاد السوفييتي وبسياسة الوفاق.

٣- ولعلاقة أمريكا بحلفائها في غرب أوروبا واليابان.

٤- ولعلاقة أمريكا بقوى الصراع المحلية في الشرق الأوسط.

ورغم أن كل عنصر من هذه العناصر الأربع يحتاج إلى بحث مستقل، فإننا سنحاول في البحث القائم أن نلقي عليها جميعاً بعض الضوء من خلال طرحنا لثلاث نظريات متضاربة عن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط بعد أكتوبر

الفصل الرابع

كيسنجر وسياسة أمريكا

في

الشرق الأوسط بين الحربين



1. مقدمـة

لقد فرضت حرب الخليج على كل أفراد المجتمع الدولي أن يعيدوا النظر في كثير من "الثوابت التقليدية" وأن يراجعوا تعريفاتهم لمصالحهم القومية، وتحديد مفاهيم الاستراتيجية وسياساتهم "الشرق الأوسط". وربما لم تحدث مثل هذه المراجعات بين أي مجموعة من الدول بقدر ما حدثت بين الولايات المتحدة وحلفائها في غرب أوروبا واليابان.

لقد أصبح من تحصيل الحاصل أن نقول أن "المصلحة القومية" (National interest) لأي دولة هي التي تشكل استراتيجيتها، وهي التي تحدد سياستها، وهي التي تملي تكتيكاتها. والمصالح القومية لأي دولة لا تتغير كل يوم أو كل سنة. إن المصالح القومية - متى حددت عقلانياً - يصبح لها صفة الاستمرار، إن لم يكن الخلود. وفي هذا المعنى شاع القول الكثير في العلاقات الدولية من أنه "ليس هناك أصدقاء أبديون أو أعداء أبديون؛ ولكن هناك مصالح أبدية".

ومع "الخلود" النسبي للمصالح القومية إلا أن الوسائل لتحقيق هذه المصالح قد تتغير بين الحين والآخر، طبقاً لما يطرأ على النظام الدولي من تغيرات في موازين القوى المحلية أو الإقليمية، أو نتيجة لتغيرات تكنولوجية واقتصادية مفاجئة. الوسائل - إذن - أكثر تغيراً وتبدلاً من الأهداف أو المصالح القومية. ولكن حتى الوسائل يمكن تقسيمها إلى مستويين: أحدهما استراتيجي والآخر عملياتي أو تكتيكي (operational level) والمستوى الأول، مع أنه متغير، إلا أنه أكثر ثباتاً من المستوى الثاني. فإذا نظرنا إلى الأهداف أو المصالح القومية مقارنة بالاستراتيجية والتكتيك كمستويات ثلاثة في علاقاتها بدرجة التغير الطارئ، لظننا أن هذه العلاقة عكسية. فما يطرأ على الأهداف القومية من تغير في أي وحدة زمنية يكاد يكون ضعيفاً أو معدوماً، ولكنه يزيد إلى حد ما بالنسبة للاستراتيجية ثم يزيد بشكل ملحوظ بالنسبة للمستوى العملياتي أو التكتيكي. الاستراتيجية والتكتيك معاً يطلق عليهما عادة اسم "سياسة" الدولة. وهكذا تكون سياسة أي دولة هي مجموعة الوسائل (الاستراتيجية والتكتيكية) التي تعتقد هذه الدولة أن من شأنها تحقيق الأهداف أو حماية المصالح القومية.

لذلك يصبح من المهم - لتبين مدى ما طرأ على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من تغيير - أن نقترب الموضوع بشكل انتظامي منسق (Systematic). هنا معناه أن نتعرض لمصالح أمريكا القومية ثم لاستراتيجيتها ثم لتكتيكاتها - حيث إن هذه المستويات مرتبطة ارتباطاً عضوياً كما أشرنا أعلاه. والهدف هنا طبعاً هو الإجابة على السؤال: إذا كان قد طرأ أي تغيير على توجهات أمريكا نحو المنطقة بعد حرب أكتوبر ففي أي مستوى حدث أو يحدث هذا التغيير وما حجم هذا التغيير أو بعد؟ إننا سنحاول أن نجيب على هذا السؤال من خلال فحص بعض الافتراضات الأساسية التي تتنافس في ساحة التحليل السياسي سواء في الغرب أو في عالمنا العربي حول هذا السؤال. ولكن لكي يكون التحليل كاملاً فلابد من استبيان معالم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط قبل حرب أكتوبر - وهو ما سنفعله في معظم أجزاء هذا الفصل.

ب - المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

إن البداية المنطقية لمعرفة ما طرأ على سياسة الولايات المتحدة من تحول هي المصالح الأمريكية ذاتها. ما هي هذه المصالح؟ هل تغيرت في السنوات الأخيرة كماً أو كيفاً؟ هل تغيرت بعد حرب أكتوبر كماً وكيفاً؟

إن كل رئيس أمريكي، منذ فرانكلين روزفلت في الثلاثينيات إلى ريتشارد نكسون في السبعينيات، قد عبر بأقوى الكلمات عن حيوية المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عامة وفي العالم العربي بوجه خاص. لقد وصف الرئيس إيزنهاور هذه المنطقة بأنها "أثمن قطعة عقار في العالم"[1] "the most Valuable Piece of real estate in the World" ولقد ضاعف من اهتمام أمريكا بالمنطقة

(١) في كلمات الرئيس إيزنهاور عن أهمية المنطقة "أن الشرق الأوسط هو الجسر الذي يربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا ولقد دل على ذلك تاريخها كمثار الرحلة والتنقل وجعلت أرجاءه مهوى أفئدة الغزاة والطامعين على مر العصور. ثلاثة من الأديان العالمية نشأت هناك .. حيث أرضه فوق أكبر مخزون من احتياطي العالم المعروف من البترول - الذهب الأسود الذي تستند عليه في عصر الآلة" من مذكرات الرئيس إيزنهاور.

- Dwight Eisenhower, The White House Years: Waging Peace, 1956 - 1961 (New York: Doubleday, 1956) p. 24.

خلق إسرائيل في سنة ١٩٤٨، وما نجأ عن ذلك من إحساس بالمسئولية الأدبية والمعنوية عن تلك الدولة من ناحية؛ وما نتج عن ذلك من تعقيد للعلاقات العربية الأمريكية من ناحية أخرى. ثم جاءت الخمسينات حيث شهدت المنطقة ثورات وثورات في أهم بلدان العالم العربي (مصر والعراق والجزائر). وهو الأمر الذي رفع من درجة الحرب الباردة العالمية والحرب الباردة العربية في العقد التالي (أي في الستينات) وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالطبع أطرافاً مباشرة أو غير مباشرة في كل ما جرى في الخمسينات والستينات ثم كان ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على البترول العربي في السبعينات عاملاً إضافياً قوياً لمدى انشغالها بكل ما يجري في المنطقة.

ويمكن القول أن هناك ثلاثة مجموعات مترابطة من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. المجموعة الأولى من هذه المصالح العسكرية السياسية (geopolitical)؛ والمجموعة الثانية اقتصادية؛ والمجموعة الثالثة ثقافية حضارية. ولعل عبارة الرئيس أيزنهاور الواردة في الهامش(١) أعلاه تعكس في كلمات قليلة ونافذة هذه المجموعات الثلاث من المصالح فهو يتحدث عن حدود الفاتحين والغزاة على مر العصور (مصالح عسكرية سياسية)؛ وعن طرق التجارة والاتصالات ومخزون البترول الهائل (مصالح اقتصادية)؛ وعن الأديان السماوية الثلاث (مصالح ثقافية حضارية).

وكما قلنا، هذه المجموعات الثلاث من المصالح مترابطة - بمعنى أن كل منها بطبيعته يدعم المجموعتين الأخريين، وضعفه يهددهما. ويعني المنطق بأن السياسات التي ترسم لتحقيق أي من المجموعات الثلاث من المصالح الأمريكية يمكن أن تخدم أو تضر المجموعتين الأخريين من المصالح لذلك لا ينبغي دراسة أو تحليل المصالح الأمريكية المختلفة. أو السياسات التي ترسم لخدمتها منفصلة عن بعضها البعض: ففي الوقت الذي كانت فيه سفن الأسطول السادس تدخل المياه المصرية "للمساعدة" في تطهير القناة. كانت أكبر ثلاث بنوك أمريكية (بنك أمريكا، وتشيس مانهاتن، وفرست سيتي بانك) تطلب تراخيص بفتح فروع لها في مصر وكانت الحكومة الأمريكية في القاهرة تطلب رفع الحراسة المصرية عنها لتعود

مؤسسة أمريكية خالصة بلا "تدخل" أو توجيه من قبل السلطة المصرية الوطنية. والتحرك على هذه الجبهات الثلاث (عسكرية، سياسية، اقتصادية وثقافية) تم في خلال أسابيع قليلة بعد حرب أكتوبر وبشكل متوازي يعكس مدى الترابط بين مجموعات المصالح الثلاث التي أشرنا إليها.

إن صناع القرارات في واشنطن ينظرون إلى المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ليس فقط ككل مترابط فيما بينها، ولكن أيضاً كجزء لا يتجزأ من المصالح الأمريكية العالمية. وبالتالي ينظرون إلى سياساتهم في منطقتنا كجزء لا يتجزأ من استراتيجية أمريكا الكونية (U.S. global Strategy) ففي نظر القائل كيسنجر - يمكن تحديد استراتيجية أمريكا عالميا - كما أشرنا من قبل - من خلال خمسة مبادئ أهمها:

أولاً : الوفاق مع الاتحاد السوفييتي والصين.

ثانياً: عالم متعدد الأقطاب تهيمن عليه عسكرياً ثلاث قوى (هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين)، وتتحكم فيه اقتصادياً خمس قوى (هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأوروبا الغربية واليابان والصين).

وهكذا نجد الولايات المتحدة في كلا التركيبين. وفي غياب أي تحالف بين أي من القوتين العملاقتين، ضدها هي الأقوى عسكرياً واقتصادياً. ولكن دوام هذا المركز الأقوى عالمياً يتوقف على الاحتفاظ بأوضاع العالم كما هي من ناحية الجغرافيا السياسية (geopolitical Status quo). وإن كان لابد من إحداث أي تغييرات، فلتكن هذه التغييرات محدودة بحيث لا تؤثر على الأبعاد الرئيسية لصورة العالم كيسنجر نفسه لا يحب استخدام كلمة "تغييرات" ويفضل عليها كلمة "تعديلات" (adjustments) وهو يرى أنه ما دامت مثل هذه التعديلات بسيطة، ولا ينتج عنها تغييرات أو انقلابات كبيرة، فهو مستعد لقبولها والتعايش معها. وهذه نقطة مهمة لابد أن نتذكرها ونحن بصدد تقييم مدى تقبل كيسنجر لما حدث في أكتوبر ١٩٧٣، وخاصة من الناحية الاقتصادية. فالذي حدث من جراء ارتفاع أسعار البترول هو

تعبر "كيفي" حكل ما يتحمل هذا الوصف من معان. فهو يحمل من الحروب قوة اقتصادية ساندة في الأمد القريب، وقد يصحبهم إلى مركز عسكري قوي في الأمد المتوسط والبعيد. على أي حال هذه نقطة سنعود إليها مرة أخرى.

نعود إلى المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. لقد قلنا إن هذه المصالح أكثر ثباتاً وأقل عرضة للتغير. وهي مصالح اقتصادية واستراتيجية وثقافية. ومع ذلك ينبغي أن لا ننظر إلى مجموعات المصالح الأمريكية هذه نظرة استاتيكية ثبوتية، بل ينبغي النظر إليها ديناميكياً. هذا يعني أنه مثلاً مع دوام المصلحة الاقتصادية لأمريكا في الاحتفاظ بالنفط العربي وضمان التحكم في تسويقه والحصول على ما يلزمها منه؛ فطول رغم دوام هذه المصلحة طيلة الأربعين عاماً السابقة فإن الوزن النسبي لهذه المصلحة قد تغير من وقت لآخر في خلال تلك المدة. ففي الخمسينات، مثلاً كانت مسألة الأحلاف ذات أولوية في سياسة أمريكا في المنطقة؛ ولكن في السبعينات أصبح البترول هو أولوية .. وهكذا. وما يصدق على هاتين المصلحتين يصدق على غيرهما. أي مع الدوام النسبي لكل هذه المصالح فإن الوزن النسبي لكل منها يتغير من وقت إلى آخر ويحدث التغير في الأوزان النسبية لهذه المصالح نتيجة ثلاث مجموعات من العوامل هي:

١- تغير الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة نفسها.

٢- تغير الأوضاع والظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة (الشرق الأوسط)

٣- تغير صناع القرارات وراسمي السياسة الأمريكية أنفسهم

ومن عشرات الوثائق والتصريحات الصريحة أو غير المباشرة يمكن استخلاص ما ينظر إليه الساسة الأمريكيون كمصالح لبلادهم في الشرق الأوسط. وقد يلي أهم هذه المصالح

١- المحافظة على إسرائيل "قوية" عسكرياً واقتصادياً

٢- ضمان تدفق النفط العربي للولايات المتحدة وحلفائها كضرورة استراتيجية

٣- ضمان طرق النقل والمواصلات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وما حولها براً وبحراً وجواً.

٤- منع أي قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة من السيطرة على المنطقة، أو على الأقل تقليص مثل هذا النفوذ واحتوائه إن وجد.

٥- حماية المصالح البترولية الأمريكية في المنطقة كضرورة اقتصادية.

٦- تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع دول المنطقة بحيث تتحول إلى توابع اقتصادية تدور في فلك الولايات المتحدة.

٧- امتصاص ما يسمى بالفوائض المالية العربية الناتجة عن رفع سعر البترول وذلك كضرورة حيوية لصحة الاقتصاد الأمريكي.

هذه الأهداف السبعة لا تعكس - بالطبع - كل مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، ولكنها تمثل أهم هذه المصالح. كذلك ينبغي أن نتذكر دائماً أن المصالح الأمريكية في المنطقة تبدو لصانع القرار الأمريكي لا فقط متسقة وغير متعارضة مع استراتيجية دائمة متكررة، ولكن أيضاً مدعمة لها ومتساندة معها. والشيء الثاني الذي لابد أن نتذكره هو أن الأهداف التي عددناها أعلاه هي الأخرى متشابكة ومتساندة. ويحكمها منطق داخلي يجعل منها نسق عضوي واحد، من وجهة نظر معظم صانعي القرارات الأمريكيين.

ومع ذلك ففي نظر معظم المراقبين وحتى بعض الأمريكيين (وإن كانوا أقلية) فإن هناك تناقضاً واحداً، ولكنه مهم، في قائمة الأهداف السبعة التي ذكرناها. هذا التناقض هو بين الهدف الأول (المحافظة على إسرائيل قوية) والأهداف الستة الأخرى. إن هذا التناقض الأوحد هو التحدي الرئيسي الذي تجابهه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؛ وهو محك فشل أو نجاح الدبلوماسية الكيسنجرية في الأمدين القصير والمتوسط.

شيء ثالث لابد أن نتذكره بشأن خطائط الأهداف أو المصالح الأمريكية السبعة المشار إليها أعلاه. ذلكم هو أن هناك نوع من التفاضل والتكامل

الاستراتيجي (Strategic Calculus) بين هذه الأهداف من ناحية وبين أعدائها أي قوة معادية أو منافسة في المنطقة من ناحية أخرى. وبمعنى آخر يمكن تعريف أي من المصالح الأمريكية بشكل "موجب"، أي ما ينبغي أن يحصل عليه أو تفوز به الولايات المتحدة. وكذلك يمكن تعريفها بشكل "سالب" أي ما ينبغي أن تحرم منه أي قوة معادية أو منافسة للولايات المتحدة. والقوى المتخاصمة مع الولايات المتحدة في هذه الحالة هي الاتحاد السوفيتي، بدرجة أقل الصين الشعبية. أما القوى المتنافسة فقد تشمل حتى بعض حلفاء الولايات المتحدة مثل فرنسا واليابان وألمانيا الغربية. وهذه كلها طبعاً قوى متخاصمة أو متنافسة من خارج المنطقة. ويلاحظ قد يكون للولايات المتحدة قوى متخاصمة أو متنافسة من داخل المنطقة نفسها. وفي هذه الحالة ينطبق عليها نفس منطق التكامل والتفاضل الاستراتيجي من وجهة نظر صانع القرار الأمريكي في تعريفه للمصالح الأمريكية. فمصر الناصرية في الستينيات كانت تعتبر قوة محلية متخاصمة مع الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة كان حرمان مصر من تحقيق أي إنجاز اقتصادي أو عسكري أو دبلوماسي في المنطقة يعد كسباً للسياسة الأمريكية وتحقيقاً لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. وهكذا كان الانفصال وتكسر الوحدة المصرية – السورية، وتعثر مصر في اليمن، وهزيمة مصر الناصرية في ١٩٦٧، يعد نصراً للسياسة الأمريكية في المنطقة.

هل تغيرت المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر؟ إن إجابتنا على هذا السؤال هي "لا". بل إننا نعتقد أن هذه المصالح لن تتغير طوال الثمانينات. وإن كان لحرب أكتوبر أي تأثير على هذه المصالح من وجهة النظر الأمريكية على الإطلاق فهو أنها جعلتها أكثر حدة ووضوحاً، ووسعت من رقعة الوعي بهذه المصالح بين قطاعات أكبر من الشعب الأمريكي.

المصالح الأمريكية لم تتغير. إن الذي تغير هو اشتداد وضوح هذه المصالح وانتشار الوعي بين الأمريكيين بحيوية هذه المصالح. لقد أصبح الشرق الأوسط بعد أكتوبر ١٩٧٣ بالنسبة للأمريكي العادي مثلما كانت فيتنام في الستينيات عامل

بل وفي حياته اليومية في الصحف والمجلات والراديو والتلفزيون، وفي محطات البنزين وأسعاره، وفي نقص بعض السلع الاستهلاكية التي تعتمد على مشتقات النفط، وفي انخفاض درجة التدفئة في منزله في أيام الشتاء الباردة في ديسمبر ويناير وفبراير، وفي طوابير المتعطلين عن العمل نتيجة الانكماش الاقتصادي الذي نتج عن وقف تصدير البترول العربي وزيادة أسعاره عالمياً. باختصار أصبح "الشرق الأوسط" كما يقول الأمريكيون "عبارة منزلية" (Household Phrase).

ج - السياسة الأمريكية قبل حرب أكتوبر

إذا كانت المصالح الأمريكية لم تتغير عما كانت عليه قبل حرب أكتوبر، فهل تغيرت السياسة الأمريكية. لقد ذكرنا في مطلع هذا الفصل أن سياسة أي دولة هي وسيلة لخدمة مصالحها، وأن المصالح أكثر ثباتاً من السياسات. وإذا قلنا أن المصالح الأمريكية بعد أكتوبر لم تتغير كيفياً، فهل تغيرت السياسة الأمريكية أم ظلت هي الأخرى كما هي بلا تغيير؟ أن الإجابة الوافية على هذا السؤال هي موضوع هذا البحث، ولكن قبل محاولة الإجابة لابد أن نعرف - ولو بصورة عامة - ما كانت عليه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط قبل أكتوبر، فمن هذه المعرفة يمكن تحديد نقطة مرجعية تقاس منها أي تغييرات كمية أو كيفية في السياسة الأمريكية.

بين الحربين - ١٩٦٧ و ١٩٧٣ - كانت سياسة أمريكا لخدمة مصالحها في الشرق الأوسط ترتكز على ثلاثة "مسلمات" آمن بها معظم صانعي القرارات. ومن شأن أي "مسلمة" أنها تبدو "ذاتية الوضوح Self-evident" بحيث لا تحتاج إلى براهين على صحتها. والمسلمات الثلاث التي اعتنقها الساسة الأمريكيون هي:

١ - القدرة العسكرية الإسرائيلية التي لا تقهر.

٢ - العجز العربي عسكرياً.

٣ - الانقسام العربي سياسياً.

لقد كانت الحلية التي تستخدمها الأجهزة الأمريكية لوصف المسلمة الأولى هي "الإعجاز العسكري الإسرائيلي" "Israeli military invincibility". وقد أكد من

صفحة هذه السلسلة سجل حافل بالانتصارات الإسرائيلية على مدى ربع قرن من الزمان – بداية بالحرب العربية الإسرائيلية الأولى في عام ١٩٤٨ وانتهاء بالهزيمة العربية المنحطة في عام ١٩٦٧. ومما جعل لهذه السلسلة قصة شبه إنجيلية هو ما نفخته الدعاية الصهيونية والغربية في الإنجازات الإسرائيلية العسكرية من معجزات أسطورية. وفي السنوات الست بين حربي يونيو وأكتوبر أصبح الجميع في الغرب عامة وفي أمريكا خاصة (وكذلك كثير من العرب أنفسهم) يؤمنون إيمان اليقين بأنه إذا تجرأ العرب بشن حرب على إسرائيل فإنها لن تستغرق من إسرائيل ستة أيام للإجهاز على العرب، وإنما فقط ست ساعات.

أما السلسلة الثانية عن عجز العرب فهي صفحة مكملة للسلسلة الأولى عن الإعجاز الإسرائيلي. السلسلتين وجهان لنفس العملة. وكانت دلائل العجز العربي لا تقل وضوحاً عن دلائل الإعجاز الإسرائيلي. فإذا كانت الهزائم العربية في ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ لا تكفي، فقد دأبت إسرائيل طوال السنوات الست التي سبقت حرب أكتوبر على تذكير العرب والعالم بمسلسلة "العجز / والإعجاز" تذكيراً شبه يومي. فمن اعتداءات لا تنقطع على لبنان (جنوبها وشمالها وعاصمتها)، إلى إسقاطها للطائرات العربية المدنية (الطائرة الليبية)، إلى خطف الطائرات المسافرين (الطائرة العراقية)، إلى تحد يومي للوجود العربي والمادي لمعسكرات الفلسطينيين أينما وجدت. كل هذا "الإعجاز" دون رد فعل واحد له صفة المصداقية واحترام الذات من أي من الدول العربية الثماني عشر.

أما السلسلة الثالثة عن الانقسام العربي سياسياً فقد كانت بدورها نتاجاً لأي ملاحظات استقرائية للمسرح العربي طوال ربع قرن أو يزيد. لقد فشلت كل جهودهم إلى ذلك الوقت في تحقيق أي عمل وحدوي والمحافظة عليه بل لقد فشلوا في تحقيق أي تنسيق سياسي فعال ومستمر فيما بينهم. بل أدهى من ذلك لم تتوقف مؤامراتهم وحروبهم الباردة التي عضتها بالطبع كل القوى الخارجية الطامعة. وتحولت بعض هذه الحروب الباردة إلى حروب واشتباكات ساخنة. وفي السنة الأخيرة التي سبقت حرب أكتوبر كان الوضع العربي مثقلاً بعلامات التفسخ

والفرقة. كانت هناك حظوة بين مصر وليبيا، وبين مصر والسودان، وبين السودان وإثيوبيا، وبين ليبيا والمغرب، وبين العراق ومعظم دول المشرق؛ وكانت هناك اشتباكات مسلحة بين اليمن شمالاً واليمن جنوباً، وبين العراق والكويت، وبين حكومة لبنان والمقاومة الفلسطينية؛ وكانت هناك فتن طائفية في مصر وسوريا، وأغلقت الحدود عدة أشهر بين سورية ولبنان.

لقد أخذ صناع القرار في واشنطن هذه السمات الثلاث لا كمتغيرات وإنما كحقائق شبه أبدية وشبه ثابتة، وعلى هذه المعطيات بنوا سياسات بلادهم التي رأوا أنها تخدم مصالحها القومية المهمة التي أشرنا إليها في القسم "ب" ويمكن تلخيص هذه السياسات في عبارة واحدة: المحافظة على "الأوضاع القائمة (Status quo) بعد حرب ١٩٦٧ كما هي، وتقوية مراكز ونفوذ حلفاء أمريكا الوثيقين في المنطقة. وفيما يلي تفصيل لهذه الاستراتيجية الأمريكية من خلال خطوطها الرئيسية:

١- سياسة الارتكاز العسكري بالوساطة (Military Politics by Proxy)

وتعني هذه السياسة إيجاد حلفاء أو عملاء محليين في المنطقة يقومون بدور حامي المصالح الأمريكية، ويحفظ الأمن بلا داعي للتدخل الأمريكي المباشر. إن هذه السياسة لم تقتصر على الشرق الأوسط وإنما هي ترجمة عملياتية لمذهب نكسون (The Nixon Doctrine) – التي أشرنا إليه في موضع آخر – في كل منطقة من العالم تكون موضع اهتمام الولايات المتحدة. لقد كانت تجربة التدخل المباشر في فيتنام (وما جلبته من آلام للمجتمع الأمريكي وما سببته من إرهاق لاقتصاد الولايات المتحدة ومن إحراج لمؤسستها الحاكمة) هو الدافع لتبني هذه السياسة. وأصبح هم صناع القرار الأمريكي منذ ١٩٦٩، هو إيجاد حلفاء محليين في كل منطقة من مناطق العالم الرئيسية، واختيار أكثرها استقراراً، ثم تزويدها بالسلاح والخبراء والمعونة الفنية والاقتصادية حتى تقوم بالواجبات المطلوبة.

في منطقة الشرق الأوسط كان الوسطاء الرئيسيين التي وقع عليهم اختيار الولايات المتحدة هما إسرائيل وإيران، أما الوسطاء الثانويين فقد شملا تركيا

والبوسنا والحبشة ولا تتصلح لخريطة الشرق الأوسط والعالم العربي في يقوله ملاحظة أن هذه الدول تكاد تشكل حزاماً حول الشرق العربي بما في ذلك منطقة الخليج. وطبعاً لم تهمل الولايات المتحدة حلفائها من بين العرب وخاصة السعودية والأردن. ولكن صانع القرار الأمريكي لم يكن ليعتمد على الحلفاء العرب بشكل رئيسي أو حتى ثانوي في حفظ الأوضاع الراهنة. فالأمريكيون ربما كانوا في قرارة أنفسهم لا يثقون بقدرة العرب القتالية سواء كانوا حلفاء أو أعداء. ومن ناحية أخرى لم يكن صانع القرار الأمريكي ليركن إلى صداقة أية دولة عربية - مهما كان نظامها حليفاً - حين يأتي الأمر إلى الصراع العربي الإسرائيلي. ونعتقد أن التفسير الأمريكي هنا كان صائباً فالعرب مهما كانت أنظمة بلادهم الاجتماعية لا تزال أغلبيتهم العظمى، حكاماً ومحكومين، تتمتع بوازع عربي قومي لا يمكن التقليل من شأنه وقت الأزمات الكبرى.

إن اعتماد أمريكا على إسرائيل وإيران كحلفاء محليين لحفظ "الأمن" في المنطقة، وبالتالي حماية المصالح الأمريكية هو أمر لا فقط تؤيده كمية ونوعية السلاح الذي أرسلته الولايات المتحدة لهذين البلدين خلال فترة ما بين الحربين، وإنما أيضاً تصريحات المسئولين الأمريكيين أنفسهم. إن الوضع بالنسبة لإسرائيل لا يحتاج إلى بيان. أما بالنسبة لإيران فالأمر يحتاج إلى بعض التحقيق - خاصة وأن هذا البلد الإسلامي قد بدأ حملة دبلوماسية واقتصادية مكثفة، لتحسين علاقاته ببعض الدول العربية وأولها مصر وذلك منذ حرب أكتوبر.

لقد حصلت إيران في فترة ما بين الحربين، وخاصة منذ عام ١٩٦٩ (مبدأ نكسون) على كمية هائلة من السلاح تقدر بأكثر من ستة بلايين دولار. وفي السنة الأخيرة التي سبقت حرب أكتوبر وصلت قيمة ما حصل عليه الشاه من أسلحة أمريكية "إلى أربعة بلايين دولار؛ وهو ما جعل إيران أكبر مستورد للسلاح من الولايات المتحدة"[١]. إن جيران إيران هم الاتحاد السوفيتي وأفغانستان

(١) انظر
- "The Mass Builder of Iran", Newsweek (International edition) October 14, 1974, p.27.

والباكستان وتركيا والدول العربية (العراق ودول الخليج) إن هذه الأسلحة لا يمكن أن تكون لحماية إيران من الاتحاد السوفييتي (الذي يمكنه مهما كدست إيران من السلاح احتلالها في أيام) ولا من الباكستان وتركيا وهما حليفتان لإيران بحسبهم معاً الحلف المركزي، ولا من أفغانستان التي هي من الفقر والضعف بحيث لا يلزم كل هذا السلاح لمجابهتها. إن الاستنتاج الوحيد لتكديس إيران للسلاح هو الدور الذي تريد أن تلعبه أو تريده لها الولايات المتحدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط. لقد قال الشاه بنفسه أكثر من مرة إنه يعتبر إيران مسؤولة عن حفظ "الأمن" في منطقة الخليج، وقال في مقابلة صحفية، في أواخر عام ١٩٧٤، أنه "إذا كان جيراننا ضعفاء وليس لديهم الوسائل لحفظ استقرار المنطقة فإنه يتوجب علينا أن نقوم بالمهمة"[2]. والاستقرار الذي يعنيه الشاه هو زعماً، نفسه الحق في التدخل في شئون الدول العربية الأخرى مثل العراق (مساعدة حركة الملا مصطفى البرزاني) وعمان (مساعدة السلطان قابوس ضد ثوار ظفار بقوات إيرانية). فحتى معنى "الاستقرار" في قاموس الشاه يبدو متناقضاً. فإذا كان يسوغ لنفسه ويبرر أمام العالم أن وجود قواته في عمان هي لمساعدة "السلطة الشرعية" ضد "المتمردين"، فما له يساعد حركة الملا مصطفى المتمردة ضد الحكومة العراقية التي هي في نظر العالم أجمع أكثر شرعية من حكومة السلطان قابوس.

إن احتلال إيران لثلاث جزر عربية في الخليج، ونوعية السلاح البحري والجوي والبري الذي اقتنته إيران في السنوات الأخيرة لا يترك مجالاً كبيراً للشك في أن وجهة استعماله ستكون غرباً نحو العراق، وعبر الجانب العربي من الخليج. وإذا كان هناك شك حول نية الشاه فإن هذا الشك يكاد يكون غير موجود على الإطلاق حول نوايا الولايات المتحدة، والدور الذي تراه لإيران في المنطقة. فقبل حرب أكتوبر بعدة أسابيع تكلم السناتور الأمريكي هنري جاكسون عن هذه الدعامة في سياسة أمريكا الخارجية في الشرق الأوسط. والشيخ الأمريكي المذكور هو من زعماء الكونجرس، ومن أقوى أعضاء لجنتي الشئون الخارجية والتسلح في مجلس

(٢) المصدر السابق، ص ٩٠.

الشيوخ، وهو من أقوى المرشحين للرئاسة عن الحزب الديمقراطي في عام ١٩٧٦ قال هنري جاكسون في خطابه عن السياسة الخارجية للبلاد في ذلك الوقت (منتصف عام ١٩٧٣):

"إن الاستقرار الذي ننعم به حالياً في الشرق الأوسط هو نتيجة لقوة إسرائيل على البحر الأبيض وإيران على الخليج الفارسي. إن هذين البلدين ذو التوجه الغربي هما من أصدق أصدقاء الولايات المتحدة. وهما معاً، وبالاشتراك مع العربية السعودية، قد نجحتا في صد واحتواء تلك العناصر الراديكالية غير المسئولة في سورية وليبيا ولبنان والعراق. فلو تركت لهذه العناصر الحرية لأدى ذلك إلى تحطيم المواقف في تهديد موردنا الأساسي من البترول في الخليج الفارسي. ومن المفارقات العديدة في الشرق الأوسط لابد أن نلاحظ تلك الحقيقة الواضحة وهي أن السعودية والمشيخات - التي ستكون أهم مصدر لبترولنا في السنوات القادمة - تعتمد في استقرارها الإقليمي على إسرائيل ومعها إيران؛ وذلك بخلق جو يسمح ببقاء أنظمة معتدلة في لبنان والأردن، كما يسمح باحتواء سورية"[1].

من الإنصاف والموضوعية أن نذكر هنا استدراكين مهمين. أولهما أن إيران وإسرائيل مهما وصفت لهما الولايات المتحدة من أدوار فلا يمكن الجزم بأنهما ستلتزمان برغبات الولايات المتحدة إن لكل منهما أهدافها القومية التي قد تتفق أو تفترق عن أهداف الولايات المتحدة في كثير أو قليل. لذلك لا ينبغي النظر إلى أي من الدولتين - إيران وإسرائيل - كمجرد أدوات أو عملاء للولايات المتحدة. على أن إسرائيل بالذات قد نجحت في فترة ما بين الحربين في الإيحاء إلى صناع القرارات الأمريكيين بأن يعتبروها "شريكاً" أو كما أطلق عليها بعض الساسة "شريكاً أصغر" junior partenr في المنطقة[2]. كذلك ذهب شاه إيران لا فقط إلى أنه شريك

(١) انظر:

- MERIP Reports, No. 21, 1973, p. 20.

(2) Barry Rubin, "U.S. Policy, January - October" Journal of Palestine Studies, III, 2 (Winter, 1974) p. 98.

أصغر بل إلى أن يلعب لابد أن تعامل كأحد القوى الخمس الكبرى في العالم في خلال السنوات القليلة القادمة[6]. والاعتبارات الثاني خاص بإيران. وهو أن هذه الدولة ترتبطها بالعالم العربي روابط تاريخية ودينية وحضارية تضع حداً على قدرة الولايات المتحدة، أو حتى قدرة إيران نفسها على إعادة الغضب الإيراني من أجل تأييد أي مغامرات عسكرية سافرة وعلى نطاق واسع - خاصة إذا كان التواطؤ فيها ظاهراً مع إسرائيل والولايات المتحدة. ولعل هذا القيد على حركة الشاه هو الذي يجعل الحسابات الأمريكية لدور إيران في المنطقة غير دقيقة. هذا القيد الحضاري والديني لا ينطبق على إسرائيل من ناحية أخرى. حتى لو كانت الولايات المتحدة قد أرادت من حكومة الشاه التدخل عسكرياً في أكتوبر ١٩٧٣ (وخاصة ضد العراق أو احتلال الجانب العربي من الخليج)، وحتى لو كان الشاه نفسه متحمساً لمثل هذا التدخل، فإن مسألة القدرة (وخاصة ضد العراق) كانت ستظل علامة استفهام كبيرة. فرغم تكدس السلاح في إيران في السنوات الثلاث الأخيرة إلا أن برامج التدريب والامتصاص وإجادة استخدام هذه الأسلحة كانت ما تزال محدودة في أكتوبر ١٩٧٣.

على أي حال كانت هذه أحد المساهمات الأمريكية في فترة ما بين الحربين - الانتشار العسكري بالوساطة. وكانت إسرائيل وإيران تحتلان الخط الأول لهذه السياسة بينما كانت تركيا واليونان وأثيوبيا تحتلان الخط الثاني، وأخيراً بدرجة أقل حلفاء أمريكا من العرب. وكما قلنا اعتقدت أمريكا أنه من خلال حلفاء محليين أقوياء تستطيع أن تستخدم سلاح التهديد السافر أو المستتر ضد كل من يهدد مصالحها في المنطقة. لقد كان الانتشار العسكري بالوساطة هو أحد المساهمات التي ابتكرها كيسنجر لترجمة ما يعرف باسم مذهب نكسون ترجمة عملية.

٢- سياسة تعريب الصراعات المتصلة بالمسألة الفلسطينية.

السياسة الأخرى التي نحت إليها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وخاصة بعد عام ١٩٦٩ هي سياسة تعريب الصراع في المنطقة. فكما ابتكر كيسنجر

(6) "The Master Builder of Iran" op. cit. p. 28.

مذهب نكسون من وحي الصراع في جنوب شرق آسيا، وهو الصراع الذي أرهق الولايات المتحدة ماليًا ونفسيًا واجتماعيًا وبشريًا، فإنه ابتكر من وحي نفس الصراع سياسة "فتنمة" (Vietnamization Policy) أي جعل الفيتناميين يحاربون بعضهم البعض ويقتلون بعضهم البعض، بينما تنسحب أمريكا تدريجيًا برجالها، وتستمر بأسلحتها وأموالها في تغذية الصراع. ونفس الشيء تقريبًا حاولت أمريكا تطبيقه في الشرق الأوسط. فبدلاً من القتال بين العرب وإسرائيل حول فلسطين. ليكن القتال بين العرب أنفسهم حقنًا للدماء الإسرائيلية التي هي بالطبع موضع حرص الولايات المتحدة. بل إن اقتتال "الأهالي" المحليين هو أرخص للولايات المتحدة بكثير كما ثبت لها في فيتنام (حيث كانت تكلفة قتل الأمريكيين لكل فيتنامي شمالي تصل إلى عشرات الألوف من الدولارات) ومن هنا تطورت سياسة تعريب الصراع (Arabization of Conflict) في الشرق الأوسط. فمن الأسهل والأرخص أن يقتل اللبنانيون أو الأردنيون الفدائيين من أن يقوم الإسرائيليون (أو الأمريكيون) بمهمة التقتيل.

لقد طبقت هذه السياسة – تعريب الصراع – في أجلى صورها في الأردن في سبتمبر ١٩٧٠. فبعد أن قبل العرب مشروع روجرز وهو الذي جمد حرب الاستنزاف، وأوقف القتال بين العرب والإسرائيليين في يوليو – أغسطس ١٩٧٠، جاءت الخطوة الثانية وهي اقتتال العرب ما بين أنفسهم وقد وجدت الولايات المتحدة في الملك حسين فرصتها لتنفيذ هذه السياسة، وكانت المقاومة الفلسطينية هي بالطبع الطرف المطلوب الفتك به.

وجرت محاولة أو محاولات من نفس ما وقع في الأردن – كان آخرها قبل حرب أكتوبر – هو القتال المسلح بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في أبريل – مايو ١٩٧٣. ولا تقتصر سياسة تعريب الصراع على الفتك بالمقاومة الفلسطينية، ولكنها يمكن أن تشمل أنظمة وحركات عربية أخرى (مثل جمهورية اليمن الديمقراطية وحركة تحرير ظفار) وكما هو الحال في السياسة الأولى (وهي الاحتواء العسكري بالوساطة) فإن تعريب الصراع في الشرق الأوسط هو أحد تطبيقات مذهب نكسون.

٢- سياسة تحييد وتجميد العسكرية العربية

إلى جانب تقوية إسرائيل من أجل سياسة الارتكاز العسكري بالوساطة كأحد وسائل حماية المصالح الأمريكية في المنطقة. كان هناك دافع آخر قائم بذاته لتقوية إسرائيل عسكرياً. لقد كانت إسرائيل والولايات المتحدة يعيان تماماً أن مصر وسورية بالذات لا يمكن أن تكفا عن المطالبة بأراضيهما التي احتلت عام ١٩٦٧. وأن هذه المطالبة قد تتصاعد إلى مرحلة الانفجار العسكري. وحيث إن إسرائيل والولايات المتحدة لم يكن من مصلحتهما إشعال حرب أخرى في المنطقة في الأجل القريب. فقد استخلصتا أن "أنجح" وسيلة لمنع اشتعال مثل هذه الحرب هو بناء قوة ردع إسرائيلية متفوقة إلى حد بعيد ومن هنا تبلورت أحد سياسات أمريكا في المنطقة وخاصة بعد عام ١٩٦٩ (أي مع قدوم كيسنجر / نكسون إلى الحكم): وهي سياسة إمداد إسرائيل بكل ما تحتاجه من سلاح لكي تظل متفوقة وبشكل ظاهر على كل الدول العربية المحيطة بها. وحيث إن هدف هذه السياسة كان ردع العرب عن مجرد التفكير في الحرب. فإن الولايات المتحدة توقفت عن ممارسة الصفقات السرية أو من خلال طرف ثالث كما كانت تفعل في الماضي (مثل الصفقة الشهيرة في أوائل الستينات عن طريق ألمانيا الغربية). لقد كان مجرد الإعلان عن كل صفقة جديدة من السلاح الأمريكي إلى إسرائيل هو بأهمية تسليم السلاح نفسه لإسرائيل فالغرض هو تخويف العرب وردعهم عن البدء بأي قتال ولو كان محدوداً. وقد توالت التصريحات الإسرائيلية والأمريكية بعد مشروع روجرز تحذر من أن أي قتال - ولو كان محدوداً - من قبل العرب لن تتسامح فيه إسرائيل، ولن تقبل حرب استنزاف أخرى؛ وبالتالي فإن إسرائيل ستشنها حرباً شاملة. وبالطبع مع "التفوق" الإسرائيلي في السلاح كان المفروض أن يعرف العرب ماذا تعنيه حرباً شاملة.

لقد بدا لكل من إسرائيل والولايات المتحدة أن هذه السياسة ناجحة لحد كبير. وبالتالي تعمدت الولايات المتحدة أن تعطي إسرائيل دبابة أو أكثر في مقابل كل دبابة يحصل عليها العرب. وتعمدت إعطاء إسرائيل طائرة أو أكثر في مقابل

كل طائرة يحصل عليها العرب بل إن نوعية ما كانت تمنحه أمريكا لإسرائيل كان في معظم الأحيان أكثر تقدماً وتفوقاً مما حصل عليه العرب.

لقد كان لهذه السياسة الأمريكية مردود آخر لا يقل أهمية عن ردع العرب من البدء بالقتال. هذا المردود كان إشاعة روح اليأس والتذمر في داخل الجيوش العربية التي أعياها الانتظار بلا حرب ولا سلم لسنوات عديدة، وانتقال روح اليأس والتذمر هذه إلى صفوف الشعب نفسه. وبالتالي إحداث التفكك والتصدع في الجبهة الداخلية. وهذه كلها أمور من شأنها أن تجعل القادة العرب أكثر تردداً في "المغامرة" أو "المخاطرة" بحرب جديدة. بل لقد نجحت هذه السياسة في تحويل النقمة في داخل القوات المسلحة، وفي قطاعات شعبية كبيرة، إلى شحنات انفعالية ضد الاتحاد السوفييتي. فلقد لوحت بعض القيادات العربية إلى النقمين من أبناء شعوبها بأن "الاتحاد السوفييتي لا يعطي العرب كميات ونوعيات السلاح المناسب الذي يضارع ما تعطيه الولايات المتحدة لإسرائيل" وبتعبير آخر لصنع الاتحاد السوفييتي كبش فداء مناسب. ولا أدل على ذلك من شعبية قرار الرئيس السادات بطرد الخبراء الروس من مصر في يوليو ١٩٧٢ بين أوساط الطبقة المصرية الوسطى في حينه. وطبعاً كان هذا من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية نصراً كبيراً. إن أمل "اقتلاع" السوفييت من مصر كان يراود كيسنجر منذ مدة طويلة (وقد استخدم هو نفسه تعبير "طرد expelling" السوفييت من مصر كأحد أهداف السياسة الأمريكية، وذلك في منتصف عام ١٩٧٠).

ولكن بدلاً من أن ينتهز الأمريكيون الفرصة ويحاولوا تحريك المشكلة نحو طريق التسوية، نجحت إسرائيل في الإيحاء لصناع القرارات الأمريكيين بأن خروج السوفييت من مصر كان نتاجاً لسياسة الردع والتفوق الإسرائيلي بالسلاح الأمريكي، وأنه لا يصح التخلي عن سياسة ناجحة أتت ثمارها بهذا الشكل الذي فاق كل توقع. ومما ساعد على هذا الإيحاء أن العام (١٩٧٢) كان عام انتخابات رئاسية. كذلك ضغطت جهات عديدة في داخل الولايات المتحدة في ذلك الوقت للإيحاء بأنه من غير اللائق أن تسارع الولايات المتحدة لعمل أي شيء،

وإلا اعتبر ذلك "استفزازاً" للاتحاد السوفييتي الذي جرحت كرامته؛ ولأن مثل هذا الاستفزاز سيكون له أوخم العواقب على سياسة "الوفاق".

وهكذا مثلت سياسة تقوية إسرائيل وتجميد العسكرية العربية أحد الركائز المهمة في الاستراتيجية الأمريكية بعد حرب ١٩٦٧. وقد بدى لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل أن هذه السياسة ذات مردودات إيجابية عديدة لكل منهما لذلك لا ينبغي التخلي عنها.

٤- سياسة الدبلوماسية الوقائية (Preemptive Diplomacy)

لم تركن الولايات المتحدة إلى الاعتماد على سياسة واحدة لتجميد الأوضاع في الشرق الأوسط، مهما كان نجاح هذه السياسة. لذلك اعتمدت الولايات المتحدة - فيما اعتمدت عليه - على دبلوماسية "الأمل" بالنسبة للعرب. لقد أحسنت الولايات المتحدة توقيت تحركاتها الدبلوماسية. فعند إحساسها بأنه مضت مدة طويلة بلا "حركة"، وبأن العرب على وشك أن يقوموا بشيء حاد اقتصادياً أو عسكرياً، أسرعت الولايات المتحدة إلى القيام بنشاط دبلوماسي يعطي العرب بعض الأمل في تسوية قريبة ويصرفهم - إلى حين - عما كانوا ينوون القيام به. لقد كانت إشاعات قوية تنتشر دائماً عن مقترحات أمريكية جديدة للسلام عند اقتراب اجتماعات الأمم المتحدة، أو أي مؤتمر للقمة أو لوزراء الخارجية والدفاع العرب، أو مؤتمرات أفريقية - آسيوية. وكان الهدف من كل ذلك واضحاً وهو أن الولايات المتحدة تعني وتنوي أن تفعل شيئاً لكسر الجمود والتحرك نحو تسوية، وبالتالي فإن على المؤتمرين (سواء في الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية أو غيرها) أن لا يفعلوا شيئاً من شأنه أن يعرقل هذه "المبادرة الأمريكية الجديدة نحو السلام".

لقد أصبحت هذه السياسة الأمريكية ذات نمط متواتر وملحوظ لعدد من علماء السياسة الأمريكيين. وفي هذا الشأن قال مايكل هدسن (أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جورجتاون الأمريكية):



"إن الولايات المتحدة تريد أن تعطي العرب دائماً الانطباع بأنها قد تتدخل في النزاع وتفعل شيء لصالحهم بينما هي في الواقع لا تفعل شيئاً سوى استنزاف الوقت وإعطاء إسرائيل الفرصة لكي تدعم مركزها وتكرس من وجودها في الأراضي العربية"(٢).

وكانت الولايات المتحدة تجد كل الذرائع عندما تعد لكي تؤجل من مجهوداتها الدبلوماسية فمن ضرورة أن يظهر العرب مزيداً من المرونة، إلى أهمية الانتظار إلى أن تمر الانتخابات الرئاسية (كل أربع سنوات)، ثم الانتخابات النصفية (كل سنتين)، ثم الانتخابات الإسرائيلية، إلى أهمية تكريس الاهتمام بمناطق أخرى في العالم.. إلخ

ومرة أخرى فقد تبنى الولايات المتحدة وإسرائيل أن سياسة الدبلوماسية الوقائية هي بدورها سياسة ناجحة.

٥- سياسة الانفتاح الاقتصادي

في المجالات الاقتصادية ارتكزت سياسة الولايات المتحدة على الاتفاقات الثنائية، والاستثمارات الخاصة، والمساعدات للدول "المعتدلة" في المنطقة، و"الوعود" للدول الأخرى التي ينتظر أن تظهر مزيداً من الاعتدال.

لقد زاد التبادل التجاري بين الولايات المتحدة سنوياً في الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وقبل حرب أكتوبر بفترة قصيرة كان ممثلو البنوك والشركات الأمريكية يملئون كل العواصم العربية من الخليج إلى المحيط حتى الأقطار العربية المتخاصمة مع واشنطن مثل مصر والجزائر والعراق بدأت تفتح أبوابها مرحبة لرجال الأعمال الأمريكيين بعد عام ١٩٧٠. فالجزائر مثلاً وقعت عقداً ضخماً مع شركة الباسو (Elpaso) الأمريكية لشراء الغاز الطبيعي من الجزائر. ومنحت مصر شركة بكتل (Dechtel) الأمريكية أفضلية الحصول على عقد قيمته ٤٠٠ مليون دولار لبناء خط أنابيب السويس - الإسكندرية وحصلت شركة براون وروت للإنشاءات (Brown Root Con. Co.)، وهي شركة ذات علاقات وثيقة

(٢) Michael Hudson, The U.S. and the Middle East in the Second Nixon Administration (Boulder, Colorado, American Committee for Justice in the Middle East, 1975), p.2

. بالمؤسسة الحاكمة الأمريكية، على عقد قيمته ١٦٧ مليون دولار من العراق لبناء مرافق مينائية على الخليج[٨].

وفي حقل البترول وهو المجال الأهم اقتصادياً واستراتيجياً، كان للسياسة الأمريكية ثلاث ركائز الأولى مختلفة من نخبة صانعي القرارات في واشنطن إلى البترول كضرورة استراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها ومن هنا بذلت الدبلوماسية الأمريكية كل ما أوتيت من جهود لفصل البترول العربي عن السياسة ومن أجل هذه الغاية استخدمت التهديدات المستترة، والصريح شبه المطلقة أو شبه الاقتصادية مع قادة الدول العربية المنتجة للبترول، وقد استخدم نكسون نفسه هذا الأسلوب التهديدي والاقناعي في نفس الوقت في مؤتمر صحفي قبل حرب أكتوبر بشهر واحد[٩].

أما الركيزة الثانية في سياسة أمريكا البترولية قبل الحرب فهي تعظيم والمحافظة على "ممتلكات" الشركات الأمريكية في المنطقة ومن سبيل هذه الغاية لجأت الدبلوماسية الأمريكية إلى كل الضغوط الممكنة على الدول المنتجة لمقاومة أي ضرائب جديدة تفرضها هذه الدول على الشركات الأمريكية، أو زيادة الرسوم أو المطالبة بملكية المزيد من الأسهم، أو التأميم[١٠]. وبالطبع كلما زادت أرباح هذه الشركات كلما ساعد ذلك الحكومة الأمريكية على تحسين ميزان مدفوعاتها التي كانت قد بدأت تظهر عليه علامات التدهور.

والركيزة الثالثة في سياسة أمريكا البترولية كانت تشجيع الدول المنتجة على إبقاء معظم الأموال التي يجنونها من بيع بترولهم بالولايات المتحدة - أما

---

(٨) انظر.

-Barry Rubin "U.S. Policy..." op. cit. p. 108.

(٩) انظر مقال.

- Rowland Evans and Robert Novak, "Mr. Nixon Empty Oil Threats", Washington Post, September 10, 1973, p. A. 31.

(١٠) لقد كشفت لجنة تحقيق في الكونجرس عن التواطؤ والتعاون بين الحكومة والشركات في الضغط على الدول المنتجة (أيهما). انظر تقريرا عن هذا الموضوع بعنوان

- "Putting the Heat on 'Big Oil'" Newsweek (international) February 4, 1974, pp. 16 - 37.

كودائع في البنوك أو كاستثمارات وهذه الركيزة تعني ببساطة أن ما يدفعه الغرب بحاجة العالم للعرب لشراء البترول باليد اليسرى تأخذه الولايات المتحدة من العرب باليد اليمنى.

وباختصار فإن سياسة الالتفاف الاقتصادي الأمريكي بعد حرب يونيو ١٩٦٧ قد اشتدت واستحكمت تحت مشروع روجرز ورحيل الزعيم ورحيل جمال عبد الناصر وكما هو الحال في المجالات الأخرى التي عرضناها فقد فسر صناع القرار في واشنطن ما حققته سياسة الالتفاف الاقتصادي من نجاح على أنه مؤشر صحة للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بشكل عام.

هـ. الخلاصة

إن المصالح الحكومية في منطقة الشرق الأوسط قد تطورت منذ الأربعينيات في ثلاثة مجموعات مترابطة: مجموعة عسكرية استراتيجية ومجموعة اقتصادية، ولقد زاد تبلور هذه المصالح مع ميلاد إسرائيل واشتداد الحرب الباردة ثم زيادة الحاجة إلى النفط العربي. إن المصالح الأمريكية لم يطرأ عليها أي تغيير نوعي في خلال الثلاثين سنة الماضية وإن كان هناك أي تغيير على الإطلاق فهو في أولويات هذه المصالح والأوزان النسبية لكل منها من وقت لآخر ومن هنا كان استنتاجنا بأن حرب أكتوبر - رغم كل ما خلفته من موازين - لم تغير نوعيا من صياغة القادة الأمريكيين وتحديدهم للمصالح الأمريكية في المنطقة.

ما يصدق على ثبات المصالح الأمريكية لا ينطبق على السياسات الأمريكية فهذه الأخيرة أكثر مرونة وتغيرا طبقا للظروف الدولية والإقليمية، ولكن نعرف ما إذا كان هناك تغير في السياسة الأمريكية بعد حرب أكتوبر ركزنا في هذا الفصل على تبيان معالم هذه السياسة قبل أكتوبر، أو بالتحديد في فترة ما بين الحربين ١٩٦٧-١٩٧٣، وقد خلصنا إلى أن الاستراتيجية الأمريكية كانت تهدف إلى المحافظة على أوضاع المنطقة على ما هي عليه بعد حرب ١٩٦٧. ولأنها في سبيل ذلك اتبعت خمس سياسات هي:

١- سياسة الابتزاز العسكري والوساطة.

٢- سياسة تعريب الصراعات المتصلة بقضية فلسطين.

٣- سياسة تحييد وتجميد العسكرية العربية.

٤- سياسة الدبلوماسية الوقائية.

٥- سياسة الالتفاف الاقتصادي.

لقد انطلقت هذه السياسات من اعتناق مسلمات معينة عن المنطقة من ناحية ومن الأهداف والمبادئ التي صاغها كيسنجر لاستراتيجية أمريكا الكونية من ناحية أخرى.

ولقد يبدو أن هذه السياسات الخمس قد حققت نجاحاً بالغاً في حماية المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بل وزيادتها في الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣. لذلك لم يكن هناك أي حافز يعتد به - من وجهة نظر صانع القرار الأمريكي - لتغيير هذه السياسات. بل إن التناقض الوحيد في قائمة المصالح الأمريكية (بين هدف المحافظة على إسرائيل قوية وكل الأهداف الأخرى) بدى وكأنه قد حل. فالولايات المتحدة أعطت إسرائيل كل ما أرادت هذه الأخيرة من سلاح وعتاد وأموال دون أي خسائر تذكر للولايات المتحدة في العالم العربي، بل أنه مع منتصف ١٩٧٢ كانت الولايات المتحدة قد استردت كثيراً من الواقع الاقتصادية التي كانت قد فقدتها إلى حين بعد حرب ١٩٦٧. بل إنها بدأت تحقق نصراً استراتيجياً لم تكن تتوقعه. فما حلم به كيسنجر في عام ١٩٧٠ كهدف استراتيجي صعب للولايات المتحدة، حققه له الرئيس السادات مجاناً وبلا تعب - ونعني به "إقتلاع السوفييت من مصر" بتعبير هنري كيسنجر نفسه (Expelling the Soviets From Egypt).

لهذا كله لم يكن مستغربا - حين ننظر إلى الوراء - أن تكون الولايات المتحدة قد لبت بشكل يكاد يكون كاملاً كل المطالب الإسرائيلية فهي لم تحمل شيئاً على

الإطلاق لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بل رفضت الرؤيا الإسرائيلية "للسلام". وعززت إسرائيل بمساعدات بلغت قيمتها في الفترة ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٣ (أي في أربع سنوات) أكثر مما تلقته إسرائيل في العشرين عاماً السابقة. لم تفعل أمريكا كل ذلك وحسب؛ ولكنها منحت إسرائيل تأييداً دبلوماسياً متحداً. ونجحت في تجميد كل محاولة دبلوماسية من قبل أي طرف دولي امتنعت منه استعمال الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية - بما في ذلك تجميد محادثات الأربعة الكبار وعرقلة مهمة المبعوث الخاص لسكرتير الأمم المتحدة جونار يارنج بل إن أمريكا - بناء على رغبة إسرائيل - تنكرت بعد فترة لمشروعها الخاص والمعروف باسم مشروع روجرز. لقد اعتقدت إسرائيل أن كل هذه المحاولات من أجل تسوية سلمية لا معنى لها لأنها بالفعل حصلت على "السلام" بطريقتها الخاصة. وأيدتها في ذلك الاعتقاد الولايات المتحدة.

لقد كانت الولايات المتحدة متأكدة من فعالية سياستها كل التأكد؛ وكانت تشارك إسرائيل "رؤيتها الحكيمة" بأن هناك "سلام إسرائيلي Pax Israelica" يضمن "استقرار المنطقة من ناحية. ويحافظ على المصالح الأمريكية من ناحية أخرى. لذلك كانت تبدو تنازلات الرئيس السادات وكأنها دون المطلوب بقدر كبير؛ وكانت تبدو تهديدات الملك فيصل - باستخدام البترول كسلاح في المعركة إذا نشبت - وكأنها تهديدات جوفاء. ولم تجد رحلة أخيرة قام بها السيد حافظ إسماعيل مستشار الرئيس المصري لشئون الأمن القومي (في ربيع ١٩٧٣) شيئاً. وكان استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو ضد ١٤ دولة أخرى في مجلس الأمن في منتصف يوليو ١٩٧٣ قمة في الصلف والغرور وعدم الاكتراث بالعالم كله. لقد استخدمت أمريكا حق الفيتو ضد قرار لا يطلب من إسرائيل أكثر من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي كتبت أمريكا نفسها ووافقت عليه منذ ست سنوات.

تلكم كانت حال السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ما بين الحربين. فما الذي حدث أو طرأ عليها من تغيير نتيجة حرب أكتوبر؟





الفصل الخامس

كيسنجر

وسياسة الولايات المتحدة بعد حرب أكتوبر



أ ـ مقدمـة

لقد خلصنا في البحث السابق إلى أن هناك استمرارية في مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؛ أي أن هذه المصالح لم تتغير قبل أكتوبر عنها بعد الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة. ربما زاد الوزن النسبي لبعض هذه المصالح في الأزمة ولكن تغير في النوعية وينطبق هذا بشكل خاص على مصالح أمريكا النفطية ـ نظراً لأزمة الطاقة العالمية. ولكن يبقى السؤال الذي طرحناه في البحث السابق عما إذا كان هناك تغير في توجهات الولايات المتحدة وسياساتها نحو المنطقة بعد الحرب

لقد ما حققته الحرب في المسلمات التي بنت عليها أمريكا سياستها منذ ١٩٦٧ – أي قبل أكتوبر ١٩٧٣. لقد أجمع المراقبون – الصديق منهم والعدو – على أن المسلمات الثلاث قد اهتزت وتخلخلت، إن لم يكن قد تم تحطيمها بالفعل. مع تحطيم خط بارليف واجتياح الجولان في الأسبوع الأول من الحرب. لقد كانت سياسة أمريكا مبنية على مسلمة العسكرية الإسرائيلية التي لا تقهر وعلى العجز العسكري العربي، وعلى الانقسام السياسي العربي.

لقد كان الأداء العسكري العربي رائعاً ويفوق كل ما تصوره العالم. وقد ألقى هذا الأداء ظلالاً كثيفة من الشكوك حول قدرة إسرائيل في الاحتفاظ بدور الشرطي المحلي الذي يسيطر على المنطقة، خدمة لمصالحه الخاصة أولاً، وحماية للمصالح الأمريكية ثانياً.

كذلك أثبتت الحرب ربما ما هو أهم من مظاهر التضامن العربي أن داء الفرقة والانقسام بين العرب ليس داءاً مستعصياً. فإذا كان لقاء مصر وسورية عسكرياً وقدرتهما على التخطيط والتنسيق قد أدهش العالم، فإن توحيد العرب لمواقفهم السياسية، واستخدامهم لسلاح النفط، وتحركهم الدبلوماسي على جبهة تمتد من طوكيو إلى واشنطن قد ترك هذا العالم مأخوذاً ومبهوراً لعدة شهور بعد وقف القتال. وأهم من ذلك كله، كان الدرس الأكبر لمعظم المهتمين بشئون المنطقة هو أن العرب –



على كل ما بهم من عيوب أو مثالب - مصممون على القتال الجولة بعد الأخرى مهما أصابهم من نكسات، حتى يستردوا حقوقهم المشروعة.

حينما ينظر المراقب إلى الوراء - الآن - يبدو له وكأن ما اعتقده صناع القرار الأمريكيون سياسة ناجحة وفعالة حتى أوائل أكتوبر ١٩٧٣، لم يكن في الواقع إلا سياسة عمياء وغبية، جرت المنطقة إلى أهوال حرب هددت العالم كله، وأضرت بالمصالح الأمريكية ذاتها (ولو إلى حين). لقد أثبتت حرب أكتوبر أن المسلمات التي بنت عليها الولايات المتحدة سياستها كانت مسلمات خاطئة - وبالتالي ظهر عقم هذه السياسة وإفلاسها. لقد تحطم الوهم من أن إسرائيل لا تستطيع أن تنتصر على جبهة عربية موحدة في حرب "طويلة"، بل ربما لا تستطيع حتى الدفاع عن نفسها في حرب أطول، والذي لا يستطيع أن يدافع عن نفسه لا يمكنه الدفاع عن مصالح غيره - مهما كان هذا الغير حليفاً وعزيزاً مثل الولايات المتحدة.

إن حرب أكتوبر - إذن - أثبتت أن إسرائيل معرضة للفشل (إن لم تكن قد فشلت بالفعل) في دور الشرطي المحلي الذي ينوب عن الولايات المتحدة عسكرياً في حماية مصالحها. وبالتالي فقد انهار ركن مهم من أحد السياسات الرئيسية لكيسنجر في المنطقة وهي سياسة الاتزان العسكري بالوساطة.

لقد كان المفروض في إيران أنها الركن الأمامي الآخر لهذه السياسة. ولكن موقف إيران في خلال الحرب وبعدها جعل من الضروري مراجعة هذا الغرض. هناك من يفسرون موقف إيران بأنه أكثر استقلالاً عن الولايات المتحدة مما يظنه الكثيرون. وإن الشاه - وقطاع كبير من فئة الحكم في إيران - يرون أن مصلحة إيران في المدى البعيد هي في التعاون مع العرب، الذين يمثلون قوة صاعدة وسوقاً ضخمة لصادرات إيران في المستقبل. وهناك من يظن أن عدم تحرك إيران ضد العرب ليس ناتجاً عن أي تغير في دورها الذي رسمته الولايات المتحدة لها كشرطي آخر في المنطقة، بل كل ما هناك هو أن توقيت الأحداث وتطوراتها السريعة ربما كان المسئول عن هذا الحياد الإيراني؛ وأنه ليس من الحكمة من جانب العرب أن يركنوا



إلى استمرار هذا الحياد[١]. إن علاقة إيران بالعالم العربي موضوع حساس ومعقد ويستحق دراسة مستقلة كل ما يهمنا هنا هو تبيان ما أظهرته حرب أكتوبر من خلل في أحد سياسات أمريكا بالمنطقة - وهي سياسة الاحتواء العسكري عن طريق الوسطاء المحلية وهي السياسة التي كانت إسرائيل وإيران تشكلان عمودها الفقري. حرب أكتوبر أظهرت عجز إسرائيل كما أظهرت إمكانية تحييد إيران (حتى وإن لم يكن هذا الحياد قد تحقق بالفعل).

وما ينطبق على إيران انطبق على غيرها من "أصدقاء" الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومن حوله. فقد قلنا أن اليونان وتركيا وأثيوبيا كانت تمثل الخط الثاني في سياسة الاحتواء العسكري بالوساطة. فهذه البلاد فضلاً عن إحاطتها بالشرق العربي، يوجد بكل منها وجود عسكري أمريكي في شكل قواعد أو قوات أو تسهيلات عسكرية. ولكن هذه البلاد الثلاثة رفضت التورط في حرب أكتوبر من قريب أو بعيد، وامتنعت شأنها شأن حلفاء أمريكا في غرب أوروبا، عن السماح للولايات المتحدة باستعمال أراضيها أو أجوائها لإعادة إمداد إسرائيل بالسلاح. بل إن أثيوبيا قد مضت شوطاً أبعد خلال الحرب وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل مثلما فعلت معظم الدول الأفريقية الأخرى. إن رفض تركيا واليونان السماح للولايات المتحدة باستعمال أجوائهما لإمداد إسرائيل بالسلاح كان لطمة شديدة، ليس فقط لأن الدولتين عضوان في منظمة حلف الأطلنطي، وليس فقط لأنهما يتلقيان مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة، ولكن أيضاً لأن الرئيس الأمريكي نكسون كان قد برر المزيد من المساعدات لهاتين الدولتين كخط لحماية إسرائيل. ففي مؤتمر صحفي للرئيس الأمريكي في يناير ١٩٧٢ قال بالحرف الواحد "بدون مساعدات لليونان وتركيا لن يكون لدينا سياسة فعالة لإنقاذ إسرائيل"

---

(١) إن الدولة الوحيدة التي تعرضت لأكثر الاستفزازات ومحاولات الاحتواء الإيرانية هي العراق ولكن حرصاً من هذه الأخيرة على الاشتراك الفعلي في القتال أثناء حرب أكتوبر فقد كانت بادرتها الدبلوماسية (التي كانت مقطوعة لعدة سنوات احتجاجاً على التصرفات الإيرانية) وقيام إيران باحتلال الجزر العربية في هذا العرب) من طرف واحد مع إيران، فضلاً عن أن العراق وجد أنه أكثر من خاسر من بعض السياسات الإيرانية إذ أنه كان متجهاً للسلطة وبذلك أمل على تحييد إيران

(Without aid to Greece and aid to Turkey, We have no Viable policy to Save Israel)

إن عزلة الولايات المتحدة سياسياً ودبلوماسياً أثناء الحرب لم يزد عليها إلا عزلة إسرائيل، فلقوى حلفاء الولايات المتحدة في غرب أوروبا واليابان وجدوا أنفسهم – بعد تخفيض إنتاج البترول العربي – يدفعون ثمناً باهظاً لعدم اكتراثهم في السنوات الماضية بالصراع العربي الإسرائيلي من ناحية أو لتأييدهم وارتباطهم المباشر أو غير المباشر بسياسة أمريكا في المنطقة من ناحية أخرى. لذلك بدأ هؤلاء الحلفاء بتحصين أيديهم الواحد تلو الآخر من سياسة أمريكا في المنطقة. وبدأ معظمهم التفكير بسياسات مستقلة عن الولايات المتحدة مثلما فعلت فرنسا منذ عام ١٩٦٧.

باختصار أثبتت حرب أكتوبر أن المسلمات التي شيدت أمريكا عليها صرح سياساتها في المنطقة كانت خاطئة، وبالتالي فقد ثبت عقم وفشل هذه السياسات نفسها وتهاوى صرحها بنفس السرعة التي تهاوى بها خط بارليف وتحصينات الجولان. لقد أيقن صناع السياسة الأمريكيون أنفسهم أبعاد هذا الفشل. وفي مؤتمره الصحفي الأول بعد توقف القتال، والذي عقد يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣ قال هنري كيسنجر:

"إن موقفنا الآن هو الإقرار بأن الأحوال والظروف التي نتجت عنها هذه الحرب كان لا يمكن تحملها من قبل الأمم العربية .. والولايات المتحدة تعترف بأن الأوضاع التي ولدت الحرب في السادس من أكتوبر لا يمكن أن يسمح لها بأن تستمر. إن الولايات المتحدة مستعدة لأن تضع بصورة ذاتية ومن جانب واحد ثقلها الدبلوماسي في مجهود جاد يبذل في عملية التفاوض التي تصورتها الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ... وفي مثل هذه المفاوضات شك أنه سيكون من الضروري تقديم تنازلات كبيرة . إننا سنبذل مجهوداً ضخماً للتوصل إلى حل تعلن كل الأطراف حلاً عادلاً"[1].

---

[1] من مؤتمره الصحفي في ٢٥-١٠-١٩٧٣، والمنشور في الصحف، نشر في اليوم التالي (٢٦-١٠-٧٣).

ولقد ردد نفس الشيء عديد من المسئولين الأمريكيين بما فيهم الرئيس نكسون[٣]. لقد كان واضحاً أن حاجة أمريكا المتزايدة إلى النفط العربي والأموال العربية؛ إلى جانب كل دروس الحرب الخفية من جراء ممارستها بعد ١٩٦٧، كان دليلاً على تغييراً في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. لقد شهدت الفترة التي أعقبت حرب أكتوبر علامات عدة على هذا التغيير بالفعل لم يصبح لدى الكثيرين شك في أن تغييراً في السياسة الأمريكية قد حدث. ولكن الجدل مع ذلك، هنا وفي الولايات المتحدة ما زال على أشده. وهو يتركز لا على ما إذا كان هناك تغيير في السياسة الأمريكية، ولكن على ماهية هذا التغيير وحجمه، ومداه، ودوافعه الحقيقية بعد حرب أكتوبر.

إن الآراء والاتجاهات المتعددة حول هذه الأسئلة المتشعبة يمكن إجمالها في ثلاث نظريات افتراضية:

١- نظرية "فرمزة" أو "تيونة Taiwanization" إسرائيل (الكلمتان مشتقتان من فرموزا أو تيوان)

٢- نظرية التغير التكتيكي.

٣- نظرية النموذج اليوناني - التركي

وفي بقية هذا الفصل سنعرض لكل من النظريات الثلاث.

ب- نظرية تيونة إسرائيل.

إن بعض التصريحات والتلميحات والبيانات التي صدرت عن الرئيس نكسون وهنري كيسنجر وغيرهما من المسئولين الأمريكيين بعد أكتوبر يمكن أن تتحمل عدة تفسيرات وتأويلات وتخريجات. ولا يقتصر الأمر على السلوك اللفظي

(٣) انظر خطاب الرئيس نكسون بتاريخ ١٢-٦-١٩٧٠ والمنشور في النيويورك تايمز في اليوم التالي (١٣-٦-١٩٧٠). وكذلك شهادة جوزيف سيسكو نائب وزير الخارجية الأمريكية أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ ١٦-٦-١٩٧١ والمنشور في الواشنطن بوست بتاريخ ١٧-٦-١٩٧١.

هؤلاء المسئولين بل يتعداه إلى بعض الأعمال والتصرفات من جانب الولايات المتحدة - مما أعطى بعض هذه التفسيرات أرضية نصف صلبة يقف عليها.

من هذه التفسيرات نظرية "أزمة إسرائيل" أو "تيونة إسرائيل" Taiwanization of Israel . فبعض الخبراء والمراقبين يذهبون إلى أن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط قد تغيرت بشكل جذري بعد حرب أكتوبر، وأن هذا التغير في حجمه ومداه لا يقل عن التغيير الذي حدث في سياسة أمريكا تجاه الصين الشعبية وهي السياسة التي أدت إلى وضع تايوان في المرتبة الثانية من اهتمامات أمريكا في الشرق الأقصى، ووضعت الصين الشعبية في المرتبة الأولى. ووجه الشبه هنا تعني أن الولايات المتحدة ستخفض إسرائيل من المنزلة السامية التي كانت تحتلها في اهتمامات وعطف السياسة الأمريكية، وستعاملها لا كذلك، ولكن كدولة عادية مثل العديد من الدول الصغيرة الأخرى التي تعتمد على الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً.

٦- بجلي هذه النظرية في ١٧ نوفمبر ١٩٧٠، صدرت مجلة "ناشيونال ريفيو National Review" الأمريكية المحافظة ذات العلاقة الوثيقة بالحزب الجمهوري الحاكم، وعلى غلافها عنوان كبير ومثير للدهشة. كان العنوان بالخط العريض يقرأ كالآتي: **بديل استراتيجي، هل نطرد إسرائيل؟**

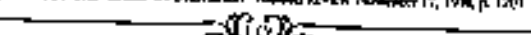
(A Strategic Alternative: Should We Ditch Israel?)

ورغم أن الكاتب (تشارلز سمسون) قد خلص في مقاله الطويل في ذلك الوقت إلى أن التخلي عن إسرائيل هو أمر غير عملي ويصعب تنفيذه نتيجة القوى الضاغطة المحلية ونتيجة للظروف الدولية السائدة، إلا أنه فتح الموضوع وناقش الاحتمال الذي أصبح يعرف فيما بعد بنظرية "تيونة إسرائيل". لقد طرح سمسون تصوره لما يمكن أن تجني أمريكا وما يمكن أن يخسر السوفييت لو أن الولايات المتحدة تخلت عن إسرائيل وتركت العرب حتى يقضوا عليها. يقول سمسون بأسلوب يقارب أسلوب مسرح اللامعقول:

إن العرب قوم يشكون في بعضهم البعض إن لم يكن يتقاتلون فعلياً. إن القوة الوحيدة لهم هي كراهيتهم لإسرائيل. لنفترض - إذن - أن بإمكان الولايات المتحدة أن تنهي إسرائيل، ونترك الروس يسلحون العرب بأسلحة متفوقة حتى يستطيعوا إحراق إسرائيل تماماً. إن الروس بعد ذلك لن يجدوا تلك الركيزة التي جعلت العرب يصادقونهم - وهي عداوة إسرائيل. ولن يكون لدى العرب أي دافع بعد ذلك لصداقة الروس أو منحهم أي امتيازات خاصة..(٤).

إن مجرد إثارة هذا المفهوم (التخلي عن إسرائيل) في أحد المجلات الكبرى هو شيء ملفت للنظر وخاصة في وقت لم يكن الشرق الأوسط فيه متوتراً بصورة غير عادية وربما لأن إسرائيل كانت تملك وتتحكم في ذلك الوقت فإن جهود عمل الصهيونية على القلة لم تكن حادة.

ولكن الأمر لم يكن يثار لأول مرة مع ذلك. فمنذ عام ١٩٤٧- وفي وزارة الخارجية الأمريكية تيار قوي يدعو إلى التخلي عن إسرائيل، ويعرف معظم هذا التيار باسم المستشرقين أو "المستعربين" (Arabists). ورغم أن هؤلاء لم يذهبوا أبداً إلى "حب إسرائيل" من آخرها، إلا أنهم كثيراً ما دافعوا عن وجهة النظر التي تقول بأنه لا يعقل أن تخضع الولايات المتحدة ثلاثة ملايين إسرائيلي فوق مائة مليون عربي ولا مصالح أمريكا في المنطقة، اقتصادياً واستراتيجياً، على منطقة أكثر تأييداً للعرب وأعمق توجهاً إليهم. وكثيراً ما حاول ممثلو هذا التيار أن يحصلوا على التأييد لوجهة نظرهم، ولكنهم كانوا دائماً يخضعون في النهاية لأوامر وتعليمات البيت الأبيض. ومع ذلك فإنهم لم يحتفظوا أو يكفوا عن الدعوة لتصغير حجم إسرائيل الكاسي والحنون ومعاملتها بشيء من الحدية والحزم والتوقف عن تدليلها. فهم يرون مثلاً، أن قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين يجب أن تنفذ. وعلى الولايات المتحدة أن تحسن علاقاتها بالعالم العربي، وهذا، في رأيهم، من شأنه ليس فقط إحلال العدالة والسلام بل أيضاً يؤدي إلى حماية مصالح أمريكا الاقتصادية والثقافية في المنطقة.


(4) Charles Bowles, "Should We Ditch Israel?" National Review, November 17, 1978, p. 1201



إن هذه الحجج التي تصدر عن "المستعربين" تشبه في جوهرها ما كان يقوله الداعون إلى إعادة العلاقات مع الصين الشعبية في أواخر الستينيات. هؤلاء كانوا يقولون أيضاً أنه ليس من المعقول ولا من العدالة والمنطق أن تضع الولايات المتحدة ١٦ مليوناً يعيشون في جزيرة تايوان فوق ٦٠٠ مليون يعيشون في أرض الصين التاريخية. وكانت وجهة النظر السائدة - أي السياسة الرسمية للولايات المتحدة في ذلك الحين - تدعو إلى عزل الصين الشعبية عالمياً واستراتيجياً، ومنعها من دخول الأمم المتحدة، وإلى تسليح تشانج كاي شيك وجيوشه في جزيرة تايوان، وإبقاء كرسي العضوية الدائمة في مجلس الأمن احتياطياً له رغم كل صرخات أغلبية دول العالم الثالث.

وهكذا نجد الشبه في المعاملة والوقع المادي والنفسي بين إسرائيل وتايوان من ناحية وبين العالم العربي والصين الشعبية من ناحية أخرى. وكما أن دعاة الاعتراف بالصين قد قطعوا شوطاً بعيداً في فرض وجهة نظرهم على السياسة الرسمية للولايات المتحدة؟ فإن دعاة نظرية تصغير حجم إسرائيل أو التخلي عنها يعتقدون أن على ما بعد أكتوبر يملي ضرورة الأخذ بوجهة نظرهم.

غير أن الدعوة "لتحجيم" إسرائيل شيء، والأخذ بها كسياسة فعلية للولايات المتحدة شيء آخر. ولكن بعض المراقبين من خبراء الشرق الأوسط - عرباً وأمريكيين - يعتقدون أن هذه أصبحت سياسة الولايات المتحدة بعد حرب أكتوبر. وكما حدث بالنسبة للصين، فإن هذا التحول لابد أن يتم تدريجياً وقد يكون بطيئاً في البداية. ولكن التيار وعلاماته تبدو واضحة لهم تماماً. وكما حدث في تحول السياسة الأمريكية نحو الصين الذي لم تهمل تايوان فيه كلية، فإن نفس الشيء يحدث في الشرق الأوسط. فصداقة الولايات المتحدة للعرب - خاصة مصر والسعودية - لا تعني، في نظر الآخذين بهذه النظرية، إهمال إسرائيل أو التخلي عنها: إنها ستظل محمية، وستظل تتلقى المساعدات العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة (شأنها في ذلك شأن تايوان) ولكن دورها الإمبريالي الصغير وطموحها بالرعاية والعطف والتدليل لابد أن ينتهي في ظل السياسة الأمريكية الجديدة.

الذين يعتنقون نظرية "تبرئة إسرائيل" كتفسير للسياسة الأمريكية بعد حرب أكتوبر يتراوحون في خلفياتهم ولنوعهم من عرب متفائلين إلى إسرائيليين متشائمين، ومنهم علماء السياسة المشهورين مثل هانز مورجنثاو (Hans Morgenthau)، ومنهم الدبلوماسيين الناقدين مثل إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري ومحسنين دشير أحد معاونيه الكبار كذلك يختلف أصحاب هذه النظرية فيما بينهم حول الأسباب والدوافع التي جعلت الولايات المتحدة تحول سياستها في هذا الاتجاه ويمكن تلخيص ما أعطى من احتمالات في هذا الصدد إلى عاملين استراتيجيين رئيسيين من وجهة نظر الولايات المتحدة:

- الأول ذو طبيعة كونية وعالمية، وهو حرص كيسنجر على المحافظة على سياسة الوفاق (الوفاق).

- الثاني ذو طبيعة إقليمية، وهو حماية مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية في الشرق الأوسط، وحاجة الولايات المتحدة الملحة للنفط العربي والأموال العربية، على الأقل في السنوات العشر القادمة.

وسنتناول كل من هذين العاملين بشيء من التفصيل

٢- سياسة الوفاق وتبرئة إسرائيل لقد أظهرت حرب أكتوبر - من ما أظهرت - أن الشرق الأوسط هو أحد المناطق القابلة، وربما المكان الوحيد، الذي يمكن أن تصطدم رماله المتحركة كل ترتيبات سياسة الوفاق ليس هذا فحسب، بل إن عدم احتواء الصراعات المحلية في ذلك المكان من العالم يمكن أن يؤدي إلى مواجهات نووية بين الدولتين العملاقتين، وما إعلان حالة التأهب بين جيوش الولايات المتحدة ليلة الرابع والعشرين من أكتوبر إلا إثبات واحد لهذه الإمكانية المرعبة. ومن هنا يذهب البعض إلى أن مصالح أمريكا الجيوبوليتيكية، كما تشخص لها هنري كيسنجر تخطيطاً وإخراجاً، تملي سياسة جديدة في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد حرب أكتوبر هذه السياسة هي تبرئة إسرائيل - لا حباً في العرب أساساً ولكن حرصاً على الوفاق مع الاتحاد السوفييتي وحرصاً على هيكل العالم كما يتصوره هنري كيسنجر

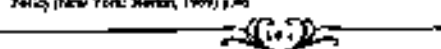


ويقول الآخذون بهذا الرأي أن ذات كيسنجر وشخصيته الكيانية قد أصبحت هي وسياسة الوفاق شيء واحد لقد أصبح الاندماج بينهما شبه كامل إن فشل سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي هو فشل لكيسنجر ومن يتحدى هذه السياسة فكأنه يتحدى كيسنجر شخصياً. وحيث إن أحد القوى التي تهدد هذه السياسة هي مشكلة الشرق الأوسط، وحيث إن هذه المشكلة لم تحل بسبب التعنت الإسرائيلي والتأييد الأمريكي لهذا التعنت في الماضي، وحيث إن العرب لا يمكن أن ينسوا أو يسكتوا. فلا مخرج إذن إلا بتحول استراتيجي يجبر إسرائيل على أن تنكمش إلى "حجمها الطبيعي". ويبدو من روح العرب وتحملهم يكفون عن مقاومة القتال طبعاً من الصعب على أصحاب هذا الرأي أن يغوصوا في أعماق كيسنجر ليعرفوا ما ينويه حقيقة. ومن الأصعب والأصعب أن يعرفوا الدوافع الحقيقية لما ينويه من سياسات لقد كتب هو مرة يقول:

"إن رجل الدولة (Statesman) يرتاب في أولئك الذين يحاولون أن يجسدوا السياسة الخارجية من خلال شخصياتهم فالتاريخ قد علمه ضعف أي هيكل يعتمد على الأفراد"[5]

إن هناك إجماعاً بين المراقبين على أن هنري كيسنجر كان حريصاً كل الحرص على المحافظة على ترتيبات الوفاق خلال أزمة الشرق الأوسط لقد حاول أن يكون معتدلاً في تصريحاته عن الاتحاد السوفيتي ولم يستخدم عبارات قوية أو استفزازية من شأنها أن تترك رد فعل قوي لدى هذا الأخير كما حاول جاهداً أن لا يعطي خصوم سياسة الوفاق في أمريكا نفسها ذريعة لمهاجمة هذه السياسة أثناء قمة أزمة الشرق الأوسط. فعندما سئل كيسنجر أثناء الحرب عن دور الاتحاد السوفيتي في مساعدة مصر و"إذكاء" حالة التوتر في الشرق الأوسط استبعد كيسنجر هذه الإمكانية على أساس عدم توفر "الأدلة القاطعة". وحينما ضغط عليه أحد الصحفيين بسؤال عن رأيه إذا توفرت الأدلة، فأجاب كيسنجر بأنه في هذه

(5) Henry Kissinger, "Central Issues of American Foreign Policy", in his American Foreign Policy (New York: Norton, 1969) p.46




الحالة يمكن وصف سلوك الاتحاد السوفييتي "بعدم المسئولية". مثل هذه الإجابات واضح فيها محاولات كيسنجر تحاشي اتهام الاتحاد السوفييتي صراحة أو علناً بأي شيء من شأنه أن يقوض دعائم سياسة الوفاق بل إنه ذهب إلى حد تعريف "عدم المسئولية" بشكل "يبرئ" الاتحاد السوفييتي في نظر الأمريكيين – على الأقل – من أي اتهامات خطيرة. فقد قال في نفس المؤتمر الصحفي إجابة على نفس النقطة أن مجرد معرفة الاتحاد السوفييتي أو علمه "بموافقته على الهجوم المصري لا يشكل في حد ذاته سلوكاً غير مسئول"[6]

إن حرص كيسنجر على سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتي قد تأكد أكثر وأكثر أثناء حالة التأهب للقوات الأمريكية في العالم في يومي ٢٤ و ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣. لقد كان مظهره الهادئ ويصاحبه كل ما من شأنه استفزاز الاتحاد السوفييتي يناقض تماماً مظهر نكسون الذي أدت إلى طبيعته القتالية ضد الاتحاد السوفييتي مثلما كان يفعل في الخمسينيات لقد أعلن نكسون فيما بعد يصف تلك الساعات الحرجة أن "بريجنيف قد أرسل مذكرة حازمة جداً لم تترك كثيراً من الشك عما ينوي الاتحاد السوفييتي عمله". ولمه هو – أي نكسون – كان الوحيد القادر على أن يرد على التحدي بعزم مماثل في أكثر "أزمة واجهت الولايات المتحدة منذ أزمة الصواريخ في كوبا عام ١٩٦٢". على النقيض من هذا السلوك "النكسوني" للمستتر حاول كيسنجر أن يخفف من وقع إعلان حالة التأهب (مستخدماً كلمات مثل "خطوات وقائية"، "معايير احترازية". وعبر عن أمله في أن تنتهي بسرعة، وعن ثقته في أن الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى ستتصرف بمسئولية. وبدلاً من أي اتهام صريح استخدم كيسنجر في وصفه لسلوك الاتحاد السوفييتي (بعد طلب هذا الأخير إرسال قوات أمريكية سوفييتية مشتركة لحفظ وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط) بأنه كان يعكس "نوايا غامضة". ويعكس تحذير نكسون تماماً، حرص كيسنجر على أن يقول للاتحاد السوفييتي لن حالة

(6) "Secretary Kissinger's News Conference", U.S. Department of State Bulletin, October 29, 1973, p. 532.



الناقف ليست تهديداً لأحد، إنها مجرد احتراسات دفاعية وإنها لا تماثل في جديتها أزمة الصواريخ الكوبية. يقول كيسنجر بالحرف الواحد:

"إننا لا نتحدث عن تهديدات قام بها أحد ضدنا أو هجوم معين نوجهه ضد أحد ... كما أننا لسنا بصدد أزمة تشبه موضوع الصواريخ ... إننا لسنا في مواجهة مع الاتحاد السوفيتي"(*). إن هذا الحرص الزائد من جانب كيسنجر على سياسة الوفاق وعلى المحافظة على صورة "معقولة" - إن لم تكن وردية - للاتحاد السوفيتي داخل الولايات المتحدة نفسها يعكس هذا الاندماج شبه الكامل بين شخصية كيسنجر وسياسة الوفاق. إن كيانه ومستقبله ونجاح تلك السياسة أصبحوا - في نظر بعض المراقبين - شيئاً واحداً لا يمكن تجزئته.

علماً تركيزنا على حرص كيسنجر على "استراتيجية الوفاق" هنا هو للتدليل على استعداده لتغيير الكثير في سياسة الولايات المتحدة تجاه مناطق ودول أخرى (ومنها إسرائيل) من أجل هذا الوفاق. أو هكذا يذهب أصحاب هذه النظرية.

لقد حاول كيسنجر علناً أن يبرئ ساحة الاتحاد السوفيتي من أي اتهامات خطيرة بأن قدم ما يعتبره هو الاختبار الحقيقي لسياسة الوفاق. قال كيسنجر في مؤتمره الصحفي الذي عقد يوم ٢٥ أكتوبر:

"أما بالنسبة لسياسة الوفاق، فإننا نستطيع الحكم عليها حين يستتب السلام. فحين نتعاون مع الاتحاد السوفيتي في وقف إطلاق النار ثم في السير نحو إقرار تسوية دائمة في الشرق الأوسط، فإن ذلك سيثبت صحة سياسة الوفاق"(٨).

ومن الواضح أن صياغة كيسنجر هذه تجعل من الصعب رسوب سياسة الوفاق في أي اختبار. إذ حتى لو لم يستتب السلام فإن كيسنجر سيستطيع لوم القوى الداخلية في الشرق الأوسط نفسها (أي إسرائيل ومصر وسوريا مثلاً).

(*) يرجع هذه العبارات إلى:

- Thomas L. Hughes, "Why Kissinger Must Choose Between Nixon and the Country" New York Times Magazine, Dec. 30, 1973, p. 3.

(8) "Secretary Kissinger's News Conference of October 25", U.S. Department of State Bulletin, November, 12, 1973, p. 590.

ولكن حتى يتسلحنا بحرص كيسنجر الهائل على صيانة الوفاق من أي تدهور واستعانته في سبيل ذلك إلى تحسين سياسة بلاده في الشرق الأوسط. يبقى السؤال المهم عن طبيعة هذا التحسين هل هو تغيير استراتيجي أم تكتيكي؟ طبعاً أصحاب نظرية "أبوية إسرائيل" يتحمسون إلى أنه بلا شك تغيير استراتيجي بعد ما أثبتت حرب أكتوبر أن "هيكل السلام" في العالم بالطريقة الكيسنجرية لن يتحقق إلا بالسلام في الشرق الأوسط؛ وأن هذا الأخير لن يتحقق إلا بمصالحة العرب. يقول جوزيف سيسكو نائب وزير الخارجية الأمريكية: "إنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم للسلام في العالم دون تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط"(٩). ثم يرصف روجرز ليجز على ذلك منوهاً بأهمية التصادق والمصالحة مع العالم العربي وخاصة مصر والسعودية من أجل تحقيق مثل هذا السلام. ويرد على بعض النقاد بقوله إن تحسين العلاقات مع العرب "قد أثار بعض القلق في إسرائيل، وبين أولئك الأمريكيين المناصرين جداً لإسرائيل الذين يخشون من أن المصالحة مع العرب لا يمكن إلا أن تكون على حساب إسرائيل. وهذا في نظري ليست القضية فأمريكا تستطيع أن تخدم على أفضل وجه، مصالح السلام ومصالح إسرائيل ومصالح العالم العرب بتحسين علاقاتها مع العالم العربي..."(١٠).

هذا الكلام يذكر المرء بتصريحات المسئولين الأمريكيين قبل وفي بداية مرحلة التقارب مع الصين الشعبية لذلك يقول أصحاب نظرية التحول الأمريكي استراتيجياً نحو العرب، إذا كانت الولايات المتحدة قد تخلت عن تايوان في سبيل الوفاق مع الصين الشعبية، وذلك كجزء من استراتيجيتها الكونية؛ فإن نفس الشيء لا يستغرب بالنسبة للشرق الأوسط. أي تتخلى أمريكا عن إسرائيل وتتقرب إلى العرب في سبيل نفس هذه الاستراتيجية. التي أهم أركانها الوفاق مع الاتحاد السوفييتي ويدلل على ذلك عالم السياسة الأمريكي الشهير هانز مورجنثاو

---

(٩) من خطاب لجوزيف سيسكو في لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي (١٦/٢/١٩٧٤م) ومنظور في: الحوار العربي - الأمريكي منذ حرب أكتوبر، دار الفهد، سلسلة قضايا دولية رقم ٦، ص ٩٦.
(١٠) نفس المرجع، ص ٤٠-٤١.



باقتطاف أحد العبارات الهامة من حديث هنري كيسنجر يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٣ (أي بعد الحرب بأسبوعين فقط). قال كيسنجر

"إننا لم نعط أي ضمانات معينة لأحد بعد. ومع ذلك فإنني اعتقد أنه ستكون هناك مشكلة جدية، إذا بحثت مفاوضات السلام، وخاصة بالنسبة لإسرائيل والمشكلة هي كيفية ضمان أمن إسرائيل في ظل ظروف لابد أن تكون فيها الحدود النهائية مختلفة عن خطوط وقف إطلاق النار وحينما يتم الانسحاب بمقتضى قرار مجلس الأمن ٢٤٢. عند تلك النقطة لابد أن تثور مسألة الضمانات ووقتها لابد أن نسأل: أي نوع من الضمانات يلزم – من جانب واحد أو من عدة دول ... وهكذا؟ الأمر الثاني، هو أن الدول العظمى منغمسة في الشرق الأوسط إلى حد ما بالفعل وما ينبغي علينا عمله هو أن نحاول منع أي أزمة هناك من التحول إلى تصادم بين العملاقين الكبيرين"[11]

ويمضي مورجنثاو في تحليله لكلام هنري كيسنجر مؤكداً أن هناك تناقض داخلي فيما يتصوره كيسنجر سكناً: فهو يريد ضمانات فعالة لحدود إسرائيل ولكنه لا يريد أي تصادم بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. إن أي ضمان أمريكي للحدود يعني استعداد أمريكا للتدخل العسكري، وهذا ينطوي على احتمال في ظل التحالفات والموازنات السائدة في العالم اليوم، احتمال المواجهة مع الاتحاد السوفيتي. لهذا يستنتج مورجنثاو أن أي ضمانات أمريكية لإسرائيل ستكون فارغة من أي محتوى حقيقي إذا ما استمرت الولايات المتحدة في سياسة الوفاق. ويدلل معتنقو هذا الرأي على صحة تفسيرهم لنوايا كيسنجر في التخلي عن إسرائيل بتوقيته لوقف إطلاق النار فهذا الأخير جاء في مصلحة العرب وأنقذهم من هزيمة محققة على يد إسرائيل وإن كيسنجر في حماسه الزائد من أجل حماية الوفاق سايَر موسكو ووافق على معظم شروطها. وفي رأي هؤلاء أن إسرائيل، التي كانت فقط على بعد ٤٠ ميلاً من القاهرة، وكانت تحتاج إلى أيام

(11) Hans J. Morgenthau, "The Geo Politics of Israel's Survival", The New Leader, February 4, 1974, p. 13

محدودة لتحقيق "انتصار ظاهر" تعرضت لضغوط أمريكية شديدة لا لوقف إطلاق النار فحسب، بل أيضاً للسماح بقوافل المؤن وإمدادات الإغاثة لجيش مصر الثالث المحاصر على الضفة الشرقية للقناة. ثم عاود كيسنجر الضغط على إسرائيل بعد ذلك بأسابيع للموافقة على اتفاق فصل القوات والانسحاب إلى عمق سيناء.

كل هذه أدلة يسوقها مفسرو سياسة كيسنجر بأنها تخلى عن إسرائيل ومعاملتها بنفس الطريقة التي تعامل بها سلوان منذ عام ١٩٧٢. ويسوق هؤلاء شاهدين آخرين على صحة تفسيرهم لنوايا وسياسة كيسنجر بعد حرب أكتوبر الأول ما أشرنا إليه من قبل وهو إيحاء كيسنجر بأن دعوته العاجلة لوقف إطلاق النار في الأيام الأولى للحرب كان مرجعه الحرص على مصلحة العرب وليس على إسرائيل[١٤]. والثاني هو المقابلة الخاصة مع بعض كبار المثقفين اليهود في الولايات المتحدة ومنهم أصدقاء وزملاء قدامى له في جامعة هارفارد في تلك المقابلة يقال إن كيسنجر قد اعترف أمامهم بأن إسرائيل قد خسرت الحرب استراتيجياً وإن كانت قد انتصرت تكتيكياً. وإن على الولايات المتحدة أن تتصرف على أساس أن العرب قد انتصروا في حرب أكتوبر[١٥].

من الطريف أن نفس الحوادث (مسألة توقيت وقف إطلاق النار وحديث كيسنجر مع كبار المثقفين اليهود) قد فسرت بواسطة النظريات الثلاث التي عرضناها هنا تفسيرات متناقضة تماماً. على أي حال، تلكم هي الحجج التي يسوقها أصحاب نظرية "تبعية إسرائيل" لعوامل استراتيجية عالمية تتصل بحرص كيسنجر على الوفاق مع الاتحاد السوفيتي.

٣- النفط العربي وتبعية إسرائيل: فريق من معتنقي نظرية تبعية إسرائيل يذهبون إلى أن العامل الأكبر في هذا التحول الأمريكي يرجع إلى حاجة أمريكا إلى النفط العربي و"مستحقاته" المالية أو ما يُعرف هذه الأيام باسم "الفوائض" المالية.

---

(١٤) أشار إلى ذلك في مقابلة كيسنجر مع الأستاذ محمد حسنين هيكل المنشورة بالأهرام ٢٠-١٠-١٩٧٣.

(15) Reported in Boston Evening Globe, Dec. 28, 1973, p.2, and in more detail in Israel Horizons, XXII, 1-2 (January - February, 1974), pp. 3-6

في مقابلته مع كبار المفكرين اليهود في ديسمبر ١٩٧٣، والتي أشرنا إليها في الفقرة السابقة، تحدث كيسنجر عن الأخطار التي تتهدد إسرائيل في المستقبل نتيجة أزمة الطاقة. فهي تعطي العرب قوة مساومة هائلة مع العالم كله من ناحية، وتوفر لهم مصادر مالية ضخمة لتدعيم قوتهم الثانية من ناحية أخرى. وقد أوضح كيسنجر أيضاً أن التأييد لإسرائيل في الكونجرس وإن كان ما يزال كبيراً إلا أنه يتضاءل بالتدريج. وقد وجد، على حد قوله، صعوبة في الحصول على موافقة الكونجرس لمنح مساعدات قيمتها ٢٢٠٠ مليون دولار أثناء الحرب (لتغطية نفقات السلاح التي نقل لها بالجسر الجوي)، وإن لجنة بمجلس النواب أرادت تخفيض هذه المساعدات بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار. كما قال كيسنجر أن أزمة الطاقة ستشتد في الولايات المتحدة في السنوات القادمة، وأن ذلك من شأنه أن يضعف ما تتمتع به إسرائيل حالياً من تأييد شعبي[١٤].

وقال كيسنجر في نفس المقابلة إن الولايات المتحدة لا تتحمل حتى الآن مخاطر استعداء الملك فيصل - الذي وصفه بأنه "متطرف دينى وأن مطامحه لن يهدأ إلا إذا عادت القدس للعرب". وأن قوة الملك فيصل تكمن، طبعاً، في تحكمه بأكبر احتياطي نفطي في العالم الآن وبأكبر احتياطي نقدي في المستقبل القريب. وأن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، يحتاج إلى كلا الاحتياطيين النفطي والنقدي إذا كان للحضارة الغربية أن تستمر لمدة السنوات العشر القادمة على الأقل[١٥].

إن المؤمنين بنظرية "تدفئة إسرائيل" يسوقون مثل هذه العبارات والتصريحات الكيسنجرية كحجج لتأييد نظريتهم. فالولايات المتحدة طبقاً لهذه الأدلة ليس أمامها خيار إلا استمالة العرب ومصادقتهم، ولو على حساب إسرائيل، لأنها تحتاج إلى نفطهم وإلى أموالهم بشدة. لقد كان حظر البترول العربي عن

---

(١٤) انظر نص المقابلة في مقال بعنوان
- "Kissinger's Opinions About 10 Years of Peace", Israel Horizons, XXII, 1-2 (January - February, 1974), pp. 5-6.
(15) Ibid p. 5



الولايات المتحدة شامخاً ومثيراً لما يمكن أن يحدث للاقتصاد والمجتمع الأمريكي. لو كان هذا الحظر قد تم في سنوات سابقة لما كان له نفس التأثير على الولايات المتحدة ولا على سياستها الخارجية (فهو لم يكن له تأثير يذكر في حرب ١٩٦٧ مثلاً) لقد كانت الولايات المتحدة إلى سنوات قليلة شبه مكتفية ذاتياً وكانت لديها بالتالي مناعة ضد أي ضغط بترولي عربي. كذلك كانت الشركات الكبرى التي تسيطر على شئون النفط في العالم، ومعظمها أمريكي، قادرة على تعويض الولايات المتحدة عن أي نقص في العروض العالمي نتيجة قطع البترول العربي، وذلك بضخ كميات إضافية مماثلة من الأقطار المنتجة الأخرى. ولكن مع حلول عام ١٩٧٣ زاد اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد لا فقط من نصف الكرة الغربي (وخاصة فنزويلا) ولكن أيضاً من النفط العربي في الخليج وشمال أفريقيا. كذلك أصبح العرب ومعظم الدول المنتجة الأخرى تتحكم في إنتاجها مباشرة، وتخضع كمية الإنتاج لظروف احتياجاتها التنموية من النقد[16]. وهنا حدث نقص من قدرة الشركات الكبرى على المناورة. كذلك أصبحت هذه الشركات - على على فرض قدرتها على المناورة - أكثر حذراً وأكثر حرصاً على عدم إغضاب الحكومات العربية. فما تبقى من فرص للكسب أمام هذه الشركات في المستقبل سيتوقف على رضى الدول المنتجة.

وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للطاقة في العالم قد أصبحت أسيرة للنفط العربي في عام ١٩٧٣. كان استهلاك أمريكا من النفط يصل إلى ١٩ مليون برميل يومياً، منها ٥.٣ مليون برميل (أي حوالي ٣٠ بالمئة) تأتي من نصف الكرة الشرقي - الشرق الأوسط وشمال وغرب أفريقيا. وتقدر احتياجات الولايات المتحدة في سنة ١٩٩٠ بحوالي ٢٥ مليون برميل يومياً لابد أن يأتي منها حوالي ٤٠ بالمئة من الشرق الأوسط. وهنا يعني طبعاً اعتماداً متزايداً على النفط العربي، وخاصة من المملكة العربية السعودية[17]. فهذه الأخيرة تملك حوالي ربع

(16)

(17) Fuad Itayim, "Arab Oil: The Political Dimension", Journal of Palestine Studies, III, 2 (Winter, 1974), pp. 84 - 97

احتياطي العالم من النفط. وهذه القوة العربية النفطية لابد – في التقدير الأمريكي – وأن تتحول إلى قوة سياسية وعسكرية في المستقبل القريب والمتوسط. قبل أكتوبر كان هناك شك فيما إذا كان العرب سيستخدمون قوتهم النفطية لخدمة أهدافهم السياسية. بعد أكتوبر لم يعد لدى أحد أي مجال للشك.

هذه الحقائق الموضوعية عن اعتماد أمريكا على النفط العربي الآن وفي المستقبل، ووعي العرب بقوتهم المتزايدة، وإدراك كيسنجر لكل ذلك يعتبر من أهم ما يدفع كيسنجر بالولايات المتحدة إلى تحول استراتيجي جوهري تجاه العرب ويؤكد أصحاب نظرية "تبوية إسرائيل". بأن هذا التحول أشبه ما ظهر من استعداد لدى غرب أوروبا واليابان لمقايضة العرب على ثروتهم بالتكنولوجيا والمصنوعات والتأييد السياسي. أي أن الولايات المتحدة لا تحتكر شيئاً يريده العرب، بينما العكس ليس صحيحاً. فتبوية إسرائيل والأمر كذلك أصبحت ضرورة لا مناص منها. ويعني ذلك نهاية ربع قرن من الحماية والتدليل والتدعيم الذي غمرت به الولايات المتحدة إسرائيل متحدية بذلك مشاعر العرب.

في ظل نظرية تبوية إسرائيل تسعى الولايات المتحدة للسعي وراء تسوية في إطار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ - وهي في محصلتها في صالح العرب. وتدرك إسرائيل ذلك منذ عام ١٩٦٧ لذلك عرقلت تنفيذ القرار وكما هو معروف فإن القرار المذكور لا يقترب من لب مشكلة الصراع في الشرق الأوسط وهو المسألة الفلسطينية، ولا يذكر شيئاً عن الحقوق القومية للشعب الفلسطيني. وإن كان ذكر ضرورة إيجاد حل لمشكلة اللاجئين. ولكن أصحاب نظرية تبوية إسرائيل يعتقدون أن تطبيق قرار مجلس الأمن سيكون الخطوة الأولى، وسيتلوها العمل على إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كحل مرحلي، وربما يتلو ذلك خلق نوع من الاتحاد الفيدرالي بين هذه الدولة الفلسطينية وبين كل من إسرائيل (بحدودها قبل ١٩٦٧) والأردن (بحدود جديدة تعود به إلى أوضاع ما قبل ١٩٤٨ أي شرق الأردن). وسيكون جزءاً من التسوية أيضاً إعادة القدس العربية أو على الأقل تدويلها. وفي مقابل ذلك كله ستعمل الولايات المتحدة على الحصول على اعتراف عربي لو ضمني بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وربما الاعتراف بها.

إن نقد هذه النظرية متضمن في النظريتين الأخريين، وخاصة النظرية التي تفسر التغير في السياسة الأمريكية بعد أكتوبر بأنه تغير تكتيكي فقط.

د- نظرية التغير التكتيكي

ترتكز نظرية التغير التكتيكي في سياسة أمريكا بعد حرب أكتوبر على مقولة أن مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط لم تتغير وأن استراتيجيتها في المنطقة لم تتغير وأن الذي تغير بعد حرب أكتوبر هو أساليب الولايات المتحدة وتكتيكاتها في المنطقة أي أن الشكل، وليس جوهر السياسة الأمريكية هو الذي طرأ عليه تغيير بعد الحرب المذكورة. وكما هو واضح، فإن هذه النظرية هي نقيض نظرية "تهوين إسرائيل" على طول الخط، فهذه الأخيرة تذهب إلى أن جوهر السياسة الأمريكية قد تغير وتغير بالفعل وإن كان لابد من المحافظة على بعض الشكليات تهدئة لخاطر إسرائيل ومؤيديها، بينما تذهب نظرية التغير التكتيكي إلى أن جوهر السياسة أو الاستراتيجية الأمريكية لم يتغير. وإن كانت الولايات المتحدة قد استحدثت العديد من الشكليات والأساليب الجديدة والتي يقصد منها إيهام العرب بأن هناك تغيراً وبالتالي يهدئ خواطرهم ويواصلوا ضخ نفطهم وأموالهم إلى الغرب.

والذين لا يعتقدون بحدوث أي تغيير كيفي أو نوعي في السياسة الأمريكية يشملون حكومات عربية ومنظمات فدائية فلسطينية وأحزاب عربية تقدمية. فمن بين الحكومات التي لا تصدق ولا تؤمن ولا تثق بنوايا الولايات المتحدة هناك العراق وليبيا واليمن الديمقراطية وربما سوريا والجزائر. ويمكن القول إن جميع المنظمات الفلسطينية تعتنق هذه النظرية. ولكن أكثر الكافرين بالولايات المتحدة وأعوانها في المنطقة، والذين جاهروا بذلك علناً، ويدعون عملاً إلى إحباط المخططات الأمريكية هم الجبهة الشعبية وجبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية (القيادة العامة). هؤلاء جميعاً يشكلون معاً ما يعرف الآن في العالم العربي بجبهة الرفض.

إن مرتكزات جبهة الرفض تحمل ركيزة إيديولوجية وتفسيراً مختلفاً للأقوال

والأفعال الأمريكية، وتصور معين لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي من ناحية ولطبيعة العلاقة الخاصة جداً التي تربط أمريكا وإسرائيل.

٦- الركيزة الأيديولوجية: تتشكل جبهة الرفض من أكثر عناصر الأمة العربية تقدمية وثورية، سواء حكومات أو منظمات أو أفراد ترى هذه العناصر أن الصراع مع إسرائيل هو صراع مصير الوجود. فهو نضال ضد عنصرية الكيان الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ولكنه في نفس الوقت نضال ضد الإمبريالية الأمريكية وحلفائها في العالم وفي المنطقة. فالكفاح الفلسطيني هو بهذا الشكل جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العالمية المناهضة للعنصرية والاستعمار والاستغلال والاستبداد وحيث أن الولايات المتحدة تضمد كل ما تناضل ضده حركة التحرر الحالية. فإن أي اعتراض بتغير جوهري أو كيفي في سياستها لصالح العرب هو افتراض زائف من خلال المنظور التقدمي لا يمكن للولايات المتحدة أن تغير سياستها جوهرياً إلا إذا تغيرت هياكلها الداخلية وتركيب القوى الغالبة فيها. فمن هذه الهياكل والقوى تصدر كل السياسات (خارجية أو داخلية) تخدم مصالحها في المقام الأول وحيث إن المؤسسة الرئيسية في النظام الأمريكي الرأسمالي هي مجموع الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، وحيث إن هذه ما زالت موجودة، وما زالت تواصل ممارساتها المعتادة في استغلال الأقليات في الداخل وشعوب العالم الثالث في الخارج. فإن شيئاً لم يتغير. فمن غير المعقول أن يستطيع نظام عنصري في الداخل أن يبشر بالمساواة العنصرية في الخارج (أي بين العرب والإسرائيليين). ومن غير المعقول أن يستطيع نظام ينمو ويزدهر على حساب استغلال الآخرين في الداخل والخارج أن يكون قادراً على إقرار العدالة في الشرق الأوسط. ومن غير المعقول أن يكون نفس النظام الذي شن حرباً ضروساً لمدة عشر سنوات نتج فيها آلاف الفيتناميين، ودمر عشرات الآلاف من المنازل والحقول، قادراً على نشر السلام في ربوع الشرق.

إن الثوار العرب، مثلهم مثل الثوار في كل أنحاء العالم لا يثقون في الولايات المتحدة. فهم يؤمنون بأن طبيعة التركيب الاجتماعي الداخلي لا يمكن فصله عن

السياسة الخارجية. ومن الطريف أن كيسنجر ينفي مسهم في هذه المقولة، (راجع الفصل الثاني)، ولكنه ليس غريباً أن يتنقل كيسنجر النوار في كل مكان يشعر بعدم الثقة فهو لا يعتقد أن عالماً مستقراً يمكن بتحقيق إذا كان الثوار يملكون مقاليد الأمور في أي من بلدان رئيسية لذلك فإن سياسة كيسنجر تدعو إما إلى التخلص من الثوار (بانقلابات مجنونة أو تصفيات دموية)، أو إلى استئناسهم وتدجينهم وإعطاءهم الحرس، وتوفير السيارات الفارهة، وحتى الطائرات الخاصة لهم

بالنسبة لجبهة الرفض، وجود أمريكا في الشرق الأوسط هو لسبب واحد فقط: استغلال شعوب المنطقة ونهب مواردها. كل ما عدا ذلك فهو تفصيلات.

إذا كان ذلك هو سبب الوجود الأمريكي فإن التناقض بين الولايات المتحدة والشعوب العربية بجميع فئاتها لا تبنى عليه إنه تناقض أساسي لا يمكن حله إلا بتصفية الوجود الأمريكي وأعوانه المحليين في المنطقة (وأولهم إسرائيل بالطبع). من هذا المنطلق يصبح أي إدعاء بأن الولايات المتحدة قد تحولت، أو إنها تريد مساعدة العرب، إدعاء واهم لا يسنده ذرة من المنطق الشكلي أو التجريبي. ويصبح من يروجون لأطروحة التغيير الجوهري في سياسة أمريكا بالمنطقة إما واهمين ومخدوعين وإما شركاء وأذناب.

تلك هي الركيزة الأيديولوجية لنظرية التغيير التكتيكي في السياسة الأمريكية بعد أكتوبر. إنها باختصار عدم تصديق مبني على فهم معين لطبيعة النظام الأمريكي الاستغلالي من ناحية وعلى طبيعة الصراع ضد الأمبريالية والصهيونية من ناحية أخرى. التناقض أساسي ولابد من التصرف من هذا المنطلق.

٢- تفسير الأفعال الأمريكية منذ حرب أكتوبر: إن محتوى مقابلة كيسنجر مع المثقفين اليهود والصهاينة التي تمت في ديسمبر ١٩٧٣ قد استخدم بواسطة كل أصحاب النظريات المتناقضة كمصدر مرجع دالة على صحة تفسيراتهم للسياسة الأمريكية بعد حرب أكتوبر. فهناك عدة نقاط ورد ذكرها على لسان هنري كيسنجر إلا أنها تؤكد نوايا السياسة الأمريكية في المستقبل - وهي نوايا لا تختلف في

مجملها عما ترسمه وعملت له السياسة الأمريكية قبل أكتوبر ١٩٧٣. لقد قال كيسنجر مثلاً:

"على الرغم من أنه سيكون من الأصعب تقديم الدعم الأمريكي لإسرائيل، وخاصة جسر جوي آخر، إلا أن الإدارة (أي السلطة التنفيذية) في الولايات المتحدة ستقف وراء إسرائيل إذا تجدد القتال. إن الولايات المتحدة ستتخذ نفس الموقف الذي اتخذته في أكتوبر، وستعطي إسرائيل كل ما تحتاجه من أسلحة ومعدات"[58]

أما نوايا كيسنجر نحو لب الصراع في الشرق الأوسط وهو الفلسطينيون، فقد ترجمها في هذه العبارات الصريحة:

"... إن المسألة الفلسطينية لا يمكن حلها الآن. إنه لابد من تجريع الفلسطينيين أكثر حتى يصبحوا أكثر استعداداً لقبول وضعهم النهائي والاتفاق عليه. أما القدس فستؤجل إلى نهاية المطاف"[59].

وعن الأوروبيين وموقفهم من الولايات المتحدة وإسرائيل أثناء الحرب وبعدها مباشرة قال كيسنجر:

"إن أوروبا مستعدة للعمل أي شيء من وراء ظهر الولايات المتحدة وإسرائيل وعلى حسابهما لكي تكسب ود العرب. وهذا هو السبب في إصرار الولايات المتحدة على إبقاء الأوروبيين خارج محادثات السلام في جنيف، وعدم اشتراكهم في المداولات"[60].

إن القائلين بأنه لم يحدث تغير جوهري في نوايا الولايات المتحدة وسياستها في الشرق الأوسط لا يحتاجون أكثر من العبارات السابقة وأمثالها للتدليل على صدق ما يقولون. فالولايات المتحدة - في نظرهم - ما زالت قلباً وقالباً وراء

---

(58) "Kissinger's Diplomatic Goal: The 'Map of Peace'", op. cit., p. 6

(٥٩) نفس المرجع ص ٥

(٦٠) نفس المرجع ص ٤



إسرائيل بالرغم من حرب أكتوبر بل إن الولايات المتحدة ممنعها لعربان حلفائها الأوربيين من أي دور في محادثات السلام إنما اشتمّت من ذلك أنهم قد يميلون نحو العرب أو يضغطون على إسرائيل. وهو نفس الموقف السابق لحرب أكتوبر والذي أدى إلى تجميد محادثات الأربعة الكبار (أمريكا وروسيا وفرنسا وانجلترا) في عام ١٩٦٩ ومهمة يارنج في عام ١٩٧١. كذلك لا يحتاج معرفة نوايا كيسنجر تجاه الفلسطينيين إلى أي استقراء معقد. إنه لن يطمح إلا بتركيعهم وتجويعهم حتى يقبلوا بالأمر الواقع - وهي نفس السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة قبل أكتوبر، وبالتحديد منذ قبول مشروع روجرز عام ١٩٧٠. والذي كان أبرز مطالبها تنفيذ مخططا تصفوي دموي ضد المقاومة الفلسطينية على يد الملك حسين في الأردن. وباختصار فإن الولايات المتحدة - طبقاً لهذه الأقوال الكيسنجرية - لا تنوي فعل أي شيء، قد يضعف إسرائيل عسكرياً أو سياسياً ومع ذلك فهي مستعدة لفعل أي شيء يمكن أن يضعف العرب أو يصرفهم عن استخدام أقوى أسلحتهم وهذا ما كان عليه الوضع أساساً قبل أكتوبر.

طبعاً لا يقف أصحاب نظرية التغير التكتيكي عند حد الاستشهاد بأقوال كيسنجر وغيره من المسئولين الأمريكيين. هناك الأفعال - وهي الأهم في مقابل كل تنازل إسرائيلي صغير. استطاع كيسنجر أن يستخرج من الحرب عدة تنازلات كبيرة. فموضوع الأسرى الإسرائيليين. وفك الحصار البحري العربي عند مدخل البحر الأحمر (باب المندب) ورفع الحظر النفطي العربي ضد الولايات المتحدة - كانت كلها تنازلات عربية كبيرة في مقابل استرجاع عدة قليل من الكيلومترات - التي هي أصلاً أرض عربية، بذلت آلاف الأرواح لتحريرها. بل ولم تقتصر تنازلات العرب على المسائل المباشرة الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي فقد بدأت بعض الدول العربية ذات الأنظمة الاشتراكية وشبه الاشتراكية في التخفيف أو التراجع عن إجراءاتها التقدمية كل ذلك إرضاء واسترضاء للولايات المتحدة، ولبعض حلفائها المحليين من الدول النفطية ولكي يصبح العالم العربي سوقاً مفتوحة أمام الشركات الأمريكية.



ويشير أصحاب نظرية عدم التغير في جوهر السياسة الأمريكية إلى أن الإجراءات العربية التي كان القصد منها معاقبة أمريكا وإلحاق الضرر بها أثناء حرب أكتوبر، هذه الإجراءات قد تحولت بعد أكتوبر لتوقع الضرر ببعض أصدقاء العرب، والإشارة هنا هي إلى الإجراءات النفطية من حظر وترفيع للأسعار فقد انتهى الحظر الذي كان موجهاً بالأساس ضد الولايات المتحدة، ولكن ظلت الأسعار المرتفعة التي أضرت - بين من أضرت - ببعض أصدقاء العرب المخلصين مثل الهند والدول الأفريقية وفرنسا. بل أن الشركات الأمريكية حققت أرباحاً طائلة نتيجة الإجراءات العربية، وذلك على حساب دول العالم الثالث وأوروبا.

كذلك لم تعر جبهة الرفض تصريحات كيسنجر ونكسون. عن نوايا أمريكا الطيبة نحو العرب، أي اهتمام. فمثل هذه التصريحات قد صدرت عن مسئولين أمريكيين من قبل طوال السنوات الست التي أعقبت حرب أكتوبر - ولم ينتج عنها شيء عملي، ولم يكن القصد منها في الماضي - وليس القصد منها في الحاضر - إلا تخدير العرب وشراء الوقت حتى تتكرس الأوضاع وتبقى على ما هي عليه. إن أوجه الشبه متعددة بين ما فعلته أمريكا وتفعله وقت مشروع روجرز من ناحية وبين ما تقوله وتفعله منذ حرب أكتوبر من ناحية أخرى: محاولة لوقف القتال، مصحوبة بالكثير من الوعود عن حرص أمريكا على إقرار تسوية عادلة، وإبعاد أو تخفيف أي احتمالات مواجهة مع الاتحاد السوفييتي، ثم السعي إلى تسليح إسرائيل من ناحية وتفريق الصف العربي من ناحية أخرى، وكلما لاحت بادرة ضجر على العرب، وبدأوا في الاستعداد لعمل ما، سارعت أمريكا سائلة إياهم أن يتذرعوا بالصبر إلى أن تمر الانتخابات الرئاسية، أو الانتخابات النصفية أو الانتخابات الإسرائيلية (ويفصل بين كل نوع من هذه الانتخابات والنوع الآخر سنتين!). وإذا ضاق العرب ذرعاً بالانتظار، وعدتهم أمريكا بمبادرة جديدة؛ ثم قدمت لهم ولإسرائيل اقتراحات إما يرفضها العرب أو ترفضها إسرائيل وفي كلا الحالين تمر عدة أشهر بين الأخذ والرد.. وهكذا.

قد يقول قائل ولكن الأوضاع بعد حرب أكتوبر قد تغيرت. فالعرب قد

حايدوا، ويملكون الآن سلاحاً ملتهباً هو النفط. فقول حجة الرفض إن الولايات المتحدة قد نجحت في إقناع الأنظمة العربية المحافظة والمتذبذبة بأنها تفعل كل ما في وسعها للضغط على إسرائيل وهذه الأنظمة، بطبيعة تكوينها ومصالحها، مستعدة دائماً لتصديق أمريكا وإعطائها المزيد من الفرص لإثبات حسن نيتها وتقوم بدورها بإقناع النظامين المصري والسوري بأن الولايات المتحدة صادقة هذه المرة، وأن العرب الذين انتظروا ست سنوات لن يضيرهم كثيراً أن ينتظروا سنة أخرى. وقوة "إقناع" الأنظمة المحافظة قد تضاعفت بأربعة أمثال ما كانت عليه قبل أكتوبر وخاصة بالنسبة للسادات في مصر. في نفس الوقت اقتنعت الولايات المتحدة الأقطار النفطية لا فقط بإعادة ضخ بترولها وزيادة إنتاجها ولكن أيضاً بإيداع ملايين الدولارات في البنوك الأمريكية - وهو ما يعطي الولايات المتحدة والغرب سلاحاً مضاداً للابتزاز في المستقبل[١].

٣- العلاقة الخاصة جداً بين الولايات المتحدة وإسرائيل: إن أصحاب نظرية اللاتغير في السياسة الأمريكية بعد حرب أكتوبر يقولون أن أي كلام عن تشبيه إسرائيل بتايوان هو محض هراء. فالعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي علاقة منفردة في خصوصيتها وعمقها وتشابكها؛ ولا يوجد مثل هذه العلاقة بين أمريكا وأي من حلفائها أو عملائها ولا يقترب من هذا النموذج الأمريكي - الإسرائيلي شبهاً إلا العلاقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا. أما مصادر الخصوصية في العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية فهي متعددة.

إن تأييد الرأي العام الأمريكي والقوى السياسية المنظمة داخل الولايات المتحدة لإسرائيل ليس بالشيء القليل فكلا الحزبين الرئيسيين (الديموقراطي والجمهوري) يؤيدان إسرائيل ومطالبها؛ ويزايدان على بعضهما البعض، وخاصة في سنوات الانتخابات، في أيهما سيعطي إسرائيل سلاحاً أكثر وأموالاً أكثر ودعماً دبلوماسياً أكبر وبرامج الحزبين منذ ١٩٤٩ هي أكبر شاهد على التصعيد في

(١) وفي هذا المعنى كتبت مجلة تايم الأمريكية مقالاً بعنوان:
"The U.S. Should Soak up That Shower of Gold" Time, Dec. 16, 1974, p. 43

حليف إسرائيل – كل ذلك طمعاً في أخذ أصوات اليهود الأمريكيين وتبرعاتهم المالية لمرشحي الحزبين. إن هذا موضوع قيل فيه الكثير في العالم العربي ولا داعي للتفصيل فيه هنا. يكفي أن نردد ما قاله السناتور وليم فولبرايت في العام الماضي (أثناء مناقشة برنامج المساعدات لإسرائيل) من أن هناك حوالي ٨٠ شيخاً (من مجموعة مائة، أي أكثر من الثلثين) مستعدون دائماً لتأييد أي قرار أو قانون يكون في مصلحة إسرائيل[٢٢]. كذلك تتمتع إسرائيل بتأييد كبير داخل اتحادات العمال التي ترتبط مع الصهيونية بعلاقات عضوية حميمة، وخاصة مع زعيم أكبر تجمع نقابي في الولايات المتحدة وهو جورج ميني (G. Meany).

المهم هنا أنه لا توجد دولة أخرى في العالم تتمتع بمثل هذا النفوذ وهذه السطوة داخل الولايات المتحدة. ومن هنا فلا يوجد وجه شبه بين إسرائيل وتايوان – كما لا يوجد كثير من وجه الشبه بين العرب والصين الشعبية! فحتى على فرض صدق كيسنجر وحسن نواياه نحو العرب (وهو فرض ذو أساس مهتز)، فإن الكونجرس الأمريكي يمكن، ومن المحتم، أن يضع حداً لسياساته إن لم ينسفها تماماً. ولا أصدق على ذلك مما حدث في موضوع اتفاق التجارة مع الاتحاد السوفييتي. فمهما قيل عن رغبة كيسنجر ونيكسون وفورد في تحسين علاقة أمريكا بالعرب فإن هذه الرغبة لن تصل في حدتها إلى رغبتهم في تثبيت سياسة الوفاق ومع ذلك فقد هدد الكونجرس سياسة الوفاق، ووضع العقبات في طريقها، من خلال ما يعرف باسم تعديل (Jackson Ammendment of the Trade Reform Bill) الذي كبل الاتفاق بالقيود – كل ذلك لإرضاء إسرائيل وأعوانها في الداخل. فقد وضع الشيخ هنري جاكسون نصاً في اتفاق التجارة مع الاتحاد السوفييتي يجعل السماح بهجرة اليهود

---

(٢٢) انظر في هذا الموضوع المقال التالي:

- "Israel Lobby" Congressional Quarterly, October 27, 1973, p. 2890

كذلك أشار إلى نفس المعنى، الجنرال جورج براون رئيس هيئة الأركان الأمريكية في خطاب له بجامعة ديوك في شهر أكتوبر ١٩٧٤ متهماً فيه اليهود بالسيطرة على الكونجرس والبنوك ووسائل الإعلام. انظر تعليقاً على هذا الموضوع في:

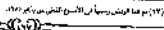
- "The General and the Jews" Newsweek, November 25, 1974, p. 33

شرطاً لتنفيذ الاتفاق. وقد رفض الاتحاد السوفييتي الاتفاق برمته معتبراً ذلك الشرط تدخلاً سافراً في شئونه الداخلية[٦٢]. والذي نريد أن نخلص إليه هنا هو أنه إذا كانت سياسة الوفاق التي تأتي في قمة الأولويات بالنسبة لهنري كيسنجر قد تم تعويقها وربما نسفها بواسطة الكونجرس إرضاء لإسرائيل؛ فإن احتمال أن يفعل الكونجرس نفس الشيء بالنسبة لأي تغيير في سياسة الولايات المتحدة يضر بإسرائيل هو أقوى عدة مرات.

وأخيراً، فإن أصحاب نظرية التغير التكتيكي يؤكدون أن أي تحول استراتيجي في سياسة أمريكا الخارجية لا يمكن أن يتم بدون مناقشات علنية طويلة أو ما يسمى أحياناً في الولايات المتحدة باسم مناظرة أمريكية عظمى (a Major American debate) أن سياسة أمريكا الصينية نحو الصين لم تتم بين ليلة وضحاها - فقد سبقتها مناقشات حادة في الكونجرس وفي الدوائر الأكاديمية ووسائل الأعلام الكبرى لعدة سنوات. فإذا كان كل ذلك قد حدث قبل التخلي عن تايوان، التي لا تضارع إسرائيل في نفوذها وخطورتها داخل الولايات المتحدة، فمن باب أولى أن تكون هناك مناظرة أمريكية أعظم حول الموضوع. وحيث إن شيئاً من ذلك لم يتم ولا يبدو على وشك أن يبدأ، فإننا لابد أن نستخلص أنه ليس هناك أي تحول استراتيجي في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. إن ما حدث وما يحدث منذ حرب أكتوبر لا يعدو أن يكون تغيراً تكتيكياً لتضليل العرب وشراء الوقت لتقوية إسرائيل حتى تضربهم ضربة قاصمة كما فعلت في ١٩٦٧.

وهكذا يبدو لأصحاب هذه النظرية أن المخطط الأمريكي بعد أكتوبر يهدف إلى حد بعيد المخطط الأمريكي منذ مشروع روجرز: التأكد من التفوق العسكري لإسرائيل، تصفية المقاومة الفلسطينية أو إضعافها عسكرياً حيثما كانت (وقت مشروع روجرز كانت متمركزة في الأردن أما الآن فهي في لبنان)، إشاعة الفرقة بين العرب وتفسيم صفوفهم، الدخول في اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية المستقلة أصلاً أو التي يمكن إغرائها بالصداقة لربطها بعجلة التجارة والنفوذ الأمريكي؛ إجهاض كل حركة أو

(٦٢) تم هذا الرفض رسمياً في الأسبوع الثاني من يناير ١٩٧٥.



تحرك ثوري في المنطقة، وإجهاض أو محاصرة الأنظمة الثورية التي لم تستأنس أو تسجن محدد وتحاشي أي مجابهة نووية في المنطقة مع الاتحاد السوفيتي.

ويواصل أصحاب نظرية التغير التكتيكي تأكيدهم بأنهم ليسوا غافلين عن إشارات رموز الصداقة التي تبديها الولايات المتحدة شمالاً وجنوباً وإن هذه الإشارات والرموز ستتضاعف - خاصة كلما بدا العرب يتململون أو ينفد صبرهم، بل إن عنه كيلو مترات جديدة قد تعطى لشرب كل سحة لتجديد ثقتهم بالولايات المتحدة كل هذا ليس خلافياً على أصحاب النظرية. ولكنهم ينظرون إليه بمنظار واحد وهو أنه تمويه وتخدير لأغراض تكتيكية. أما جوهر السياسة الأمريكية فإنه لم يتغير، ولن يتغير في الأمد القصير أو المتوسط. إنه لا يمكن أن يتغير ما لم تتغير أمريكا من الداخل.

ولا يخفى أن أصحاب نظرية عدم الثقة بالولايات المتحدة يرتبون على نظريتهم نتائج هامة تتعلق بما ينبغي أن تكون عليه الاستراتيجية العربية في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب والمتوسط. هذه الاستراتيجية هي مواصلة النضال بكل أشكاله في مواجهة شعبية عامة ضد المصالح الأمريكية في المنطقة. إن استراتيجية النفس الطويل أو الحرب الشعبية، بما تتطلبه من تعبئة عامة لكل موارد الأمة العربية بشرياً ومادياً، هو الطريق الأسلم بل الأوحد للتحرير الكامل[24].

جـ- نظرية النموذج التجهي - اليوناني

أن كلاً من النظريتين السابقتين - "تعرية إسرائيل" و "التغير التكتيكي" - تفترضان أن الولايات المتحدة قد غيرت سياستها بعد حرب أكتوبر، ولكنهما يختلفان على درجة التغيير. النظرية الأولى تعتبره تغيراً استراتيجياً جوهرياً، في مصلحة العرب وضد إسرائيل، والنظرية الثانية تعتبر أن ما حدث من تغير في

(٢٤) أن أبلغ تعليق يصدر عن جبهة الرفض هي مجلة الهدف - الأسبوعية التي تصدر في بيروت وتعكس أفكار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ ولا يخلو عدد منها من الإشارة إلى النظرية التي أطلقنا عليها هنا نظرية التغير التكتيكي. كذلك نجد مطبوعات كثيرة منها دراسات عربية، وقضايا عربية، ومعظم الصحف والمجلات العراقية والليبية المليئة بالتعليقات والمقالات التي تعبر عن هذه النظرية.

الصحافة الأمريكية ما هو إلا تغير تكتيكي لخداع العرب وتصفية مكاسبهم في حرب أكتوبر خدمة لأهداف أمريكية ثابتة وبالتالي لخدمة مصالح إسرائيل.

٦- الحاجة إلى نموذج تفسيري ديناميكي: إن ما يعيب هاتين النظريتين هو انطلاقهما من فرضيات ثبوتية جامدة فنظرية "تبعية إسرائيل" تفترض أن حرب أكتوبر قد خلقت أوضاعاً جديدة لا يمكن عكسها أو مقاومتها وأن هذه الحرب قد غيرت إلى الأبد ميزان القوى في المنطقة وأثبتت فشل السياسة الأمريكية السابقة وإفلاسها؛ وأن العرب سيظلون على وحدتهم وتضامنهم الذي أظهروه أثناء الحرب في الميادين العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية؛ وأن أوروبا والعالم الثالث سيظلون مؤيدين للعرب (أو محايدين على أسوأ الأحوال)؛ وأن الاتحاد السوفيتي سيظل على تأييده للعرب بالسلاح والدبلوماسية. فإذا أخذت كل هذه الافتراضات كأشياء مفروغ منها ولن تتغير في المستقبل القريب أو المتوسط، وإذا افترضنا بالإضافة إلى ذلك أن حاجة الولايات المتحدة للنفط العربي متزايدة، فإن "تبعية إسرائيل" تصبح لا فقط أمراً وارداً في أذهان مخططي السياسة الأمريكية، بل أمراً محتماً لهذه السياسة في الشرق الأوسط. ولكن الاختبار الحاسم لأي نظرية هو السؤال التالي: هل الافتراضات التي تستند إليها النظرية صحيحة؟ وإن كانت صحيحة فهل هي ثابتة على صحتها لا تتغير أو تتبدل؟

كذلك الأمر بالنسبة لنظرية "اللاتغير في السياسة الأمريكية" التي تفترض سلفاً أن الولايات المتحدة لا يحدث معها أي ضغوط عربية من جانب، ولكنها أسيرة الضغوط الإسرائيلية والصهيونية الأمريكية من جانب آخر. كما أن هذه النظرية تفترض أن معظم المكاسب الحربية لحرب أكتوبر قد تم إجهاضها بالفعل في غضون العام الذي انصرم منذ توقف القتال. فقد أعادت إسرائيل بناء قواتها المسلحة إلى أقوى مما كانت قبل أكتوبر ١٩٧٣؛ واختفى الحظر العربي على النفط؛ واستعادت الولايات المتحدة نفوذها وهيمنتها على شركائها في حلف الأطلنطي وانتهت الصدع الذي أصاب التحالف لفترة أثناء وبعد الحرب؛ واستطاعت الولايات المتحدة أن تقنع غرب أوروبا واليابان أن يتحدوا معها في إنشاء وكالة دولية للطاقة

(International Energy Agency) وبرنامجاً لاقتسام النفط فيما بينهم وقت الطوارئ (Emergency Sharing Program) لإفشال تأثير أي حظر عربي جديد! وتفككت جبهة التضامن العربي إلى حد كبير. والخلاصة هي أن الحوافز والضغوط التي كان من شأنها أن تحدث أي تغيير جوهري على سياسة الولايات المتحدة في المنطقة قد تضاءلت. وكل ما نراه من الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ما هو إلا مناورات تكتيكية يقصد بها تهدئة العرب وشراء الوقت إلى أن يتم تصفية البقية الباقية من مكتسبات العرب في حرب أكتوبر.

إن ما يعيب النظريتين في تصويرهما لسياسة الولايات المتحدة هو عدم أخذهما بالمفاهيم الديناميكية التي تنظر إلى السياسة الخارجية كعملية (Process) متدفقة، يديرها صانعو القرارات في ضوء أهداف شبه ثابتة. ولكن في ظل ظروف متغيرة. وإن صانع القرار يحاول بقدر الإمكان أن يتدخل في هذه الظروف أو يتحكم فيها ويضبط حركتها لكي يسهل عليه تحقيق القسط الأكبر من أهدافه شبه الثابتة. لذلك نستبعد أن يكون كيسنجر ومساعدوه قد صمموا الموضوع بعد حرب أكتوبر بالشكل الذي يريد أن يقنعنا به أصحاب النظريتين.

إن أحداً لا يختلف على أن حرب أكتوبر قد خلقت ظروفاً جديدة في المنطقة وفي العالم؛ وسببت هزات عنيفة في سياسات أمريكا الخارجية. ولم تتوقف هذه الهزات على علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط بل تعدتها إلى العلاقات الأمريكية - الأوروبية، والعلاقات الأمريكية - اليابانية. فضلاً عن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وتأثيرها على استراتيجية بناء الهيكل الكيسنجري للعالم وسياسة الوفاق. فإذا نظرنا إلى الشئون الخارجية كنظام ديناميكي (dynamic System) يتكون من جهاز رصد يفكر ويعمل، ويتلقى مؤثرات ومدخلات مستمرة (inputs)، يفهمها ويتفاعل معها، ثم ينتج مخرجات معينة (outputs)؛ وإن هذا النتاج في حد ذاته هو نتيجة ومؤثر في نفس الوقت. وكمؤثر فإن أجهزة وأنظمة أخرى مختصة في الدول والمجتمعات المعنية سترصده وتفكر فيه وتتفاعل معه، وسيصدر عنها بدورها نتاج معين يتمثل في سياسات وأفعال تؤثر بدورها على نظام الشئون الخارجية

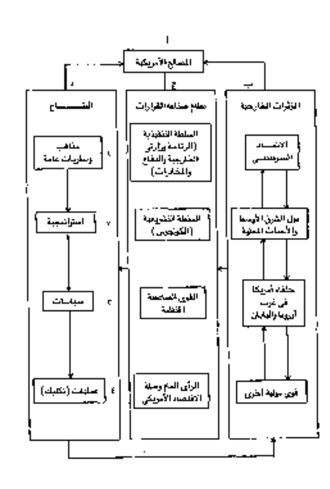
الأمريكي. إنا نظرنا للموضوع من خلال هذا الإطار (الذي يسمى أحياناً بتحليل الأنظمة System analysis)[٢٧]، فإن كثيراً من مثالب وخصور النظريتين التي عرضناهما يمكن تلافيه. إن الشكل التالي يقدم تخطيطاً مبسطاً لنظام صناعة السياسات في الولايات المتحدة، وموقعه في العملية الديناميكية للعلاقات الدولية

فالذي حدث في أكتوبر كان يمثل مؤثرات ذات وزن ثقيل لا يستطيع النظام أن يتحاهلها أو يستخف بها، فالتوتر والاهتزازات التي حدثت في النظام أثناء وبعد حرب أكتوبر كانت من النوع الكيفي العنيف، وكان لابد لهذا النظام أن يتحرك بسرعة أكبر من العادة لكي يستعيد توازنه (equilibrium)

---

(٢٧) أخذ فكرة مبسطة من منهج تحليل الأنظمة وتطبيقاته في العلوم الإنسانية، انظر:

- Walter Buckley, Sociology and Modern Systems Theory (Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice - Hall, 1967).


أ
المصالح الأمريكية
ب
ج
د
المؤثرات الخارجية
معالم صناعة القرارات
النتــــائج
الاتحاد السوفيتي
دول الشرق الأوسط والأحداث المعنية
حلفاء أمريكا في غرب أوروبا واليابان
قوى دولية أخرى
السلطة التنفيذية (الرئاسة ووزارتي الخارجية والدفاع والمخابرات)
السلطة التشريعية (الكونجرس)
القوى الضاغطة الفاعلة
الرأي العام وصلة الاقتصاد الأمريكي
١
مذاهب ونظريات عامة
٢
استراتيجية
٣
سياسات
٤
عمليات (تكتيك)

ويقلل من توتراته الداخلية والخارجية. هذا التحرك لابد وأن ينطوي - منطقياً - على تحولات وتغيرات في داخل نظام صناعة القرارات الأمريكي. أما درجة التحول والتبدل فهي تتوقف على استمرار مصادر التوتر والاهتزاز، وعلى ظروف وردود فعل العناصر الأخرى (المؤثرات) التي تتساقط على النظام. في كلمات أخرى، أن "ثغرة إسرائيل" تعتبر تحولاً كبيراً في نظام صناعة القرارات عما كان عليه الحال قبل أكتوبر، لأنها تنطوي على تغيير ثلاثة مستويات (٢و٣و٤ في الجزء "د" من الشكل السابق). من ناحية أخرى، تعتبر نظرية "التغير التكتيكي" تحولاً تكتيكياً بسيطاً في النظام لأنها تنطوي على تغيير مستوى واحد من المستويات الأربعة التي تمثل النتائج (وهو المستوى الأدنى، ٤ في الجزء "د" من الشكل البياني). أي أن "ثغرة إسرائيل" تمثل الحد الأقصى لما يمكن للنظام أن يحدثه من تحول وتكيف. بينما "التغير التكتيكي" يمثل الحد الأدنى.

إن معظم الأنظمة تحاول عادة أن لا تحدث تغييرات أو تحولات كبيرة أو جذرية لما في ذلك من أخطار على تماسك النظام ككل. وهي إن اضطرت إلى مثل هذه التحولات الكبرى فلأن البديل يمكن أن يكون أسوأ وهو انهيار النظام أو تحطيمه تماماً. اتساقاً مع هذا المبدأ (الملاحظ في الظواهر الحياتية والطبيعية والاجتماعية والدولية)، فإن لنا أن نستنتج أن الخيار الأول لصناع القرار الأمريكيين، وعلى رأسهم هنري كيسنجر، هو أن يحدثوا الحد الأدنى من التغيير، ما دام هذا الحد يضمن استمرار النظام في خدمته للمصالح الأمريكية، وأن يتحولوا إلى مزيد من التغيير كلما وضح لهم أن النظام لم يسترجع كفاءته أو حيويته في خدمة المصالح الكبرى للولايات المتحدة... وهكذا. ومن هنا قلنا أن كيسنجر لم، ولن، يستقر على أي من المعادلتين بصفة نهائية ولكنه سيتحرك بينهما ذهاباً وإياباً، وسيحدده إلى واحدة أو الأخرى حركة مكونات النظام الدولي الكلي من ناحية وحركة مكونات النظام الأمريكي الداخلي من ناحية ثانية. "فثغرة إسرائيل"، مثلاً، ستتوقف على مدى استمرارية القوة العربية المتنامية واستقلاليتها، وعلى استمرار الاتحاد السوفيتي في دعم العرب بالسلاح، وعلى التأييد الدبلوماسي والمعنوي للعرب من العالم

الثالث وأوروبا الغربية. فإذا كان كيسنجر ومساعديه لديهم من القرائن ما يؤكد أن هذه المتغيرات ستظل - رغم كل المحاولات الأمريكية - تتحرك في صالح العرب، فإن الولايات المتحدة ستتبنى - ولو مكرهة - سياسة تجونه إسرائيل.

إن الولايات المتحدة، في رأيه، تفضل أن لا يحدث أي تغيير يذكر في النظام الدولي - لأنه برمته قبل أكتوبر كان يخدم مصلحتها ويكرس هيمنتها ويعطى معظم حلفائها وأتباعها في الشرق الأوسط ميزات عديدة. وبالنسبة لإسرائيل بالذات - ولأسباب أمريكية محلية عديدة - لا يريد كيسنجر ورئيسه (أياً كان) أن يعمل أي شيء من شأنه أن يثير نقمة وغضب إسرائيل والمتعاطفين معها. لذلك فالتفضيل الأول لصانع السياسة الأمريكية هو ألا يغير شيئاً بالمرة بالنسبة لإسرائيل. أما إذا كان ولابد من التغيير فليكن ذلك محدوداً ومقنناً وتدريجياً. لذلك فإن أكره البدائل لدى كيسنجر وغيره من الحاقدين في البيت الأبيض هو "تجونة إسرائيل". هذا لا يعني أن البديل غير وارد ولكن ما يعنيه هو أن الولايات المتحدة ستحاول التحكم في كل المؤثرات والمتغيرات ذات العلاقة بمصالحها في المنطقة قبل أن تلجأ مكرهة إلى تجونة إسرائيل. تجونة إسرائيل وارد ويمكن من قبل صناع السياسة الخارجية الأمريكية، ولكنه ليس سياسة فعلية بعد، ولن يصبح سياسة فعلية إلا بعد أن يستنفد كيسنجر كل محاولاته ووسائله الأخرى في إحداث تغيرات وتكيفات محسوبة في النظام الدولي ككل وفي منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص.

إن محاولة تجنب الولايات المتحدة اللجوء إلى تجونة إسرائيل يتضمن منطقياً تحديد قوة كل المؤثرات التي نشأت بعد أكتوبر والتي كان يمكن أن تجعل من تجونة إسرائيل أمراً محتوماً. هذه المحاولة تتضمن الآتي:

أ - تحييد أو عرقلة العمل العربي المشترك عسكرياً واقتصادياً سواء القائم منه حالياً أو المحتمل مستقبلاً.

ب - رأب التصدع الذي حدث في علاقة الولايات المتحدة بحلفائها. وتنسيق جهودهم في جبهة واحدة مشتركة سياسياً ونفطياً بزعامة الولايات



المتحدة، وإقرار خطة يرضى عنها هؤلاء الحلفاء للمشاركة في النفط المتوفر في حالات الطوارئ.

ج - خلق تصدع في العلاقات العربية - السوفييتية، وهو الشيء الذي يقلص من الوجود السوفييتي في المنطقة من ناحية، ويجعل الاتحاد السوفييتي أكثر ترددا في الإسراع إلى نجدة العرب في المستقبل من ناحية أخرى.

د - الاستمرار في تقوية إسرائيل عسكرياً واقتصادياً كعامل ردع للعرب من ناحية، وحتى لا تلجأ الولايات المتحدة للتدخل بشكل سافر في الحرب القادمة من ناحية أخرى.

بالطبع، قد لا تنجح الولايات المتحدة في إحداث كل التغيرات المذكورة، ولكن درجة نجاحها أو فشلها هي التي ستحدد ما إذا كانت ستلجأ إلى "تعرية إسرائيل" من عدمه. كذلك لابد أن نتذكر أن الولايات المتحدة ليست وحدها تحاول تغيير مؤثرات ومعطيات الموقف في الشرق الأوسط. فهناك الفلسطينيون، ومصر، وسورية، وإسرائيل والسعودية وإيران والعراق والأردن وغيرهم من دول المنطقة. وهناك الاتحاد السوفييتي، ودول غرب أوروبا واليابان - وهم بدورهم يحاولون تغيير معطيات الموقف بما يتفق ومصالحهم ومقاومة أي تغييرات من أطراف أخرى قد تضر بمصالحهم.

وحيث إن إسرائيل ستكون أكثر الخاسرين من سياسة "التعرية" فمن المنطقي أن تحاول مستميتة، وحدها أو بالاشتراك مع الولايات المتحدة، في إفراغ كل ما حققه العرب في أكتوبر من محتوياته الإيجابية. كذلك من المنطقي أن تحاول مصر وسورية والدول العربية المقاتلة أو المساندة أن تحافظ لا فقط على مكاسب أكتوبر وإنما أيضاً على العناصر التي جعلت تلك التغيرات ممكنة في المقام الأول. بتعبير آخر لن يظل أي من أطراف النزاع في الشرق الأوسط المحليين أو الدوليين ساكناً أو جامداً بينما تحاول الولايات المتحدة إحداث ما تحتاج لها من تغييرات. من الطبيعي أن تتراوح الأطراف المختلفة في مجهوداتها وردود فعلها؛ وأن تتراوح

أيضاً في درجة نجاحها. ولكن المهم أن ننظر إلى ما يحدث من خلال نموذج ديناميكي، تتفاعل كل عناصره في حركة مستمرة.

لم تأخذ أي من النظريتين - "تبعية إسرائيل" و "التغير التكتيكي" - هذه الدينامية في الاعتبار. إن قصور النظريتين ليس في محتواهما بقدر ما هو في افتراضاتهما الثبوتية الجامدة، وغفلتهما عن التفاعل الحالي المستمر في عناصر وأطراف معادلة الشرق الأوسط. إن كلا النظريتين صحيح بمعنى أن أحدهما تمثل حداً أقصى لما يمكن أن يتغير في السياسة الأمريكية، والأخرى تمثل الحد الأدنى. ولكن منطوق النظريتين يقدمهما لا كإمكانية احتمالية؛ وإنما كسياسة فعلية نهائية، قررت ويجري تنفيذها بواسطة الولايات المتحدة. إن الخطأ القاتل في نظرية تبعية إسرائيل هو افتراضها أن المنجزات العربية في أكتوبر نهائية وتزيد يوماً بعد يوم على الصعيدين العسكري والاقتصادي؛ وأن العالم قد قبل بالفعل الأوضاع الجديدة وأهمها أن العرب قد أصبحوا بالفعل قوة سادسة؛ وأن جمهور الأطراف الأخرى ينتظرون، لا في عكس هذه الأوضاع الجديدة، وإنما فقط في التكيف معها. أما خطأ نظرية التغير التكتيكي فهو افتراضها أن الولايات المتحدة قد نجحت بالفعل في تصفية معظم المنجزات العربية في أكتوبر، وأنها مستمرة على قدم وساق في تصفية البقية الباقية؛ بينما العرب وبقية الأطراف ثابتون جامدون، وفقط يتفرجون على ما يحدث.

٤- ركائز السياسة الأمريكية الجديدة: لقد قلنا منذ قليل أن "تعرية إسرائيل" وإن كان ممكناً إلا أنه غير محتمل في المستقبل القريب؛ فهذا البديل يتطلب تغييراً جوهرياً في النظام الأمريكي؛ وكل الأنظمة تقاوم أي تغيير جذري. كما أن البديل نفسه يعرض الرئاسة وزعماء السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة لضغوط مالية ومعنوية حسمة من قبل الجماعات الضاغطة والسلطة التشريعية (الكونجرس). حقاً أن البديل غير محتمل وغير مرغوب من وجهة النظر الأمريكية. ومع ذلك فلا تستطيع الولايات المتحدة أن تتجاهل أو تتحمل استمرار آثار ما حدث في أكتوبر بلا تغيير لسياستها الشرق أوسطية. والتغيير الذي لابد أن تحدثه الولايات المتحدة

ليس تغييراً تكتيكياً من الذي تحدثت عنه أحد النظريتين. ولكنه لابد أن يكون استراتيجياً وكيفياً. ونعتقد أن تلك هو ما يحدث بالفعل. أنه ليس تغييراً استراتيجياً في صالح العرب - كما يحاول إقناعنا بذلك أصحاب نظرية "نيونة إسرائيل". كما أنه ليس تغييراً تكتيكياً لمجرد خداع العرب وخدمة لصالح إسرائيل - كما يحاول أن يقنعنا بذلك أصحاب النظرية المضادة إنه تغيير لتكريس النفوذ الأمريكي على العرب وإسرائيل بدرجة متساوية. إن هذه الاستراتيجية الجديدة تمليها أهمية المصالح النفطية المترابطة لأمريكا في المنطقة من ناحية وحرص الولايات المتحدة على الوفاق وعدم المواجهة الساخنة مع الاتحاد السوفييتي من ناحية أخرى. ولا يتأتى تحقيق هاتين الضرورتين إلا بالتحكم في الصراع العربي الإسرائيلي. وضبطه وتقنينه بواسطة الولايات المتحدة نفسها - ووحدها أن أمكن.

إن المفهوم الأساسي لكيسنجر هنا ليس تصفية الصراع أو تسوية مشكلة الشرق الأوسط في المقام الأول وإنما ضبط الصراع والتحكم فيه، وإدارته.

ولعل بذور هذا المفهوم الاستراتيجي الجديد كانت في ذهن هنري كيسنجر وهو يتعامل مع أزمة الشرق الأوسط أثناء قتال أكتوبر ١٩٧٣، ومع أطرافها الرئيسيين.

لقد كانت أحد هموم كيسنجر أثناء الحرب أن يصوغ موقفاً أمريكياً يخدم غرضين يختلفان عن بعضهما كل الاختلاف

- الأول، هو إقناع إسرائيل (ومن خلالها كل حلفاء أمريكا الآخرين) بأن الولايات المتحدة ستقدم كل ما يلزم من دعم عسكري ومالي لكي تدافع عن نفسها ضد "مهاجميها"، وعدم تمكين هؤلاء "المهاجمين" من هزيمتها.
- الثاني، هو إقناع موسكو والقاهرة والعواصم العربية الأخرى بأن الولايات المتحدة مستعدة لبذل جهودها من أجل تسوية سلمية وعادلة، وأنها نادمة على عدم تحركها بسرعة أكبر في السنوات الثلاث السابقة.

خدمة للغرض الأول، الذي هو في نفس الوقت تطبيق لمذهب نكسون قدمت



الولايات المتحدة لإسرائيل كميات هائلة من السلاح أثناء القتال وبعده وخصص الكونجرس الأمريكي ٢٢٠٠ مليون دولار لهذا الغرض (بما في ذلك مخصصات لتزويد إسرائيل بـ ٢٩ طائرة مقاتلة من طراز فانتوم ف-٤ المتقدمة). لقد كان انحياز كيسنجر لإسرائيل واضحاً لا لبس فيه - رغم تصريحاته أثناء القتال بأن جهود الولايات المتحدة هي أساساً مكرسة لتسوية سلمية عادلة. فكل دعواته في الأيام الأولى لوقف إطلاق النار كانت مصحوبة بالطلب من الفرقاء أن يعودوا إلى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر - وهي دعوة كانت بلا شك في مصلحة إسرائيل التي كان وضعها العسكري سيئاً. كذلك أصر كيسنجر في قرار وقف إطلاق النار الأول (٢٢ أكتوبر) على تضمينه مادة تطلب من الفرقاء الدخول في مفاوضات مباشرة، محققاً بذلك مطلباً إسرائيلياً عزيزاً - لأنه ينطوي على اعتراف أوتوماتيكي ضمني بإسرائيل، بجلوس العرب معها على مائدة المفاوضات، وبدون أي تنازلات إسرائيلية في المقابل. ومهما قيل من جانب أصحاب "نظرية التجربة" وغيرهم من ضغط كيسنجر على إسرائيل لقبول وقف إطلاق النار فإنه لم يمارس ضغطاً يذكر عليها لاحترام القرار المذكور، ولا مارس ضغطاً عليها للعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، كما قضى بذلك قرار آخر لمجلس الأمن يوم ٢٣-١٠-٧٣ (المعروف بالقرار ٣٣٩)، ولا القرار الثالث في نفس الموضوع يوم ٢٥-١٠ (المعروف بالقرار ٣٤٠). لقد ترك كيسنجر إسرائيل تخرق قرار وقف إطلاق النار لتكسب مزيداً من الأرض على الضفة الغربية من القناة، ولتحاصر الجيش المصري الثالث الذي كان معظمه في الضفة الشرقية. ومع كل هذا فقد عمل كيسنجر على أن يبقى قنوات الاتصال مفتوحة مع القاهرة وموسكو، مؤكداً لهما حرصه على قرار وقف إطلاق النار واستعداده لبذل الجهود في سبيل تدعيم الوقف المحتمل.

لقد كانت رحلة كيسنجر إلى موسكو في العشرين من أكتوبر محاولة لخدمة الغرضين المتعارضين - دعم إسرائيل وحماية مكاسبها التكتيكية التي أنجزتها في الأيام الأخيرة من الحرب من ناحية، وحماية سياسة الوفاق واكتساب ثقة القاهرة من ناحية أخرى. لقد كان الاستقبال الحار الذي أعده كيسنجر لإسماعيل فهمي

وزير الخارجية المصري الجديد لدى وصوله واشنطن دليلاً على رغبته القديمة في الإيحاء للقاهرة بأن الولايات المتحدة تريد أن تفتح صفحة جديدة في علاقاتها بمصر والعرب. ثم كانت اتفاقية الكيلو ١٠١، واتفاقية فصل القوات، مؤشران آخران على نفس الرغبة - بل وعلى إقناع مصر باستعداد الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل في سبيل السير نحو تسوية عادلة.

أما رغبة كيسنجر في الحفاظ على سياسة الوفاق فيستشهد عليه بدلائل كثيرة. أهمها تصريحاته التي تحاول تبرئة الاتحاد السوفييتي من مسئولية حرب القتال في الشرق الأوسط. وسواء يصدق كيسنجر ذلك أو لا يصدقه في قرارة نفسه فإنه قد أصر على هذا الموقف رسمياً منذ أكتوبر ١٩٧٣ إلى الوقت الحاضر (يناير ١٩٧٥). وقد كرر التعبير عن نفس الموقف حديثاً بقوله "إنني لا أعتقد بأن الدلائل تؤيد الزعم القائل بأن الاتحاد السوفييتي مسئول عن حرب ١٩٧٣"[26] ومع ذلك فإنه حذر عدة مرات من أن الولايات المتحدة لن تسمح بأن يستغل الاتحاد السوفييتي سياسة الوفاق لمد أو تكريس نفوذه في الشرق الأوسط[27].

هذه البذور أو الخلفيات، التي ربما لم يتم تقييمها بدقة في حينه، لم تنبثق بذورها من خواء. إنها متسقة مع مرتكزات الفكر الاستراتيجي لهنري كيسنجر ونخلص منها ما يلي:

١- أن مصالح الولايات المتحدة، وبالتالي مسئولياتها تمتد عبر الكرة الأرضية طولاً وعرضاً، ومن ثم فإن عليها أن تظل أمة ذات فلسفة وتوجهات عالمية.

٢- على الولايات المتحدة أن تحافظ على "مصداقيتها" كزعيمة "للعالم الحر" وذلك بأن توفي بالتزاماتها التحالفية والمعنوية.

٣- أن الولايات المتحدة مصلحة في معارضة انتشار نفوذ الاتحاد السوفييتي في أي منطقة من مناطق العالم.

(26) "Henry Kissinger Sums Up 74", Newsweek, January 6, 1975, p. 60.
(27) "Secretary Kissinger's News Conference of October 25, 1973", op. cit. p. 586

٤- أن المنازعات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كلها "مترابطة" بمعنى أن حل أو تسوية أحد هذه المنازعات لا يعتمد في المقام الأول على المتطلبات الذاتية للمسألة موضوع النزاع بقدر ما يعتمد على طبيعة واتجاه المسار الكلي للعلاقات الأمريكية - السوفييتية (حالة الوفاق)[28].

أن كيسنجر قد وعى جيداً – أثناء القتال وبعده - أن الشرق الأوسط هو أحد المناطق بالغة الحساسية، والتي لا يمكن للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة أن يجعلاها مطلة الوفاق بسهولة. إلى أن عقد أي صفقة بين العملاقين على مصير المنطقة تكتنفه صعاب عاتية. وفي هنا يعترف كيسنجر نفسه بأن "الاتحاد السوفييتي ليس مستعداً للتضحية بعلاقاته مع بعض الدول العربية في سبيل تهدئة الشرق الأوسط. وهذا يدل أن الوفاق لا يعني أننا قد أصبحنا شركاء متعاونين. إننا ما زلنا إلى حد ما غريمين، وإلى حد ما متعارضين إيديولوجياً، وإلى حد ما متنافسين. إن الشرق الأوسط هو أحد المناطق التي يُختبر التحالف فيها (بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) دون المطلوب بكثير"[29]

كيسنجر - إذن – يحاول أن يحصل على معاونة السوفييت في الوصول إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط ولكنه في نفس الوقت لا يريد النفوذ السوفييتي في الشرق الوسط أن يتكرس أو يزيد. هذا معناه أن الشيء الذي يرضي كيسنجر هو أن يضحي الاتحاد السوفييتي بعلاقاته مع العرب، ويظل بعيداً عن الساحة إن أمكن (عسكرياً ودبلوماسياً) فإذا لم يبتعد الاتحاد السوفييتي من تلقاء نفسه. فيبدو أن كيسنجر مصمم على إبعاد العرب عنه. ويبدو أن كيسنجر ما زال يعتنق "النظرية" التي اعتنقها أسلافه، وخاصة جون فوستر دالاس، بأن إبعاد الاتحاد السوفييتي أو تقليص نفوذه لا يتم إلا بواسطة دولة كبرى، وأن إبعاد الاتحاد السوفييتي لابد وأن يترك فراغاً؛ وعلى الولايات المتحدة أن تملأ هذا الفراغ مباشرة. وإلا عاد الاتحاد السوفييتي نفسه أو أي منافس آخر لملء هذا الفراغ.

---

(٢٨) راجع تفاصيل الفكر الاستراتيجي لهنري كيسنجر في الفصل الثاني

(29) "Henry Kissinger Sums Up, 74" op. cit. p. 40.

ولكي ينطلق ذلك فإن الولايات المتحدة دأبت على البحث عن شركاء، أو حلفاء محليين (اتساقاً مع مذهب نيكسون). بعد ١٩٦٧ كانت وسيلتها في المحافظة على "استقرار" المنطقة هو الاعتماد على إسرائيل بالدرجة الأولى، وعلى إيران. ولكن كيسنجر بنظرته الواقعية، واحترامه لمنطق القوة، لابد وأنه قد أعاد حساباته بعد أكتوبر، ورغم أن ثقته بقوة إسرائيل لم تخف، إلا أنها اهتزت، فهو الآن يدرك جيداً محدودية الاعتماد على إسرائيل عسكرياً، ويدرك في نفس الوقت أبعاد القوة العربية المتنامية عسكرياً واقتصادياً. لذلك فإن السياسة الأمريكية الجديدة ترتكز على توسيع عدد الشركاء المحليين للولايات المتحدة في المنطقة. فإلى جانب إسرائيل وإيران، تندفع السياسة الأمريكية الآن نحو الدول العربية المهمة لكي تربطها معها بشبكة كثيفة من العلاقات والمصالح مماثلة لما يربط الولايات المتحدة بكل من إسرائيل وإيران. والدول العربية المهمة في نظر كيسنجر ومساعديه هي مصر والسعودية. الأولى لثقلها السكاني والعسكري وهيمنتها الروحية والحضارية في العالم العربي، والثانية لثقلها الاقتصادي الضخم الذي يتنامى حالياً بسبب الارتفاع الفلكي في أسعار النفط، وسيطرتها على ربع مخزون العالم منه. فكان محور الاستراتيجية الأمريكية الجديد يهدف إلى ربط أربع دول مهمة في الشرق الأوسط بالعجلة الأمريكية وهي إسرائيل وإيران ومصر والسعودية. وحيث إن هذه الدول الأربع تمثل المفاتيح المهمة للمنطقة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، فإن كيسنجر يعتقد أنه بذلك يستطيع أن يتحكم في الصراع المحلي ويضبطه ويقننه بالشكل الذي يروق للولايات المتحدة، وبالطريقة التي تخدم مصالحها.

ولكي تنجح هذه السياسة فإن كيسنجر يتبع نفس الطرق والأساليب المعهودة عنه والتي كثيراً ما تحدث عنها في مؤلفاته وهي كلها تتلخص في خلق مصالح مشتركة لكل طرف من أطراف التعامل، بالحجم والنوعية التي تجعل كل طرف حريصاً على استمرار العلاقة والمحافظة عليها. فإسرائيل مثلاً في هذه الاستراتيجية، ستحصل على حدود يمكن الدفاع عنها، وعلى اعتراف العرب بها، وعلى ضمان استمرار المعونات الأمريكية لها.

أما مصر وإلى حد ما الأردن، فهناك الوعود بمساعدات اقتصادية وتكنولوجية من الولايات المتحدة نفسها، ومن الدول النفطية، ومنها إيران، بإيعاز من الولايات المتحدة. وأهم من ذلك مساعدة مصر في استرجاع معظم أراضيها المحتلة منذ ١٩٦٧. وبالنسبة للسعودية فهناك الصفقات الفنية والتقنية والعسكرية، وكذلك فرص الاستثمار في الولايات المتحدة، والأمل في استقرار المنطقة وحصر الحركات الثورية، وتقليص النفوذ السوفيتي. وما يصدق بالنسبة للسعودية يصدق بالنسبة لإيران كحافز على التعاون والاشتراك في المخطط الكيسنجري للمنطقة. وهكذا نجد أن كل الدول الرئيسية في المنطقة ستستفيد بدرجة ملموسة بشكل يجعل لها مصلحة في المحافظة على الأوضاع والترتيبات التي يحاول كيسنجر فرضها.

ولكن يبقى الاتحاد السوفيتي الذي لن يقف مكتوف الأيدي. لابد من تحذير هذا الأخير وإغرائه بالتعاون. إن هذه عملية تتحدى العبقرية الكيسنجرية. فمصر إلى وقت قريب كانت أحد نقاط الارتكاز الرئيسية للسياسة السوفيتية في المنطقة ولن يقبل الاتحاد السوفيتي طرده منها، وخاصة لكي يحل محله نفوذ أمريكي، بعد بلايين الروبلات التي استثمرها في مصر على عشرين عاماً. لقد أيقن كيسنجر منذ صبيحة حرب أكتوبر أهمية إرضاء الاتحاد السوفيتي بشكل ما حتى لا يعرقل مخططه. وقد حاول تطمين الاتحاد السوفيتي بتأكيده في مؤتمره الصحفي يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ بأن "الاتحاد السوفيتي لن يضار أو يهدد في أي من أوضاعه الشرعية في الشرق الأوسط"[٢٠]. طبعاً يترك كيسنجر لنفسه حق تحديد ما هي "المصالح المشروعة" أو غير المشروعة للاتحاد السوفيتي. ويبدو أنه يلجأ الآن إلى وسيلتين لإقناع الاتحاد السوفيتي بعدم عرقلة جهوده. الأولى، محاولة إعطاء الاتحاد السوفيتي مكاسب في أماكن أخرى من العالم أو في ميادين أخرى تجارية أو تقنية تعوض الاتحاد السوفيتي عما قد يخسره من جراء هذا المخطط الكيسنجري

---

[٢٠] مؤتمر الصحفي لهنري كيسنجر يوم ٢٥-١٠-١٩٧٣، العالم العربي الأمريكي منذ حرب أكتوبر (بيروت ١٩٧٦) ص ٦٢

في الشرق الأوسط. وسيكون ذلك اتساقاً مع أحد ركائز الفكر الاستراتيجي لهنري كيسنجر وهي "مبدأ الترابط the linkage principle".

أما الوسيلة الثانية فهي اللجوء إلى أحد التقاليد الاستعمارية القديمة التي كانت بريطانيا وفرنسا يستعملانها في القرن التاسع عشر وبمقتضاها يتم تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ - كأن تطلق الولايات المتحدة يد الاتحاد السوفيتي في سورية والعراق، مقابل أن يطلق الاتحاد السوفيتي يد الولايات المتحدة في مصر والسعودية.

إنا نجح كيسنجر في إغراء الاتحاد السوفيتي، لا بالتخلي بالضرورة، وإنما بعدم العرقلة، فإن الولايات المتحدة تكون قد سجلت انتصاراً استراتيجياً هائلاً. إن كيسنجر يبدو متأكداً من أن الولايات المتحدة تستطيع تقديم الكثير وأخذ الكثير من الشرق الأوسط. وهو في ذلك لا يعتمد فقط على المصالح المحسوسة وإنما على الجاذبية النفسية والحضارية التي تتمتع بها الولايات المتحدة حيال حكام معظم الدول العربية، وحيال الطبقة المتوسطة والعليا في هذه البلاد.

إن كيسنجر يدرك جيداً، وربما يتفق معه معظم المراقبين والدارسين للمنطقة، أن مصر هي المفتاح. إن العرب لم يحاربوا ولن يحاربوا بدونها، ولم يتفاهموا ولن يذهبوا إلى أي مفاوضات لتسوية نزاع الشرق الأوسط بدونها. لذلك فإن نجاح السياسة الأمريكية في المنطقة لابد وأن تكون مصر حجر الزاوية فيه. تلكم هي أحد دروس حرب أكتوبر التي وعاها كيسنجر بحسه التاريخي وملكته الاستراتيجية الصائبة. إذن فالولايات المتحدة تحتاج مصر.

ومصر رغم ثقلها البشري والسياسي والمعنوي في العالم العربي إلا أنها بلد فقير يشكو من ضغط السكان على الموارد المحدودة، ومثقل بأعباء الحرب الطويلة. إنه بلد يحتاج إلى مساعدات اقتصادية وفنية ضخمة. وهنا يعتقد كيسنجر أن الولايات المتحدة يمكن أن تكون مصدراً مباشراً أو غير مباشر للمساعدة. مصر تحتاج إلى فترة من الاستقرار، وتحتاج إلى الفراغ من أعباء الحرب الثقيلة - وهو الشيء الذي لن

يحقق إلا إذا انسحبت إسرائيل من سيناء. باختصار، لقد أوحى كيسنجر للحاكمين في القاهرة بأن مصر تحتاج الولايات المتحدة وفي المقابلة الشهيرة مع محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام السابق قال كيسنجر شيئاً بهذا المعنى وهو في مجال المقارنة بين بلده والاتحاد السوفييتي. فهذا الأخير "يمكن أن يقدم لكم السلاح. أما نحن (يقصد الولايات المتحدة) فنستطيع أن نقدم لكم السلام"[٢٨].

إن كيسنجر يحاول قولاً وعملاً أن يتوجه إلى العرب وأن يبدأ معهم صفحة جديدة. وينطوي ذلك عملاً على تغير جوهري في السياسة الأمريكية. ولكنه تغير - رغم استراتيجيته - لا يعني "خيانة إسرائيل" أو التخلي عنها. ولكنه يعني خلق شبكة كثيفة من العلاقات والمصالح المتبادلة بين الولايات المتحدة والدول العربية المهمة. وأولها مصر والسعودية. هذا التشابك والترابط سيكون في نتيجته - إن لم يكن في محتواه - مماثل لما يوجد بين الولايات المتحدة وإسرائيل ولما يوجد بين الولايات المتحدة وإيران.

والخلاصة هي أن التحول الاستراتيجي الذي حدث بعد أكتوبر يتجلى في سعي الولايات المتحدة إلى الاعتماد على أربع حلفاء محليين بدلاً من حليفين. ويبدو أن مصر تعي ذلك وتجد فيه بديلاً معقولاً لحالة اللاحرب واللاسلم. فقد صرح إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصرية بأن "... حرب أكتوبر قد أثبتت لواشنطن أن إسرائيل غير قادرة على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة. وإننا (أي العرب) وحدنا القادرين على ذلك"[٢٩].

٢- الصراع العربي الإسرائيلي: عشر سنين بلا حروب. ماذا تعني السياسة الأمريكية الجديدة بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي والمسألة الفلسطينية؟ لا بد في هذه البداية من أن نذكر أن السياسة الجديدة لا تعني التخلي عن إسرائيل، ولكنها فقط تعني عدم تفضيلها على العرب دائماً وفي كل المواقف كما كان الحال في

---

(٢٨) الأهرام، نوفمبر ١٦ ـ ١٩٧٤.

(٢٩) انظر مجلة الهدف البيروتية، ١٠ آب (أغسطس) ١٩٧٤، ص ٢٠.



السنوات السابقة. إن مضمون هذه السياسة، حينما يكتمل نجاحها، هي التعامل مع العرب وإسرائيل كشريكين متساويين للولايات المتحدة.

إن هدف كيسنجر المرحلي بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي لا يتضمن حلاً أو تسوية جذرية لهذا الصراع؛ وإنما نوع من "السلام بمقدار ثلاثة عشرات"[23]. إن كل جهوده محصورة في عمل ما يمكن عمله من التسويات الجزئية التي تؤجل نشوب الحرب الخامسة. وشتان ما بين تأجيل الحرب ومنعها. فهذا الأخير لا يتأتى إلا بحل حقيقي لموضوع الصراع، وهو الشيء الذي يبدو أن كيسنجر غير مستعد له.

أما كيف سينجح كيسنجر في تأجيل نشوب الحرب فيعتمد على: أ- شبكة المصالح المشتركة التجارية التي أقامتها مع الدول العربية المهمة. ب- الضغط على إسرائيل بين الحين والآخر للتنازل عن عدة كيلو مترات هنا وهناك، كلما ضغط العرب والعوا... أو بدى أنهم على وشك التوجه نحو الاتحاد السوفيتي من جديد. جـ- تقديم المزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل في مقابل كل انسحاب.

لقد قال كيسنجر بعد الحرب مباشرة:

"إن الظروف التي أدت إلى الحرب كانت لا تطاق بالنسبة للعرب. ولذلك فمن الضروري أثناء عملية المفاوضات أن تتم تنازلات كبيرة، وستبذل مجهودات ضخمة من أجل حل نرضى عنه كل الأطراف"[24].

وحيث إنه من شبه المستحيل أن يكون هناك حل يرضي إسرائيل والفلسطينيين في آن واحد و يعتبره كل منهما حلاً عادلاً، وحيث إن إسرائيل حتماً تأتي في قمة أولويات التفضيل في حسابات الولايات المتحدة، فإنه من المؤكد أن كيسنجر لم يكن يفكر في الفلسطينيين حينما تفوه بهذا التصريح. من المؤكد أن الأطراف التي عناها هي إسرائيل ومصر وسورية والأردن. ولكن حتى هذا الهدف

---

(23) - "Kissinger's Optimum Goal 'Ten Years of Peace'", op. cit. p. 3.

(24) نشرت في النيويورك تايمز (٢٦-١٠-١٩٧٣).

- Quoted in the New York Times, October 26, 1973.

المرحلي المحدود – تسوية عادلة يرضى عنها كل الأطراف باستثناء الفلسطينيين – فإنه قد تضاءل مع قدوم شهر ديسمبر. لقد أصبح الهدف الأكثر تواضعاً: منع الحرب لمدة عشر سنوات.

إن كيسنجر الذي يحب الإنجاز والنجاح، ويمقت الفشل أو حتى بوادره، يمارس نوعاً حذراً لا حد له في تحديد أهدافه بحيث يمكن أن تنجح. أما لماذا عشر سنوات، وليس خمسة أو عشرين؟ عشر سنوات هي المدة التي قدرها معظم الخبراء كحد أدنى قبل أن تستطيع الولايات المتحدة أن تستغني عن نفط الشرق الأوسط، وعشر سنوات هي مدة كافية لتقوية أواصر التعايش والاعتماد المتبادل مع الاتحاد السوفيتي بحيث يصبح الوفاق لا مجرد سياسة وإنما حقيقة راسخة تقلل – إن لم تمنع منعاً باتاً – احتمالات أي مواجهة نووية بين العملاقين النوويين، وعشر سنوات هي مدة كافية لخلق شبكة معقدة من العلاقات مع العالم العربي.

لقد كانت إسرائيل منذ قيامها، وما زالت، تعتمد اعتماداً شبه كامل على الولايات المتحدة والتحدي الذي جابهه كيسنجر بعد حرب أكتوبر هو خلق اعتماد عربي مماثل على الولايات المتحدة وحينما يتساوى اعتماد العرب وإسرائيل على الولايات المتحدة فإنها تستطيع التأثير في سلوك الطرفين. قد لا تختفي العداوة بين العرب وإسرائيل، ولكن الولايات المتحدة ستتحكم فيها وتضبطها ومن الناحية النظرية على الأقل يمكن للولايات المتحدة أن تمنع الحرب بين الطرفين وإذا وقعت الحرب سيمكن للولايات المتحدة أن تحتويها بسرعة وبلا حاجة إلى الاتحاد السوفيتي، وبلا مخاطر مواجهة نووية معه. ومن الناحية النظرية أيضاً سيمكن للولايات المتحدة أن تفجر الحرب بين الطرفين أن هي أرادت ذلك خدمة لمصلحة هنا أو مصلحة هناك، أو تأديباً لهذا الطرف أو ذاك، وأيضاً بلا حاجة إلى الاتحاد السوفيتي، وبلا مخاطر مواجهة نووية معه.

إنما نجحت الولايات المتحدة في خلق مثل هذا الوضع في علاقتها بالعرب وإسرائيل فإننا سنكون بصدد وضع مشابه لعلاقة الولايات المتحدة بكل من تركيا واليونان. فالبلدين بينهما عداوة تاريخية تعود إلى مئات السنين، وبينهما من

المشكلات المعاصرة ما يستعصي حله مثل مشكلة قبرص والمياه الإقليمية في بحر إيجه. ولقد نشبت الحرب بين تركيا واليونان عدة مرات في القرن الماضي وهذا القرن؛ وتوترت الأوضاع بينهما وسادها الوعيد والتهديد وأوشكا على دخول الحرب ضد بعضهما مرات أكثر في السنوات العشرين الأخيرة. ومع كل ذلك فتركيا واليونان حليفتين للولايات المتحدة، وكلاهما أعضاء مهمين في حلف شمال الأطلنطي (المعروف باسم الناتو NATO)، ولكن كل من تركيا واليونان يعتمدان اعتماداً كبيراً على الولايات المتحدة، ويتلقيان منها مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة. لقد بلغت هذه المساعدات لليونان وحدها منذ عام ١٩٤٦ أكثر من ٤٠٠٠ مليون دولار؛ وتصل فيها الاستثمارات الخاصة إلى حوالي ٤٠٠ مليون دولار كذلك تلقت تركيا ما قيمته ٦٠٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية؛ ويصل حجم التبادل التجاري السنوي بينهما إلى ٥٠٠ مليون دولار[٣٤].

ونتيجة لاعتماد البلدين الكبير على الولايات المتحدة، فقد استطاعت هذه الأخيرة، مباشرة أو من خلال حلف الأطلنطي، من الحصول على قواعد عسكرية وبحرية في تركيا واليونان[٣٥]. لذلك فرغم العداوة بين البلدين إلا أن الولايات المتحدة قد استطاعت أن يكون ولي نعمتهما وأن تتحكم في الصراع بينهما، وتديره طبقاً لصالحها سواء بتفجيره أو احتوائه. قد تميل الولايات المتحدة مرة إلى نصرة تركيا فتخرج ضدها المظاهرات في أثينا. وقد تميل مرة إلى نصرة اليونان فتخرج المظاهرات ضدها في أنقرة. وقد يتقاتل البلدين أو أعوانهما في قبرص وقد تأخذ الولايات المتحدة صف هذا أو ذاك. ولكن في كل الأحوال لم يستطع الاتحاد السوفييتي أن يتدخل، بل ولم يتواجد أي احتمال لتدخله وخلق مواجهة نووية مع الولايات المتحدة. إن كلا من اليونان وتركيا تسعى دائما إلى كسب الولايات المتحدة إلى جانبها ضد عدوها وتتسابق الدولتان كسبا لعطف الولايات المتحدة، كما حدث أخيراً بالنسبة لنزاعهما حول مياه بحر إيجه التي تحتوي على كميات كبيرة من النفط. فقد أعطت كل منهما حقوقاً وامتيازات لشركات أمريكية

(٣٤) "مصالح الولايات المتحدة في كل من تركيا واليونان" الوطن العربي، ١٠ أغسطس ١٩٨٤، ص ٢١.
(35) "A NATO Achilles Heel?" Newsweek, August 26, 1974, p. 11.

للتنقيب واستخراج النفط من بحر إيجه[٣٧]. وأمل كل منهما طبعا أن تقف الولايات المتحدة في جانبه. والنتيجة هي أن الولايات المتحدة هي الرابح الأكبر على أي حال.

إن قناعة هذا الكاتب هي أن السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط منسوجة على منوال النموذج اليوناني – التركي. ففي معرض دفاعهما عن تقديم مساعدات خاصة لإسرائيل ومصر والأردن وسوريا أعلن ريتشارد نكسون وهنري كيسنجر في رسالة إلى الكونجرس ما يلي:

"إن كل هذه المساعدات ستسهم في بناء ثقة هذه البلاد في الولايات المتحدة.. وستدعم القوى المعتدلة في المنطقة وهي القوى التي لابد منها لتسوية مقبولة للجميع"[٣٨].

"إن هذه المساعدات هي محاولة لتكريس مؤتمر جديد يظهر لأول مرة منذ عدة عقود من الزمان، وهي إننا نستطيع مواجهة مسألة انبثاق تطور سلمي وهيكل سلمي للشرق الأوسط. إن (هذه المساعدات) هي الإسهام الأمريكي في خلق حوافز لدى كل الأطراف لكي يديروا ظهورهم للحرب ويتجهوا نحو السلام، ولكي يغيروا أولوياتهم من الصراع إلى التعمير"[٣٩].

ثم يقول مخططنا الكونجرس:

"عندما تدرسون مقترحاتنا فإننا نرجوكم أن تتذكروا أن فلسفتنا الأساسية من وراء هذه المقترحات هي تنمية النمو ومنع المواجهات والضغوط علينا وعلى أصدقائنا وعلى حلفائنا"[٤٠].

---

(37) "Turmoil in Aegean Sea" The Middle East, No. 2, July - August, 1974, pp. 22 - 25
(38) "President's Foreign Assistance Message to the Congress". U.S. Dept. of State News Release, April 24, 1974, p. 3.
(39) "Secretary Kissinger Discusses Foreign Aid, Trips to Mideast and Moscow". U.S. Department of State News Release, April 26, 1974, p. 2.
(40) "Kissinger Testimony: Foreign Assistance Program" U.S. Dept. of State News Release, June 4, 1974, p. 2.



أما المساعدات الخاصة موضوع تلك الفقرات فهي ٩٠٧ مليون دولار طلبها كيسنجر كوحدة واحدة لإسرائيل ومصر والأردن وسورية وليس كمشروعات قرارات منفصلة لكل بلد على حدة كما جرت العادة في السابق وهذا في حد ذاته قد يرمز لتقرير السياسة الجديدة - التحكم في سلوك هذه الدول من خلال اعتمادها على الولايات المتحدة. أما من حيث الأولوية والفرص بالنسبة للبلاد الأربع فإن إسرائيل تأتي في المقدمة (٢٧٠ مليون دولار) ثم مصر (٢٥٠ مليون)، فالأردن (٢٠٧ مليون). وأخيراً سورية (١٠٠ مليون). أما شرح هنري كيسنجر لهذه المخصصات فهي لا تخلو من معنى

"أولاً: أن البرنامج (المساعدات) سيعطي إسرائيل ما تحتاجه من عون لكي تحافظ على سلامتها، ويقوي من مركزها وقدرتها على الاحتمال أثناء المفاوضات وهي واثقة من قوتها ومن تأييدنا لها.

ثانياً: أن البرنامج يعطي تعبيراً ملموساً لعلاقتنا الجديدة والمثمرة مع مختلف الأقطار العربية ويشجع أولئك الذين لديهم استعداد جاد للعمل من أجل السلام.

ثالثاً: سيساعد البرنامج على تثبيت النقطة سلمياً. وعلى تقليل الحوافز نحو العنف والصراع وتحقيق مصالح كل الأطراف في التعاون"[45].

ولعل أكثر لحظات كيسنجر زهوا وحماسه هي تلك التي علق فيها على الجزء من المساعدات المخصص لمصر بقوله:

"أن هناك تحولاً دراماً في سياسة مصر الخارجية. لقد اتخذت مصر جسوراً بأن تتحول من المواجهة إلى المفاوضات، كوسيلة لحل الصراع العربي الإسرائيلي إن زعماءها قد أظهروا رغبتهم في أن تحل الصداقة والثقة في الولايات المتحدة محل العداوة والشكوك التي فرقت بيننا لمدة طويلة"[46].

---

(٤٥) نفس المرجع السابق. Ibid. p. 3.

(٤٦) نفس المرجع السابق. Ibid. p. 3.



إننا نخلص من كل ذلك إلى أن مدى كيسنجر يرسم لبلاده سياسة جديدة في الشرق الأوسط. وهي كما تظهر الآن ليست "تهوية إسرائيل" ولا هي الرجوع إلى سياسة ما قبل ٦ أكتوبر الوحيدة الجانب فلا مصلحتها لإسرائيل. إن السياسة الجديدة هي خلق وضع أشبه بالنموذج التركي - اليوناني، وذلك من خلال مساعدات اقتصادية وتكنولوجية ضخمة للأطراف المتصارعة، تؤدي في غضون سنوات إلى نوع من الاعتماد على أمريكا، وتترجمه هذه الأخيرة إلى نفوذ وتأثير على سلوك هذه الأطراف. إن الولايات المتحدة من خلال تلك السياسة تصبح طرفاً تضم كل الأطراف الرئيسية المحلية في الصراع، وستضعها ذلك في موقف تستطيع به - لا أن تنهي الصراع كلية، ولا أن تزيل أسبابه المتأصلة - بل تتحكم في الصراع وتديره وتلونه بالشكل الذي تتطلبه مصالحها في المنطقة. فإذا نجح مخططها هذا فإنه سيجنبها مخاطر: أ- خطر التدخل العربي في السنوات العشر القادمة. ب - تهديد سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي. جـ - حماية إسرائيل.

هنا ولا يفوتنا أن نتذكر أن الشريكين المحليين الآخرين في المنطقة هما إيران والسعودية، وكلاهما يعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة - إن لم يكن اقتصادياً - فتكنولوجياً وعسكرياً ونظم الدولتان على ضفتي الخليج العربي الفارسي، وهما بذلك تضمان منابع النفط الرئيسية في العالم ولكن هذا لن يمنع الولايات المتحدة لا فقط في استخدام الدولتين لقمع أي تحركات ثورية في المنطقة بل قد تنشئ بينهما نوع من المنافسة والصراع المحكوم الذي يحقق للولايات المتحدة نفس المركز الذي تتمتع به حالياً في علاقتها بكل من تركيا واليونان. وهنا يعني أن الولايات المتحدة ستعتمد على أربع دول كشركاء محليين؛ ولكنها في نفس الوقت ستذكي التنافس بينهم ما دامت هي المتحكمة في قواعد اللعبة الإقليمية. فالصراع بين مصر وإسرائيل سيظل قائماً إلى مدة طويلة؛ لأن المساحة التي تمتد من الهلال الخصيب إلى وادي النيل لا تحتمل، ولم تحتمل تاريخياً، غير قوة واحدة مهيمنة. وعلى نفس الشاكلة سيكون هناك علاقة تنافسية مشابهة بين إيران والسعودية، فرغم أن الدولتين ملكيتين ومحافظتين، وتربطهما أواصر الدين؛ ورغم أنهما معاً لوكل على حدة قد تستخدمان الضغط على الأنظمة التقدمية في العراق وعقرب

الجزيرة العربية؛ فإن الولايات المتحدة مع ذلك أكثر من مصلحة في إبقاء نوع من التنافس والصراع المحكوم بينهما! فإلى جانب امتصاص جزء كبير من دخول الدولتين لإنعاش الاقتصاد الأمريكي المنهار، فإن التنافس بين إيران والسعودية يعني استمرار شراء السلاح ببلايين الدولارات كل سنة! ويعني تواجداً أمريكياً مباشراً ومستمراً في شكل مدربين وخبراء عسكريين.

د - الخلاصة: من السلام الإسرائيلي إلى السلام الأمريكي.

في خلال المدة من ١٩٧٠ إلى أكتوبر ١٩٧٣ دأب الزعماء الإسرائيليون على الاستهزاء بنظرائهم الذين كانوا يسعون إلى مزيد من الاعتدال في السياسة الإسرائيلية من أجل تحقيق السلام. لقد كان القادة يرددون أن إسرائيل ينبغي أن تنسحب من معظم الأراضي العربية المحتلة إذا كانت بالفعل راغبة في إقرار السلام في الشرق الأوسط. وكان زعماء الصهاينة يردون بأن "السلام مستتب بالفعل وأنه السلام الذي نحبه ونفضله، وإن سنوات ثلاث قد مرت بدون طلقة واحدة مع مصر، أو الأردن" لقد ردد الحزب الحاكم هذه الكلمات عدة مرات في الحملة الانتخابية قبيل نشوب حرب أكتوبر

لقد اصطلح الإسرائيليون وغيرهم من الكتاب في الغرب على تسمية الوضع آنذاك باسم "السلام الإسرائيلي". وكان هذا "السلام" يرتكز على نظرية الأمن الخاص، أي استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧، وهو ما يعطيها عمقاً استراتيجياً ادعت أنها في حاجة ماسة إليه كذلك كان يعني هذا "السلام" تفوقاً في السلاح والعتاد على العرب وتكريس قوة رادعة مخيفة، وترابطاً في عدد المهاجرين القادمين لكي يعمروا ويستوطنوا الأراضي العربية المحتلة. وأخيراً كان هذا "السلام" الإسرائيلي يعني استمرار الدعم الأمريكي مالياً وعسكرياً ودبلوماسياً حتى تحقق كل ما تقدم.

. وكما قلنا في أكثر من موضع أن حرب أكتوبر قد قوضت نظرية الأمن الإسرائيلي من أساسها. كما أدت هذه الحرب إلى إثارة الشكوك والتساؤلات عن قدرة إسرائيل على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة. إن هنري كيسنجر ومساعديه من

اتباع الواقعية السياسية قد بلوروا سياسة جديدة بعد حرب أكتوبر - وهي التي أطلقنا عليها النموذج التركي - اليوناني. إن هذه السياسة من شأنها إحلال "السلام الأمريكي "Pax Americana" محل "السلام الإسرائيلي "Pax Israelitica".

إن السلام الأمريكي كما يتصوره هنري كيسنجر يعتمد على معاملة أمريكية متساوية ومتوازنة لكل من العرب (مصر والسعودية أساساً) وإسرائيل. ولكنه يظل شبكة علاقات مكثفة تربط الطرفين العربي والإسرائيلي بالولايات المتحدة. هذا النوع من العلاقات يخلق نوعاً من اعتماد كلا الطرفين على الولايات المتحدة. والسلام الأمريكي لن يعطي لأي منهما أمنا مطلقاً أو كاملا، ولن يحابي أي منهما بأفضلية مطلقة. إنه لن يحل مشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي من جذورها، ولكنه لن يترك الوضع مجمداً بحيث ينفجر. إن المخطط الكيسنجري يهدف إلى جعل الولايات المتحدة مديرة الصراع في الشرق الأوسط، وسمسار الحرب والسلام، وقاضي التسويات الجزئية، وصاحبة قوافل المعونة، وخزينة أمواله. ولكن "السلام الأمريكي" تكتنف تحقيقه الصعاب والعقبات. إن حسابات كيسنجر ومخططاته على ذكائها وبخطوطها، تركت عدة مسائل بلا حساب. إنها تقع في نفس الغلطة التي وقع فيه كل مشروع أمريكي في المنطقة من قبل وهو تجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. لقد كان الفلسطينيون والمسألة الفلسطينية بمثابة القنبلة الزمنية التي فجرت أكثر من ثورة، وسببت أكثر من انقلاب، وأوقعت المنطقة في أربع حروب. ومع ذلك فإن معادلات كيسنجر لا تعطي المسألة الفلسطينية وزنها الصحيح. إن حركات التحرير ومنها المقاومة الفلسطينية، أسقطت المعادلات والمناورات والأساطيل وربما كان ذلك هو السبب في أنها لا تؤخذ في الحسبان بواسطة مهندس السياسة الواقعية الأمريكية ولكن ما لم يحدث ذلك فالسياسة الجديدة مكتوب عليها الفشل كذلك نعتقد أن الاتحاد السوفيتي والأنظمة العربية التقدمية لا يمكن أن تترك المنطقة - أو أكبر دولها مصر - تعود مرة أخرى لتكون منطقة نفوذ أمريكي. بل نعتقد أن الشعب المصري رغم كل همومه وأثقاله لا يمكن أن يسمح للمخطط الكيسنجري أن ينجح. وربما كانت مظاهرات الطلاب والعمال في أواخر عام ١٩٧٤ وأوائل ١٩٧٥ تنبؤاً لما ينتظر السياسة الأمريكية والمفتونين بها من فشل وإحباط.

خاتمــة

مع نهاية عام ١٩٧٤ ومطلع عام ١٩٧٥ كان الوضع في الشرق الأوسط كما يلي:

١ - تعثر مجهودات هنري كيسنجر في زحزحة إسرائيل إلى مزيد من الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة - الجولان والضفة الغربية وسيناء، وقد تبدو كلمة "تعثر" هنا غير دقيقة لعدم اليقين بمدى جدية هنري كيسنجر في ضغطه على إسرائيل. أغلب الظن أنه لم يستخدم كل ما لدى الولايات المتحدة من وسائل الضغط والاقناع، وإن كان قد حرص على الإيحاء للقادة العرب بأنه يفعل كل ما في وسعه من أجل التحرك نحو نوع من التسوية التي يرضى عنها جميع الأطراف. إذا كان ما خلصنا إليه في الفصل السابق صحيحاً، فإن كيسنجر يحاول شراء مزيد من الوقت من أجل هدفه المرحلي وهو "عشر سنوات بلا حرب". إنه يعلم أن أي خطوة تنطوي على انسحاب إسرائيلي من أراضي عربية سيطالب بعدها العرب بخطوة أخرى، لذلك فهو ليس على عجل. إنه يؤجل كل خطوة ويتمهل إلى أبعد نقطة ممكنة - وفي إحساسه بأن العرب قد نفد صبرهم بالفعل، وأنهم على وشك الحرب، أو على وشك دعوة الاتحاد السوفييتي مرة أخرى إلى مصر. عند هذه النقطة، وعندها فقط، يبدأ كيسنجر مسعاه لممارسة بعض الضغط أو الإقناع الحقيقي تجاه إسرائيل لكي تنسحب بضع كيلو مترات. لقد كان تأجيل زيارة بريجنيف* لمصر كمؤشر ومظهراً لهذا التكتيك الكيسنجري، فعندما لاح أن العلاقات المصرية السوفييتية على وشك أن تستعيد قوتها وسيرتها الأولى، أسرع كيسنجر إلى التلويح لمصر السادات بأن هناك مشروعاً أمريكياً جديداً يتضمنه استعداد إسرائيلي للانسحاب من ممرات سيناء وربما حقول البترول، وإن نجاح مثل هذا المشروع قد يلحق ملهمة التقارب الوشيك بين مصر والاتحاد السوفييتي. وكما في

---

* وهي الزيارة التي كان مقرراً أن تتم في أواخر يناير أو أوائل فبراير ١٩٧٥، ولكنها تأجلت فجأة بعد زيارة وزيري الخارجية والحربية المصريين لموسكو في أواخر ديسمبر ١٩٧٤. وقد عجزت وسائل الإعلام الأمريكية عن تفسيرها بهذا التأجيل.

العامة منذ ١٩٧٠، فإن الرئيس السادات مستعد دائماً لإعطاء أمريكا الفرصة لإثبات حسن نيتها. وهكذا اكتملت الأسباب التي أدت في مجملها إلى تأجيل زيارة سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي إلى مصر.

٢- في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط تكرس وضع منظمة التحرير الفلسطينية واعترف بها المؤتمرون ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني. ورغم أن قراراً مماثلاً كان قد اتخذ في قمة الجزائر قبل ذلك بسنة، إلا أن قرار قمة الرباط كان مغزاه أكبر وأعمق. لقد جاء في أعقاب ثلاثة شهور من الموجة المصرية التي تجلت في بيان المحادثات مع الأردن، والمعروف باسم بيان الإسكندرية. وهو البيان الذي أعطى الملك حسين اعترافاً مصرياً بالتحدث باسم الفلسطينيين الذين يعيشون في الأردن. وترك البيان الموقف غامضاً وقابلاً للتفسيرات والاجتهادات المتضاربة عما إذا كان ذلك ينطبق على الضفة الغربية والتي هي طبقاً للعرف الدولي "جزءاً" من الأردن. ويبدو أن هذه الموجة المصرية كانت مناورة "ساداتية" مقصودة لاستغلال كل ما يستطيع الملك حسين أن يقوم به من محاولات لاسترجاع الضفة الغربية أو أي جزء منها. وقد باءت جهود الملك حسين في صيف ١٩٧٤، بعد زيارة للولايات المتحدة، بالفشل وعاد من واشنطن بخفي حنين. ويبدو لنا أن ذلك كان أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في إقناع الأردن بالاعتراف بمنظمة التحرير كممثل وحيد لكل الفلسطينيين. ومن هنا جاء قرار قمة الرباط أكثر مغزى من مثيله في الجزائر في عام ١٩٧٣. ففي هذا الأخير لم يوافق الأردن على ما وافق عليه في العام التالي. لقد كان ما حدث في قمة الرباط بمثابة ضربة لهنري كيسنجر ولأحد سياساته من حرب أكتوبر - وهي إشاعة الفرقة في الصف العربي من ناحية، وتركيع الفلسطينيين أو إهمالهم من ناحية أخرى. لقد صرح كيسنجر - وكان وقتها في أحد جولاته مجدوب بشرق آسيا - بأن قرار الرباط يمثل نكسة لجهوده نحو "السلام".

٣- قدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية لحضور مناقشات القضية الفلسطينية في نوفمبر ١٩٧٤. وكانت الوفود العربية

وحول عدم الانحياز قد نجحت في إدراج القضية الفلسطينية كبند مستقل في جدول الأعمال؛ وهو الشرف الذي لم يحدث منذ سنوات عديدة. إذ كانت الولايات المتحدة وإسرائيل قد نجحتا في إسقاط "القضية الفلسطينية" من جداول الأعمال واستبدالها بعبارة أزمة أو مشكلة "الشرق الأوسط". وكان ظهور ياسر عرفات في الأمم المتحدة، وفي نيويورك بالذات، حدثاً ذو مغزى محوري، فهو أول فلسطيني تتاح له الفرصة لكي يتحدث كفلسطيني يمثل كل الفلسطينيين عن القضية الفلسطينية. ولم يؤد ذلك إلى هستيريا لم يسبق لها مثيل في إسرائيل وبين الصهيونية الأمريكية وحسب، بل إلى هلع كبير في الغرب كله، والسبب هو أن دول العالم الثالث قد أصبحت المنظمة الدولية لفئة الأغلبية لأول مرة؛ وحدث ذلك بطريقة دراماتية لم تبق مجالاً للشك في الغرب بأن سيطرته قد اهتزت، وأنها في طريقها إلى الزوال لقد اعتبر كثير من المراقبين هذا الحدث، والخلفيات التي أدت إليه في الرباط، بمثابة الإنجاز العربي الأكبر في عام ١٩٧٤ – بل يكاد يكون هو الإنجاز الأوحد ولم تخف الولايات المتحدة – على لسان وزير خارجيتها، وممثلها في الأمم المتحدة، ووسائل إعلامها – استياءها من زيادة حجم الاعتراف الدولي بالفلسطينيين كشعب ذي حقوق قومية مشروعة، وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي لهذا الشعب ولتلك الحقوق.

٤ – زادت حمى التوتر في المنطقة في الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٤؛ وكثر الحديث عن الحرب، بشكل لم يسبق له مثيل منذ وقف إطلاق النار في أكتوبر ١٩٧٣. وكانت معظم تصريحات الحرب والتهديد بها صادرة من إسرائيل. ورشح المراقبون أن تقوم إسرائيل "بضربة وقائية" (Preemptive Strike) ضد سوريا وباحتلال جنوب لبنان. وقد قوى من هذه الاحتمالات عوامل هيكلية خاصة بإسرائيل والتطورات التي وقعت في الربع الأخير من العام. فمن الناحية الأولى كانت إسرائيل ما زالت تترنح مما حدث لها في أكتوبر، وكانت قادتها على حد قول ياسر عرفات "كالأسد الجريح"؛ وما زالت الروح المعنوية، وخاصة بين الشباب

منخفضة ويائسة، واشتدت الأزمة الاقتصادية في الداخل؛ وانخفضت معدلات الهجرة من الخارج باختصار، كانت إسرائيل تمر بأسوأ فترة من تاريخها منذ إنشائها في عام ١٩٤٨ ولم تشهد إسرائيل شيئاً قريباً من ذلك إلا في عام ١٩٦٦ والنصف الأول من عام ١٩٦٧، وكانت الحرب في ذلك الوقت (حرب يونية) مخرجاً لإسرائيل من أزمتها الاقتصادية الخانقة ومن أزمتها الاجتماعية المستحكمة. وقياساً على هذا السلك التاريخي، كان وما يزال هناك أكثر من سبب يجعل قادة إسرائيل ينظرون إلى حرب خاطفة منتصرة كمخرج رائع لاستعادة الثقة بالنفس، ورد اعتبار إسرائيل عالمياً وشرق أوسطياً، وإعادة تدفق الهجرة والأموال اليهودية من الخارج. أما التطورات الأخرى التي جعلت لجوء إسرائيل إلى الحرب احتمالاً كبيراً، فأهمها الصعود العالمي لمنظمة التحرير بعد مؤتمر الرباط؛ وقرب انتهاء المدة التي وافقت عليها سوريا لعسكرة قوات الأمم المتحدة على خطوط وقف إطلاق النار في هضبة الجولان؛ وإحساس إسرائيل أنها قد استعادت تفوقها العسكري بفضل استمرار تدفق السلاح الأمريكي عليها بعد أكتوبر ١٩٧٣. ولكن موافقة سوريا على تمديد أجل بقاء القوات الدولية لمدة ستة شهور أخرى في آخر لحظة قد انتزع من إسرائيل الذريعة للهجوم على سوريا في ذلك الوقت. ولكن العوامل الهيكلية التي قد تدفع إسرائيل إلى الحرب ما زالت قائمة ولن تزول إلا بحدوث تحولات جذرية في طبيعة الكيان الصهيوني أيديولوجياً ومجتمعياً – وهو شيء غير محتمل في المستقبل القريب لذلك فاحتمالات الحرب من وجهة النظر الإسرائيلية ما زالت كبيرة

٥– في الوقت الذي بدى وكأن احتمال قيام إسرائيل بضربة وقائية ضد سوريا قد تأجل إلى حين، فإن حمى التهديد الأمريكي بالتدخل العسكري في الشرق الأوسط قد ارتفعت تدريجياً من التلميح في الصحف الأمريكية إلى التصريح على لسان وزير الخارجية الذي قال هنري كيسنجر لمجلة "بيزنس ويك". في مطلع يناير ١٩٧٥ بأنه "لا يستبعد القيام بعمل عسكري في الشرق الأوسط، خاصة إذا كانت

السياسة العربية النفطية ستهدد باختناق العالم الصناعي". لقد أحدث التصريح ردود فعل قوية في داخل الولايات المتحدة وفي الخارج. ومع ذلك فإن الرئيس الأمريكي جيرالد فورد أصدر تصريحاً يؤيد فيه ما قاله هنري كيسنجر. وفعل نفس الشيء، نلسون روكفلر نائب الرئيس الأمريكي. ثم كثر الحديث في وسائل الإعلام الغربية عن ثلاث فرق خاصة تتدرب على الحرب الصحراوية في تكساس وكاليفورنيا وعلى وشك الالتحاق بالأسطول السادس الأمريكي الذي يعمل في شرق البحر الأبيض المتوسط. كذلك رشحت هذه الوسائل الإعلامية كل من ليبيا والكويت كأكثر البلاد العربية احتمالاً للإنزال الأمريكي* . وكان كلام من هذا القبيل قد تردد في ربيع وصيف ١٩٧٣ أي قبل حرب أكتوبر**. ورغم أن كيسنجر حاول أن يخفف من حدة تصريحاته فيما بعد بقوله أن التدخل العسكري سيكون آخر المطاف، ولا يعتبر شيئاً وارداً في الأجل القريب؛ إلا أنه لم يذهب إلى حد التراجع عن محتوى وروح التصريح الأصلي لمجلة "بيزنس ويك". ومن المهم أن نذكر شيئين عن التشنج في التصريح الأمريكي باستخدام القوة العسكرية في الشرق الأوسط. أولاً ترد هذه التصريحات أو التلميحات وكأن ليس لها علاقة بموضوع الصراع العربي الإسرائيلي، وإنما لعلاقتها بموضوع أزمة الطاقة وما يصحبه ارتفاع الأسعار من ضغوط على الاقتصاديات الغربية. ولكن الملاحظ أن أيا من هذه التهديدات لم توجه للدول النفطية غير العربية مثل إيران وفنزويلا وأندونيسيا ونيجيريا - وهي دول أكثر تشدداً في موضوع أسعار النفط من الدول العربية المنتجة نفسها. فإيران أكثر تحدياً وصلابة لا فقط في عدم تخفيض أسعار النفط الحالية بل تعمل على رفعها في المستقبل مهما الصعوبة. وهي أكثر البلاد العربية المصدرة للبترول قد أبدت استعدادها أكثر من مرة لتخفيض الأسعار من ناحية

---

* انظر تعليقاً من هذه الاحتمالات ومجموع التدخل العسكري الأمريكي في
- "Thinking the Unthinkable" Newsweek, October 1, 1974.

** نشرت في ذلك مجلة U.S. News & World Report بتاريخ ٢٧-٨-١٩٧٣ وصحيفة Washington Post بتاريخ ٣٠-٩-١٩٧٣.

أخرى ثبت أن ارتفاع أسعار النفط لم تسهم بأكثر من عشر معدلات التضخم الذي تشكو منه الدول الغربية في الوقت الحاضر. فموضوع تهديد العرب عسكرياً بسبب أزمة الطاقة، بشر - إذن - وكأنه مجرد ذريعة للابتزاز والخطر الثاني هو جدية هذه التهديدات. هناك من يعتقدون بأن التدخل العسكري هو أمر لا عقلاني بالمرة، لأن عواقبه الاقتصادية والسياسية ستعقد المشاكل بدل أن تحلها. وهذا صحيح إلى حد كبير ولكن علينا أن نتذكر أيضاً أن الغرب بصفة عامة لم يستخدم القوة العسكرية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بشكل عقلاني. فسواء نظرنا إلى الدول الأوروبية منفردة، أو إلى الولايات المتحدة، فإننا نلاحظ أنه ما من مرة استخدمت فيها القوة العسكرية إلا وكانت بشكل لا عقلاني، بقرب من الجنون في بعض الأوقات، لوقف تيار تاريخي صاعد في بلاد العالم الثالث. إن الغرب رغم كل ما يشاع عن عقلانيته، لم يمنعنا بتمتع بقسط كبير من اللاعقلانية. دعونا نتذكر حربين عالميتين، واستخدام قنابل ذرية، وقتل مليون جزائري، وأكثر من مليون فيتنامي، وهجوماً ثلاثياً على مصر في ١٩٥٦، ومحاولة غزو كوبا في ١٩٦١ . لكي ندلل على وجود هذه اللاعقلانية جنباً إلى جنب مع تيار العقلانية في الغرب. إن كل تحدي للسيطرة الغربية هو بمثابة أزمة نفسية جماعية يلجأ الغرب معها في كثير من الأحيان إلى استخدام القوة بدلاً من القبول بالأمر الواقع والتكيف معه. لذلك فرغم ما يبدو من لا عقلانية فكرة التدخل العسكري لاحتلال منابع النفط في الشرق الأوسط - على العرب أن لا يتجاهلوا هذا الاحتمال. إن الأمر وارد جداً، ولنا من سجل الغرب في السنوات الثلاثين الماضية خير دليل. إن انطلاق العرب كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية هائلة لم تكن في حساب كيسنجر حينما أرسى قواعد اللعبة الدولية لخلق "هيكل جديد للسلام" في مطلع ١٩٦٩، ولا هي حقيقة تستطيع الولايات المتحدة أو الغرب أن يقبلوها بسهولة ويتكيفوا معها. لذلك فإنه ما لم ينجح كيسنجر في مخططه الذي أشرنا إليه في الفصل السابق - وهو ربط هذه القوة العربية النامية بالعجلة الأمريكية، والتحكم فيها على شاكلة النموذج التركي الإيراني .. فإننا لا نستبعد لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية، أما مباشرة أو

بالوساطة، وذلك لتقليص الحجم العربي في الساحة الدولية، وللتمويه الخطوة المريبة الصاعقة. إن عام ١٩٧٥ سيكون عاماً حاسماً لأنه سيمثل نقطة التحول في نجاح أو فشل مخططات كيسنجر لمنطقة الشرق الأوسط.



ملحق

مؤلفات هنري كيسنجر

أ. كتب

A World Restored: Metternich, Castlereagh, and the Problems of Peace, 1812-1822, Houghton Mifflin, 1957

Nuclear Weapons and Foreign Policy, Harper, 1957

The Necessity for Choice: Prospects of American Foreign Policy, Harper, 1961.

The Troubled Partnership: A Reappraisal of the Atlantic Alliance, McGraw-Hill, 1965.

Problems of National Strategy: A Book of Readings, ed. Kissinger, Praeger, 1965

American Foreign Policy: Three Essays, Norton, 1969.

ب. مقالات

"Reflections on the Political Thought of Metternich," American Political Science Review, December 1954

"American Policy and Preventive War," Yale Review, April 1955.

"Military Policy and the Defense of the (Grey) Areas," Foreign Affairs, April 1955.

"Limitations of Diplomacy," The New Republic, May 6, 1955.

"Congress of Vienna," World Politics, January 1956.

"Force and Diplomacy in the Nuclear Age," Foreign Affairs, April 1956.

"Reflections on American Diplomacy," Foreign Affairs, October 1956.

"Strategy and Organization," Foreign Affairs, April 1957.

"Controls, Inspection and Limited War," The Reporter, June 13, 1957.

"Missiles and the Western Alliance," Foreign Affairs, April 1958.

"Nuclear Testing and the Problem of Peace," Foreign Affairs, October 1958

"The Policymaker and the Intellectual," The Reporter, March 5, 1959.
"The Search for Stability," Foreign Affairs, July 1959.
"The Khrushchev Visit-Dangers and Hopes," New York Times Magazine, September 6, 1959.
"Arms Control, Inspection and Surprise Attack," Foreign Affairs, July 1960.
"Limited War: Nuclear or Conventional? A Reappraisal," Daedalus, Fall 1960.
"The New Cult of Neutralism," The Reporter, November 24, 1961
"For an Atlantic Confederacy," The Reporter, February 2, 1951
"The Unsolved Problems of European Defense," Foreign Affairs, July 1962.
"Reflections on Cuba," The Reporter, November 22, 1962.
"Strains on the Alliance," Foreign Affairs, January 1963
"The Skybolt Affair," The Reporter, January 17, 1963.
"NATO's Nuclear Dilemma," The Reporter, March 28, 1963
"Coalition Diplomacy in the Nuclear Age," Foreign Affairs, July 1964
"Classical Diplomacy," in Power & Order: Six Cases in World Politics, Harcourt, Brace & World, 1964.
"The Price of German Unity," The Reporter, April 22, 1965.
"Domestic Structure and Foreign Policy," Daedalus, April 1966.
"For a New Atlantic Alliance," The Reporter, July 14, 1966.
"The White Revolutionary: Reflections on Bismarck," Daedalus, Summer 1968.
"Bureaucracy and Policy Making: The Effect of Insiders and Outsiders on the Policy Process," in Bureaucracy, Policies, and Strategy, Security Studies Paper No. 17, University of California, Los Angeles, 1968.
"Central Issues of American Foreign Policy," in Agenda for the Nation, Brookings Institution, 1968.
"The Vietnam Negotiations," Foreign Affairs, January 1969.

فهرس

الفصل الرابع

الفصل الخامس

سلسلة الأعمال الكاملة



الأعمال الكاملة

رغم أنها نشرت على امتداد ثلاثين عاماً أو يزيد، وفي أزمنة وأمكنة مختلفة، على امتداد الوطن العربي والعالم، إلا أن إعادة نشر الأعمال الكاملة للدكتور سعد الدين إبراهيم، بمناسبة بلوغه سن الستين، يكشف عن مشروع فكري معنوي متكامل ومتسق. ورغم عمق جذور هذا المشروع الفكري، إلا أن ساقه وفروعه قد نمت، وترعرعت، وتشعبت، مع نمو صاحب المشروع وتفاعله وانفعاله مع هموم مصر والوطن العربي والعالم. وفي هذا كله كان الدكتور سعد الدين إبراهيم أميناً مع نفسه، يعبر -عن ضميره بصراحة وقوة وسلاسة. وربما كانت هذه الأمانة والصراحة والقوة، هي التي فتحت عليه معارك فكرية وسياسية طاحنة، لم يتردد هو الآخر عن خوضها. وقد ضاعف من سخونة تلك المعارك، وخاصة في العقود الثلاثة التالية لهزيمة ١٩٦٧، أن صاحب المشروع لم يكتف بالتفكير والكتابة، ولكنه كان وما يزال داعية نشطاً لما يؤمن به، وممارساً فعلياً يحاول تطبيق ما يدعو إليه في الواقع الاجتماعي المحسوس.